الفصل الاول

الاطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة

1-1 الاطار المنهجي للبحث

1-1-1المقدمة :

يعد هدف تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي ضمن الاولويات التي تسعي لها حكومات الدول المختلفة وخصوصاً عندما يتعلق الامر بالدول النامية والمتخلفة التي تسعى دوماً الى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من معضلات اقتصادية واجتماعية. فالنمو الاقتصادي هو ذلك المفهوم الكمي المعبر عن نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج الداخلي لأي اقتصاد كان. فهو يوصف بالتوسع في الناتج الحقيقي او التوسع في نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل علي مواجهة المشاكل الاقتصادية [1]

وبما ان الاقطار النامية تتميز اقتصاداتها بوجود موارد اقتصادية غير مستغلة خاصة السودان لذا فانه باستغلال هذه الموارد تدريجياً يمكن لهذه الاقطار ان تحقق معدلات نمو مرتفعة وسريعة في الدخل القومي. وتتمثل محددات النمو الاقتصادي ضمن المتغيرات الاقتصادية المهمة جداً والتي تزخر بها ادبيات الاقتصاد حيث تؤكد كثير من الدراسات التطبيقية علي اهميتها باعتبارها من أهم المتغيرات التفسيرية في دالة النمو الاقتصادي . لذلك هذا البحث سوف يتطرق الى أهم محددات النمو الاقتصادي المباشرة وغير المباشرة التي لها أثر في احداث النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي ينشدها المجتمع.

[1] - محمد ناجي حسن خليفة (2001)،النمو الاقتصادي ،النظرية والمفهوم ، القاهرة، دار القاهرة للنشر ، ص7 .

1-1-2 مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التعرف على أهم المحددات المباشرة وغير المباشرة التي تتمثل في كل من القوى العاملة ومستوى التقنية وحجم السكان ومعدلات الهجرة الدولية التي يمكنها التأثير على النمو الاقتصادي وعلي ضوء ذلك يمكن طرح مشكلة البحث وفقاً للتساؤلات التالية :-

-ما هو أثر القوى العاملة على النمو الاقتصادي؟

-ما هو أثر التقنية على النمو الاقتصادي؟

-ما هو أثر الهجرة الخارجية على النمو الاقتصادي؟

-ما هو أثر الزيادة الطبيعية للسكان على النمو الاقتصادي؟

1-1-3 اهداف البحث:

1-يهدف هذا البحث الى أي مدي يمكن ان تؤثر محددات النمو الاقتصادي المباشرة وغير المباشرة على النمو الاقتصادي في السودان.

2-استعراض تطور محددات النمو الاقتصادي المباشرة وغير المباشرة عبر نظريات واستراتيجيات النمو الاقتصادي.

3- التعرف على اهم المعوقات التي تعيق عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية وبصورة خاصة السودان.

1-1-4 اهمية البحث:

اولاً: علي المستوى العملي:

-قلة البحوث التي تناولت محددات النمو الاقتصادي في السودان

-يمثل هذا البحث اطار عملي مرجعي لصانعي السياسات فيما يتعلق بالعوامل المحددة للنمو الاقتصادي من اجل تحقيق اهداف المجتمع التي يسعى لها.

ثانياً: على العلمي:

- يمكن ان يمثل مرجع للدارسين والباحثين والمهتمين في هذا الشأن
- التعرف على اهم المحددات ذات التأثير على النمو الاقتصادي بالسودان حسب النظرية الاقتصادية .

1-1-5 فروض البحث:

-هنالك علاقة طردية ما بين القوة العاملة والنمو الاقتصادي.

-هنالك علاقة طردية ما بين مستوى التقنية والنمو الاقتصادي.

-هنالك علاقة عكسية ما بين الهجرة الخارجية والنمو الاقتصادي.

-هنالك علاقة طردية ما بين الزيادة الطبيعية للسكان والنمو الاقتصادي.

1-1-6 منهج البحث :

1-المنهج الوصفي:

يعتمد هذا البحث في الجانب النظري على المنهج التحليلي الوصفي في تحليل البيانات وجمعها من مصادرها الاولية والثانوية وذلك بدراسة محاولة ماورد في المراجع والكتب العلمية والتقارير الاحصائية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي للتعرف على المحددات ذات الاثر المباشر وغير المباشر على النمو الاقتصادي في السودان .

2-المنهج التاريخي:

يظهر المنهج التاريخي من خلال استقراء المسار التاريخي لمحددات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1985-2010م.

3- المنهج القياسي:

يعتمد البحث على منهج الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي وذلك باستخدام برنامج E-veiws لمعالجة البيانات ثم تحليلها للتأكد من معلمات نموذج الانحدار المتعدد ومدى مطابقتها للنظرية الاقتصادية من حيث الحجم والاشارات والمعنوية.

1-1-7 مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات من المصادر الثانوية المتمثلة في المراجع والكتب والدراسات السابقة والتقارير الشهرية والاحصاءات السنوية المتعلقة بمحددات النمو الاقتصادي في السودان.

1-1-8 حدود البحث:

الحدود الزمنية: تم بناء نموذج قياسي لقياس أثر محددات النمو الاقتصادي في السودان دراسة قياسية في الفترة من(1985 –2010م) .لانها تمثل فترة ماقبل الاصلاح الاقتصادي وما قبل الانفصال

الحدود المكانية: جمهورية السودان.

1-1-9 هيكل البحث :

يحتوي هذا البحث علي اربعة فصول:

الفصل الاول : يتناول الاطار المنهجي للبحث و الدراسات السابقة

الفصل الثاني: يتناول الاطار النظري للبحث

الفصل الثالث :يتناول النمو الاقتصادي في السودان ومعوقاته ومحدداته

الفصل الرابع: يتناول الجانب التحليلي والتطبيقي

2-1 الدراسات السابقة

1-مياده رشاد محمد شبلاق (2014)

-طبيعة الدراسة :

دراسة بعنوان محددات انتاجية راس المال البشري في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة:(1995-2012م)

تناولت الباحثة مشكلة الدراسة من خلال التعرف على تأثير محددات انتاجية رأس المال البشري بالاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعيه من خلال الاجابة علي السؤال الرئيسي ما هي اهم محددات انتاجية رأس المال البشري في الاقتصاد الفلسطيني .

-اهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الي التعرف على محددات انتاجية رأس المال البشري في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة المزكورة

-اهمية الدراسة:

اوضحت الدراسة ان اهميتة تكمن بتحديد وقياس انتاجية رأس المال البشري لمتخذي القرار وراسمي السياسات الاقتصادية في تعبئة وتنظيم افراد المجتمع من اجل المشاركة الواسعة والفعالة في العملية التنموية.

-فروض الدراسة:

افترضت الباحثه وجود علاقة طردية بين الانفتاح الاقتصادي وانتاجية رأس المال البشري وبين الاستثمار الاجنبي المباشر ورأس المال, وبين التسهيلات الائتمانية المباشرة وانتاجية رأس المال البشري وبين المساعدات الخارجية وانتاجية رأس المال.

-منهج الدراسة:

باستخدام نموذج روبرت لوكس المعتمد على دالة الانتاج كوب دوجلاس لتحديد مساهمة من كل راس المال المادي والبشري في نمو الاقتصاد الفلسطيني ثم تحليل المحددات والعوامل المؤثرة على انتاجية رأس المال البشري خلال الفترة واستخدمت الباحثه في دراستها منهجين بحثين هما اولاً:المنهج الوصفي لتوضيح اهمية تقدير رأس المال البشري ومساهمة العناصر في انتاجيته ودورها في النمو الاقتصادي بالاضافة لتحديد محددات انتاجية رأس المال البشري ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي, وثانيهما المنهج القياسي لبناء نموذج قياسي لتقدير رأس المال البشري في فلسطين من خلال نموذج

الانحدار المتعدد(نموذج روبرت لوكس) المعتمد على دالة الانتاج كوب دوجلاس عن طريق بيانات السلاسل الزمنية.

-اهم النتائج:

وتوصلت الدراسة الى تأثر الناتج المحلي الحقيقي بالاوضاع السياسية في الاراضي الفلسطينية وارتفاع نسبة عجز الميزان التجاري ومرونة عنصري رأس المال المادي والبشري . وخلصت الى وجود علاقة طردية بين كل من الاستثمار الاجنبي المباشر, والانفتاح الاقتصادي,المساعدات الخارجية والتسهيلات الائتمانية مع انتاجية رأس المال البشري بالتوافق مع النظرية الاقتصادية.

-اهم التوصيات:

اوصت الباحثه بضرورة بناء رأس المال البشري كماً وكيفاً والحد من ظاهرة هجرة الكفاءات الى خارج الوطن كما اوصت الدراسة ببناء نظام تعليمي شامل وتعديل نظام التعليم والتدريب القائم ومواءمته مع احتياجات سوق العمل. وطالبت الدراسة بضرورة الاهتمام بالقطاعات الزراعية المولدة للناتج المحلي لخفض نسبة البطالة وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي لتحقيق تنمية مستدامة([1])

2-عيسى شحدة المغربي(2014م)

-طبيعة الدراسة:

دراسة بعنوان الانفتاح الاقتصادي واثره على النمو الاقتصادي في الاردن في الفترة من (1990-2012م)

تناول الباحث مشكلة الدراسة من خلال توضيح اثر الانفتاح الاقتصادي على المؤشرات الاقتصادية الكلية مماجعل الباحث يطرح السؤال التالي ما مدى تأثير الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الاردن؟ وينبثق عنه اسئلة فرعية ابرزها تأثير الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الاردن وإيجابيات وسلبيات الانفتاح الاقتصادي علي الاقتصاد الاردني .

-فروض الدراسة:

وافترض الباحث ان للانفتاح الاقتصادي أثار متباينة على النمو الاقتصادي في الاردن ووجود علاقة بين الصادرات الرأسمالية ومعدل النمو الاقتصادي في الاردن وان النمو الاقتصادي له تأثير محدود في الحد من معضلتي البطالة والفقر في الاردن وان زيادة الواردات الناجمة عن الانفتاح لها أثار سلبية على النمو الاقتصادي.

---

[1] ميادة رشاد محمد شبلاق(2014م) محددات انتاجية راس المال البشري في الفترة من(1994-2012م) ، رسالة ماجستير غير منشورة,فلسطين ،جامعة الازهر بغزة

-اهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الى التعرف بمفهوم الانفتاح الاقتصادي ومراحله واسباب نموه ومدى مساهمة الانفتاح الاقتصادي في تحقيق النمو الاقتصادي .

-منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح حجم الانفتاح الاقتصادي في الاردن وتحليل دوره في عملية النمو وتحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي ، كما اعتمد الباحث على المنهج القياسي في بناء نموذج انحدار متعدد لعدد من المتغيرات .

-اهم نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الى ان الاردن قد تبنت سياسة الانفتاح الاقتصادي في الوقت الذي تعاني فيه قطاعاتها من اختلالات هيكلية وهشاشة بنيوية وانكشاف اقتصادي يمكن لمسه من خلال الانخفاض في مستويات دخول الافراد وخفض الاجور الحقيقة و ارتفاع معدلات البطالة وعجز في ميزان المدفوعات ومحدودية الموارد وتدني الخدمات. و خلص البحث الى تبني الاردن لسياسات اعادة التكيف الهيكلي قد عمق تبعية الاقتصاد الاردني للمراكز الرأسمالية المتطورة على اساس قانون النمو حيث لم تستطيع تسير النمو اتجاه التنمية بل استمر العجز في ميزان المدفوعات وعدم المقدرة على تسديد الديون الخارجية . وتوصل الباحث على الرغم من تعدد الاستراتيجيات التي قامت بها الحكومه الا انها لم تحد من الفقر.

-اهم التوصيات:

اوصى الباحث متخزي القرار الاقتصادي والاجتماعي باتباع سياسات اقتصادية متوازنة .([1])

3-وعيل ميلود (2014م):

-طبيعة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة ما هو واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في كل من الجزائر ومصر والسعودية؟ وما مدى ارتباط النمو الاقتصادي لهذه الدول؟ وما هي السياسات التي انتهجتها هذه الدول لدعم النمو الاقتصادي؟

---

[1] -عيسى شحدة المغربي (2014م)الانفتاح الاقتصادي واثره علي النمو الاقتصادي، في الفترة من (1990-2012م)، رسالة دكتواره غير منشورة، الجامعة الاردنية

وهدفت الدراسة الي:

1-ابراز انعكاسات البيئة الاقتصادية الجديدة على الفكر التنموي وظهور العوامل غير التقليدية للنمو الاقتصادي.

2-معرفة واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في بعض الدول العربية التي تم ذكرها.

3- توضيح المواطن الايجابية الدافعة للنمو الاقتصادي والمثبطه له.

4-تقسيم سبل تفعيل معدلات النمو الاقتصادي في الدول الثلاث في ظل المحددات الحديثة له.

-فروض الدراسة:

افترضت الدراسة ان هنالك اتجاه اصلاحي في كل من الجزائر ومصر والسعودية قصد الاستفادة من المستجدات الحاصلة في الفكر التنموي الحديث ووجود علاقة بين النمو الاقتصادي ومحدداته الحديثة في الدول الثلاث لكن بصورة أقل من تلك الموجودة في الدول المتقدمة .

ايضاً افترضت الدراسة ان هنالك اختلالات هيكلية في اقتصاديات الدول الثلاث تحول دون تفعيل المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي ايضاً لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية احصائية بين مستويات المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول الثلاث وتحديداً الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر والرأسمال البشري والحكم الراشد على النمو الاقتصادي .

-منهج الدراسة:

وقد انتهج الباحث المنهج الوصفي التحليلي الى جانب المنهج التاريخي في الدول الثلاث في الفترة 1990-2010م بالاضافة الى استخدام الاساليب والطرق الاحصائية والكمية والبرنامج الاحصائي الجاهز spss في الجانب التطبيقي.

واهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

-على صعيد الانفتاح التجاري فالدول الثلاث تنتهج سياسة انفتاح حذرة ، فرغم الاتجاه التطوري في اتجاه المزيد من الانفتاح علي العالم الخارجي الا ان معدلات الانفتاح متواضعة

- كذلك لم يكن للانفتاح التجاري معنوية احصائية على النمو الاقتصادي الا في حالة مصر والسعودية بينما في الجزائر لم تكن هنالك معنوية احصائية

-بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر فقد كانت تدفقاته في تطور مستمر في الدول الثلاث ويشير التحليل القياسي ان هناك اثر موجب وذو دلالة احصائية للاستثمار الاجنبي والناتج المحلي الاجمالي في الدول الثلاث.

-وفيما يختص برأس المال البشري فقد اثبتت الدراسة عدم وجود أثر موجب وذا دلالة احصائية على النمو الاقتصادي .

-أما بالنسبة للحكم الراشد ان هنالك اختلافات معنوية في الدول الثلاث[1]

4-ابراهيم حسين صلاح الدين بدر الذين(2013م):

-طبيعة الدراسة :

تتلخص مشكلة الدراسة في فحص العلاقة بين نمو الاقتصاد ومحدداته الرئسية ممثلة في القوة العاملة,راس المال المادي ومستوي التقنية والموارد الطبيعية بالاضافة مصادر نمو الاقتصاد في الاجل الطويل وذلك من خلال دراسة حالة السودان في الفترة من 1970-2005م.

-فروض الدراسة:

1-مستوى الناتج المحلي (gdp) هو مقياس للنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة

2-يتم الحصول على بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النماذج القياسية من منشورات وتقارير بنك السودان ووزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء

3-يختص البحث بدراسة اثر المتغيرات الرئيسية على نمو الاقتصاد في الاجل الطويل ممثلة في القوى العاملة ورأس المال المادي والموارد الطبيعية ومستوى التقنية

4-الجانب التطبيقي للبحث عن دراسة حالة السودان في الفترة 1970-2005م

اهداف الدراسة:

1-التعرف على اثر المحددات الرئيسية لنمو الاقتصاد السوداني في الاجل الطويل.

2-تحديد مصادر نمو الاقتصاد المتحقق خلال فترة الدراسة .

3-التعرف على معوقات عملية نمو الاقتصاد في الاجل الطويل.

4- اقتراح بعض المعالجات والسياسات التي من شأنها ان تقود الى نمو اقتصادي متزايد.

اهمية البحث:

1- معرفة المحددات الرئيسية لنمو الاقتصاد في الاجل الطويل .

2-من المتوقع ان تساعد نتائج البحث في اظهار حقيقة التطور الذي حدث لمحددات نمو الاقتصاد.

3-من المؤمل ان يخرج البحث بنتائج وتوصيات تساعد علي طرح افكار جديدة لنمو الاقتصاد وتطوره.

4-تأتي اهمية البحث في كونها مواصلة لبحوث ودراسات سابقة .

---

[1] -وعيل ميلود (2014م) ،المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها ،حالة الجزائر، مصر ، السعودية،في الفترة من 1990-2010م،رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسيير، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر.

-منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج القياسي وذلك بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على بيانات السلاسل الزمنية في الفترة من1970-2005م للمتغيرات المدرجه في النماذج القياسية وبالاستعانة ببرنامج الحزم الاحصائية Eviews .

-اهم نتائج الدراسة :

-هنالك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية للغاية بين نمو الاقتصاد (GDP) وكل من القوى العاملة (العمالة التقليدية, وراس المال البشري) و والموارد الطبيعية التي يتم قياسها بحجم الصادرات الزراعية ومستوى التقنية

التي تم قياسها بحجم الاستثمار الاجنبي المباشر(fdi). ولكن بالنسبة لراس المال بالرغم من انه اظهر علاقة ايجابية مع النمو الاقتصادي الا انها غير معتمدة احصائيا عند مستوى معنوية 5%.

- تراكم عوامل الانتاج هو المصدر الرئسي لنمو الاقتصاد في السودان خلال فترة الدراسة حيث يساهم بحوالي 88.4%بينما مستوى التقنية يساهم بحوالي11.6% حيث تاتي القوى العاملة في المرتبة الاولى بنسبة مساهمه 86% ومستوي التقنية في المرتبة الثانية بنسبة مساهمه11 في حين ياتي راس المال في المرتبة الاخيرة بنسبة مساهمه3%.

-اهم التوصيات:

وبناء علع النتائج فقد اوصى البحث ببعض السياسات العامه لصانعي القرار لتطوير المحددات الرئسية لنمو اقتصاد السودان في الاجل الطويل ممثلة في الآتي:

-رفع القدرات الانتاجية للقوة العاملة كمصدر رئسي للنمو الاقتصادي في السودان بجودة التعليم والتدريب وتقديم الرعاية الصحية الاولية والحوافز المادية والمعنوية.

-تحسين مستوى التقنية عبر زيادة الانفاق على اعمال البحث والتطوير وربط البحث العلمي بعمليات الانتاج بالاضافة الي تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر كمصدر مهم لتقدم التقني في الدول النامية

-تشجيع الادخار للاستثمار مع زيادة كفاءة استخدام راس المال المادي بتقوية راس المال الاجتماعي

-المحافظة على الموارد الطبيعية بالاستغلال الامثل مع تقديم برنامج وخطط لزيادتها في المستغبل. [1]

5-ابتسام الطيب الجاك(2012م):

-طبيعة الدراسة:

هذه الدراسة تتعامل مع تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في السودان ويعرف رأس المال البشري لمتوسط سنوات الدراسة للفئة العمرية 15 سنة فما فوق .هذه الدراسة تعالج مفاهيم رأس المال البشري، ومقاييسه والادبيات النظرية والتجريبية لرأس المال البشري والنمو الاقتصادي على المستوى المحلي والدولي .

مشكلة الدراسة :

تمثلت المشكلة في معرفة أثر رأس المال البشري في النمو الاقتصادي

-اهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة من انها سلطت الضوء على رأس المال البشري وتأثيره على النمو الاقتصادي في السودان بالاضافة الي ندرة البحوث في مجال الدراسة في السودان ، لذا يمكن ان تكون هذه الدراسة اضافة الى المكتبة السودانية في هذا المجال .

-فروض الدراسة:

تختبر هذه الدراسة تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في السودان ، اخذين في الاعتبار التأثير العكسي او اثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي وكذلك تأثير النمو الاقتصادي على التراكم في رأس المال البشري .

-منهج الدراسة:

لتحليل هذه الآنية استعملت المعادلات الآنية وطبقت طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل على النموذج باستخدام البيانات 1970-2005م .

-اهم النتائج:

وبتقدير النموذج الذي يصف سلوك الاقتصاد حصلنا على المعاملات التي تميز عملية تراكم رأس المال البشري، ووجد ان رأس المال البشري له تأثيراً ايجابياً على النمو الاقتصادي بينما التقاعد له

[1] - ابراهيم حسين صلاح الدين بدر الذين (2012م)،محددات النمو الاقتصادي في الاجل الطويلفي الفترة من (1970-2005م) ،رسالة دكتواره غير منشورة,الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

تأثير سلبي عليه. ومن الناحية الاخرى وجد ان النمو الاقتصادي له تأثيراً ايجابي على تراكم رأس المال البشري على عينة البيانات التي استخدمت. [1]

6-عماد الدين احمد المصبح ،(2008م):

-مشكلة الدراسة:

عالجت الدراسة الاشكالية التالية , ما هي محددات ومصادر النمو الاقتصادي في سوريا

أهداف الدراسة:

التعرف على أهم محددات ومصادر النمو الاقتصادي

-منهج الدراسة:

استخدم الباحث الاسلوب القياسي

اهم النتائج :

توصل الى ان هناك مجموعة من العوامل تفسر النمو الاقتصادي من بينها الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج والتنويع الاقتصادي والسياستين المالية والنقدية والانفتاح التجاري والرأسمال البشري .

-اهم التوصيات

اوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتعليم من اجل نقل تأثيره السلبي على النمو الاقتصادي الى تأثير ايجابي ، كما اوصى الباحث بإصلاح المؤسسي وتوطين التكنولوجيا وتصنيع الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل في سوريا ،اضافة الي تحسين شروط التبادل التجاري وزيادة امكانية التأثير الايجابي للنمو. [2]

7-مروة نبيل محمد سويلم(2007م) :

-طبيعة الدراسة:

تناولت الدراسة بالتحليل الكمي التقدم التقني كأحد محددات نمو الاقتصاد في الاجل الطويل بالاشارة الي الدول النامية .

مشكلة الدراسة :

ما هو أثر التقدم التقني على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل

-أهداف الدراسة :

---

[1] – ابتسام الطيب الجاك (2012م)، اثر رأس المال البشري في النمو الاقتصادي،في الفترة من(1970-2005م)،رسالة ماجستير غير منشورة،الخرطوم،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

[2] – عماد الدين احمد المصبح(2008م)،محددات النمو الاقتصادي بسوريا ، رسالة دكتواره غير منشورة ، سوريا ، جامعة دمشق

التعرف على مساهمة التقدم التقني في نمو الاقتصاد في الدول النامية .

- منهج الدراسة :

استخدمت الباحثة المنهج القياسي لتقدير نموذج الانحدار.

-اهم نتائج الدراسة :

خلصت الى الدور الكبير الذي يلعبه عنصر التقنية في عملية نمو الاقتصاد . ومن ثم فان زيادة مساهمته في نمو الاقتصاد يتطلب تحسين الامكانات التقنية داخل الاقتصاد ، والتي تستلزم رفع كفاءة رأس المال البشري مع توفير الدعم الفني والمالي للمؤسسات التقنية القادرة على دعم الشركات الصناعية وتحفيز عملية تراكم المعارف والمهارات التقنية داخل الاقتصاد.[1]

8-رعاد علي (2006م):

-طبيعة الدراسة:

دراسة بعنوان ،ما الذي يفسر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970 -2000م)

-منهج الدراسة:

استخدم الباحث الاسلوب القياسي عن طريق تقدير انحدارات ما بين النمو الاقتصادي ومجموعة المحددات،كما اختار الباحث الى جانب الجزائر مجموعة من الدول وهي تونس ومصر ونيجيريا وفنزويلا وكوريا الجنوبية

-اهم النتائج:

توصل الباحث بعد استعراضه لمجموعة من النماذج القياسية للنمو الاقتصادي وتقديراته القياسية الى ان الاقتصاد الجزائري بعيد عن الاثر المعنوي الايجابي لعدد كبير من المحددات منها الاستثمار كحصة من الناتج المحلي الاجمالي ورأس المال البشري ومتغيرات الاقتصاد الكلي والانفتاح التجاري ،واوضح الباحث ان النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بالجباية البترولية وبعيد عن الاثر المعنوي لكثير من المحددات الحديثة .

-اهم توصيات الدراسة:

[1] - مروة نبيل محمد سويلم(2007م) ،التكنولوجيا كأحد محددات النمو الاقتصادي بالاشارة الي الدول النامية ،رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،مصر

اوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالجانب النوعي للتعليم وتحسين الجوانب السياسية وتعزيز سلطة القانون من اجل خلق بيئة جازبة للاستثمار ومحاربة الاقتصاد الموازي والعمل على التوسع في عملية الاصلاح الاقتصادي . [1]

9-عابد بن عابد العبدلي (2005م):

-طبيعة الدراسة:

تتمثل طبيعة الدراسة في تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية

-مشكلة الدراسة :

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على اثر الصادرات على النمو.

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة الىتقدير اثر الصادرات علي النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية. ولتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي تضمن ثلاثة متغيرات ومتغير تابع وهو الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ممثلاً للنمو الاقتصادي ومتغريين تفسيريين هما : متغير الصادرات كعامل اقتصادي خارجي ومتغير الاستثمار كعامل اقتصادي داخلي .

-منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة منهجين في تقدير النموذج هما التقدير الفردي لكل دولة في الفترة (1960-2001م) وقد تم فحص مدى سكون السلسلة الزمنية لكل متغير باستخدام جذر الوحدة والتكامل المشترك . والنموذج الثاني التقدير الجمعي او المدمج حيث تم دمج (42 مشاهدة) مع بيانات مقطعية للدول الاسلامية (21دولة)

-نتائج الدراسة

وبعد تقدير النموذج الفردي لكل دولة لم تظهر النتائجمشجعة الا في حالات محدودة حيث عانت اغلب النماذج الفردية من مشاكل قياسية نتيجة للارتباط او خطأ التحديد مما ادى الى عدم معنوية المعلمات وظهور اشارات غير متوقعة وانخفاض المقدرة التفسيرة ، وبعد تقدير النموذج بالأسلوب الجمعي ، تحسنت كفاءة النموذج واظهرت النتائج معنوية كل من متغير الصادرات والاستثمار كمفسرين للنمو

[1] -رعاد علي (2006م)، ما الذي يفسر النمو الاقتصادي في الجزائر،في الفترة من(1970-2000م)ن رسالة دكتواره غير منشورة ،جامعة الجزائر

الاقتصادي في الدول الاسلامية (البترولية ،الاقل دخلا،ومتوسطة الدخل) في القاطع والميول الجزئية . ففي مجموعة الدول البترولية ظهر متغير الصادرات اكثر اهمية من متغير الاستثمار في التاثير على النمو الاقتصادي ،بينما مجموعة الدول الاقل دخلاً ومتوسطة الدخل ظهر متغير الاستثمار اكثر اهمية من متغير الصادرات[1]

اوجه الشبه والاختلاف :

اتفقت الدراسة الحالية مع الدارسات السابقة في تناول محددات النمو الاقتصادي وان اغلب هذه المتغيرات لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي .

كذلك اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في انتهاج المنهج التحليلي الوصفي في تحليل البيانات. وكذلك منهج الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي وذلك بأستخدام برنامج (E-veiws) لمعالجة البيانات

اختلفت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الاتي:

1-اضافت متغيرات تفسيرية ذات تأثير على النمو الاقتصادي كحجم السكان لانه المصدر الرئيسي للقوى العاملة ومعدلات الهجرة الدولية خاصة وفي اللحظات الاخيرة فقد تم فقد جل الكوادر المدربة والمأهلة مما أثر ذلك سلباً على النمو الاقتصادي.

2-كما ان كثير من الدراسات السابقة تناولت ظاهرة النمو الاقتصادي لعدة دول كعينة واستخدمت بيانات مقطعية وهذه الدراسة استخدمت بيانات سلاسل زمنية.

[1] – عابد بن عابد العبدلي (2005م)،تقدير اثر الصادرات علي النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية،دراسة دكتواره غير منشوره، مركز صالح عبد الله للاقتصاد الاسلامي ،جامعة الازهر ، السنة التاسعة ،عدد27

الفصل الثاني

الاطار النظري للبحث

2-1مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية

2-1-1 مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي: بأنه تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن[1] ويعرف ايضاً بأنه الذيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. فاذا تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد أن يبدأ الاقتصاد في الكساد، فان الزيادة تعتبر دورية وليست مضطردة . ومن ثم لا يعتبر ذلك نمواً اقتصادياً. ويعبر عن النمو بنصيب الفرد من الدخل وحتي اذا زاد الدخل،فان هذه الزيادة يجب ان تكون اسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو. [2]كذلك يعرف النمو الاقتصادي(economic growth) بأنه زيادة الطاقة الانتاجية في الاقتصاد وما يصاحبها من زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية تمتد الى سنوات. وطبقاً لهذا التعريف يمكن التعرف على النمو الاقتصادي لمجتمع بمعدل الزيادة في الدخل القومي خلال فترة زمنية طويلة، خمس او عشر سنوات . وبطبيعة الحال يعتبر قيمة معدل النمو الاقتصادي رقماً تقديرياً لمتوسط المعدل السنوي لنمو الطاقة الانتاجية. [3]

ويعرف ايضاً بأنه الزيادة في الدخل القومي أو نمو اجمالي الناتج المحلي لدولة ما. ويعد نمو إجمالي الناتج المحلي الاجمالي امراً اساسياً لتحسين مستوى المعيشة ، الذي يتم قياسة بواسطة إجمالي الناتج المحلي للفرد. بالاضافة الى ذلك ، يعد النمو الاقتصادي دليلاً عاماً على نجاح النشاط الاقتصادي لاي دولة . علاوة على ما سبق يرتبط كل من النمو الاقتصادي وإجمالي الناتج المحلي المحتمل(للعماله

---

[1] – فايز بن ابراهيم الحبيب (2007م)،مبادئ الاقتصاد الكلي ، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر،الطبعة الخامسة ، ص469

[2] – مايكل ابدجمان(1995م)،(تعريب محمد ابراهيم منصور)،الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة، عنيزة، الطبعة الثانية، ص455

[3] – حمدي احمد العناني ، بدون تاريخ،اساسيات علم الاقتصاد، مصر،المكتبة المصرية ومكتبة عين شمس،ص587

الكاملة) مباشرة ببعضها البعض، لأن النمو الاقتصادي الفعال يتطلب استخدام موارد الاقتصاد بصورة فعالة. بالاضافة لذلك يعد النمو الاقتصادي الملحوظ –وفقاً لقانون"أوكن"– امراً مطلوباً لخفض المعدل الحقيقي للبطالة وتحقيق العمالة الكاملة. [1]

2-1-2 مفهوم التنمية الاقتصادية:

هنالك تعاريف كثير جداً للتنمية ولكن اهمها :

-فالتنمية هي عبارة عن العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم . هذا الانتقال يقتضي احداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي. ويعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو وايضاً هي العملية التي من خلالها تحقق زيادة في متوسط دخل الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث خلال تغيرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة اضافة الى احداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[2]

2-1-3 علاقة النمو بالتنمية :

توجد علاقة وثيقة بين النمو والتنمية ، غير انه يوجد فرق جوهري بينهما ناتج من بعض السمات التي تنفرد بها الدول النامية ، مثل شدة حدة الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل وتشوه الهيكل الانتاجي وانتشار البطالة وعلى هذا يمكن القول بأن الاقتصاد الذي يحقق تنمية اقتصادية هو الذي يحقق نمواً اقتصادياً بالاضافة الى ذلك فالتنمية تعني احداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد ذاته اي احداث تغيرات تقنية وتنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة او التي ينتظر انشائها فيما بعد بالاضافة الى احداث تغيرات في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة . [3]

---

[1] – اوجست سوانينبيرج،(ترجمة خالد العامري)الاقتصاد الكلي، مصر،الجيزة، دار الفاروق للاستثمارات، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ،ص187

[2] – محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، (2000م) التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية ، مصر، جامعة الاسكندرية ص ص 55-56

[3] – حمدي احمد العناني ، مرجع سابق ، ص587

2-1-4 اوجه الاختلاف بين النمو والتنمية:

1- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي بل لا بد و أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي فالنمو يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل المتوسط ، أي كمية السلع والخدمات اما التنمية تهتم بنوعية السلع والخدمات.

2-النمو لا يؤدي الى تغيرات سريعة وجذرية في هيكل الاقتصاد القومي بينما تؤدي التنمية الاقتصادية الى تغيرات الهياكل والبنيان الاقتصادية القائمة لان التنمية الاقتصادية تهدف الى توسيع نطاق الطاقة الانتاجية فضرورة الاهتمام بالزراعة يتعين الاهتمام بالصناعة وبذلك يزيد الناتج المحلي .

3-النمو الاقتصادي يعني الزيادة في الدخل القومي بينما التنمية الاقتصادية تعني عدالة توزيع ذلك الدخل بين افراد المجتمع لان كثير من الدول قد تنجح في تحقيق معدلات عالية للنمو وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في اجمالي الناتج المحلي إلا ان مثل هذه الزيادة تستأثر بها الطبقة الغنية . اما في حالة التنمية فإن من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي اعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء. [1]

2-1-5 -مقايس النمو الاقتصادي:

يقاس معدل النمو الاقتصادي عادة بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي اي معدل التغير في الدخل القومي الحقيقي ومن اهم مقاييسه الاتي :

1-**الدخل القومي الكلي :**

يقترح الاستاذ ميد قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل . الا ان هذا المقياس لم يقابل في الاوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لان زيادة الدخل او نقصه قد لا تؤدي الى بلوغ نتائج ايجابية او سلبية . فزيادة الدخل القومي لا تعني نمواً اقتصادياً عند زيادة السكان بمعدل اكبر .

[1] - محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، مرجع سابق ، ص ص 51-59

2-**الدخل القومي الكلي المتوقع :**

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على اساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي. فقد يكون لدى دولة موارد كامنة غنية ، كما يتوافر لها الامكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة اضافة الى ما بلغته من تقدم.

3-**معيار متوسط الدخل للفرد**

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل اكثر المعايير استخداماً واكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم .الا ان هناك العديد من الصعوبات التي تواجه الدول النامية للحصول علي ارقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد . ويقاس النمو الاقتصادي مبدئياً باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط. ويمكن الحصول عليها عن طريق المعادلة التالية :

معدل النمو =الدخل الحقيقي في الفترة التالية –الدخل الحقيقي في الفترة السابقة÷الدخل الحقيقي في الفترة السابقة.

4-**معادلة سنجر للنمو الاقتصادي:**

وضع الاستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952م، ولقد وصل الى تلك المعادلة بمساعدة الاعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس وهارود-دومار. عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل : معادلة (1) D=SP-R حيث ان D تعني معدل النمو السنوي لدخل الفرد وP تعني انتاجية رأس المال وs تعني الادخار وR تعني معدل نمو السكان السنوي.[1]

2-1-6 -مقايس التنمية الاقتصادية:

هنالك ثلاثة معايير اساسية لقياس التنمية :

اولاً: معيار الدخل وقد تم الحديث عنه .

ثانياً: معايير اجتماعية : يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات – فهناك الجوانب الصحية والجانب

[1] - المرجع السابق، ص ص66-82.

الخاصة بالتغذية وكذلك الجوانب التعليمة والثقافية . ولاشك ان الدول النامية تعاني من عدم كفاية الغذاء ومن نقص ملموس في الخدمات الصحية ومن عدم كفاية المؤسسات التعليمية .

ثالثا:المعايير الهيكلية كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة علي توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو انتاج مواد غذائية وغيره من المنتجات الاولية والحصول عليها باسعار مناسبة وجعل منها اسواقاً لتسويق منتجاتها وبالتالي لم يعد ذلك مقبولاً للدول النامية مما دفعها الى احداث تغيرات هيكلية في بنياتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع .

وترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة كما اثر على هيكل الصادرات والواردات وفرص العمل . كل هذه المتغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات لدرجة التقدم الاقتصادي ولعل اهم هذه المؤشرات:

1-الاهمية النسبية للانتاج الصناعي الى اجمالي الناتج المحلي.

2-الاهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية الى اجمالي الصادرات .

3-نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى اجمالي العمالة.

2-1-7 -خصائص النمو الاقتصادي:

قد اوضح سيمون كزنتس ست خصائص للنمو الاقتصادي:

1-المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني

مرت كل الدول المتقدمة حالياً وهي في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي في الفترة (1770-الوقت الحاضر) بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية. فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في تلك الدول خلال ال(200)سنه الماضية نحو 2%،1% بالنسبة للنمو السكاني أو 3% بالنسبة لنمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي (GNP) . وقد تضاعفت هذه المعدلات خلال(36)سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج و(72) سنة بالنسبة للنمو السكاني و (24) سنة بالنسبة للناتج القومي الاجمالي . حيث تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية .

2-المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج

الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي هي الارتفاع النسبي لمعدل الزيادة في اجمالي انتاجية عناصر الانتاج. فقد اكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي،على ما توصل إليه سيمون كزنتس ان اجمالي الانتاجية لعناصر الانتاج هي المحدد الاساسي لنمو الدول النامية.لأن اجمالي انتاجية عناصر الانتاج توضح الكفاءة في استخدام كل المدخلات المستخدمه في دالة الانتاج فان الاقتصاديين غالباً ما يقيسون نمو هذه الانتاجية بشكل منفصل عن النمو في المدخلات من عوامل الانتاج .

3-المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي

لقد سجل النمو التاريخي للدول المتقدمه المعاصرة الخاصية الثالثة المهمة للنمو وهي المعدل المرتفع للتغيير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو . حيث يتمثل هذا التغيير الهيكلي في التحول التدريجي من الانشطة الزراعية الي الانشطة غير الزراعية([1])ومنذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي الى القطاع الخدمي. ويصاحب هذا التحول تغيرات جوهرية في حجم الوحدات الانتاجية(وذلك من خلال التطور من الشركات الاسرية والشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات).

4-المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والايديولوجي

عادة ما يصاحب التغير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغيرات في الاتجاهات والمؤسسات والايدويولوجيات. وتعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث وقد وضع ميردال قائمة عن التحول الحضري في مقالة التخلف الاقتصادي في اسيا غطت النقاط الاتية:

– الرشادة، وتتم من خلال تحديث طريقة التفكير. وكذلك العمل والانتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الاعمال وكذلك الانشطة التقليدية وقد وضح رئيس الوزراء الهندي ان ما تحتاجه الدول المتخلفة هو مجتمع علمي وتكنولوجي فلا بد من تطبيق اساليب جديدة في كل شئ سواء في المزرعة او المصنع او المواصلات....الخ والاساليب الحديثة ليست فقط في امتلاك الادوات واستخدامها وانما ايضاً لابد وان تكون مصحوباً بتفكير حديث فلا يمكن الحصول على موارد جديدة، وهناك عقلية تقليدية قديمة.

---

[1]-مشيل تودارو،(ترجمة حسن حسين ومحمود حامد محمود)،(2006م)، التنمية الاقتصادية ، الرياض ،دار المريخ ، ص ص176-177

– التخطيط الاقتصادي والذي يكون له التأثير الكبير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية.

ط– التعادل او التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة والذي يعني التوزيع عدالة للطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثورة وتوزيع الدخل ، والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص.

– تحسين الاتجاهات والمؤسسات يعتبر ضرورياً من أجل زيادة كفاءة وفعالية العاملين وتشجيع المشروعات الفردية وتحقيق مساواة اكثر في الفرص مما يساعد على رفع الانتاجية بأقصى صورة ممكنة ، ورفع مستويات المعيشة . وبالنسبة للاتجاهات في مفهوم((تحديث العمالة)) يتضمن غرس المثل العليا ،الكفاءة ،والذكاء، الحفاظ علي الوقت، والالتزام ، والامانة، والقيادة، والتعاون، والاعتماد على الذات ، والاقتصاد والتعاون والاستقامة والنزاهة والنظرة بعيدة المدى.

5– الامتداد الاقتصادي الدولي اخر اثنتين من خصائص النمو الاقتصادي الحديث تعاملتا مع دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية . فالنصر الاول مرتبط بالميل التاريخي للدول الغنية للسيطرة على المنتجات الاولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة ، وكذلك فتح الاسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية . مثل هذه الانشطة الاستعمارية فقد اصبحت ممكنة من خلال القوى التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات والاتصلات. كل هذه كان له تأثير على توحيد العالم وتحقيق العولمة بوسائل لم تكن موجودة من قبل القرن التاسع عشر . كذلك ايضاً فتحت الامكانيات للسيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول الفقيرة ففي القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين كان هناك سيطرة استعمارية لتلك . المتقدمة على الدول الفقيرة مثل افريقيا جنوب الصحراء واجزاء من اسيا وامريكا اللاتينية الامر الذي ادى الى التوسع الاقتصادي لدول الشمال ، من خلال الحصول على المواد الاولية الرخيصة وفتح الاسواق للتصدير امام منتجاتها في تلك المستعمرات.

6ــ الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد ان التوسع في النمو الاقتصادي الحديث ما زال يقتصر على ما يعادل اقل من ربع سكان العالم . فكما اكتشفنا ان هذه الاقلية من سكان العالم يتمتعون باكثر من 80% من الناتج العالمي.[1]

[1] – ميشيل تودارو ترجمة :محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود، مرجع سابق ص ص177–179.

2-2 نظريات واستراتيجيات النمو الاقتصادي والتنمية

2-2-1 نظريات النمو الاقتصادي:

سوف نتناول بعض النظريات التي تعالج النمو الاقتصادي وعديد من هذه النظريات تتسم بالتشاؤم حول امكانية النمو الاقتصادي في الاجل الطويل .ومن هذه النظريات:-

اولاً: النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي:

كان الاقتصاديون التقليديون: ادم سميث وروبرت مالتس وريكاردو وجون ميل واخرون جد مشغفوفون بالنمو الاقتصادي .واعتقدوا ان النمو الاقتصادي سوف يتوقف في النهاية وسوف يدخل الاقتصاد حالة من الركود. وفي هذه الحالة سوف يكون النمو السكاني صفراً ويكون الاستثمار للاحلال فقط. اما الاجور الحقيقة فسوف تكون ثابتة وعند مستوى منخفض جداً. وقد بنيت النظرية الكلاسيكية علي نظرية السكان التي تقترن باسم روبرت مالتس. وفي صورة مبسطة افتراض مالتس ان السكان يزيدون بمتوالية هندسية (1،2،4،8،16.....) ومن ناحية اخرى يتزايد انتاج الغذاء طبقاً لمتوالية حسابية فقط (1،2،3،4،5،...) وكنتيجة لذلك فان ثمة صعوبات سوف تظهر في الفترة الطويلة عندما يسبق النمو السكاني عرض الغذاء.وعند هذه النقطة يتزايد معدل الوفيات بسبب المجاعة وسوء التغذية . وفي الفترة القصيرة ،افترض الاقتصاديون التقليديون حدوث النمو الاقتصادي ، وارتفاع الارباح وحدوث التراكم الرأسمالي ، اذ طالما يزيد رصيد راس المال ، فأنه من المفترض أن تزداد الاجور الحقيقية فوق الحد الادني لمستوى الكفاف ، مما يحث السكان علي النمو وقد اعتبر الاقتصاديون التقليدون الارض عنصر انتاج غير قابل للزيادة.ولذلك طالما يزداد السكان ،ويتراكم رأس المال يسود قانون تناقص الغلة ، من ثم فان الاجور الحقيقة والارباح سوف تنخفض حتى يكون الاستثمار من اجل الاحلال فقط مربحاً . وقد سلم الاقتصاديون التقليديون بان التقدم التكنولوجي قد يؤجل حالة الركود، ولكن ليس الى ما لا نهاية. ولذلك كان تكهن التقليديين بما سوف يحدث متشائماً . وهكذا اطلق الناس في القرن التاسع عشر علي علم الاقتصاد اسم العلم الكئيب.اما الاقتصاديون الذين جاءوا فيما بعد فقد كانوا اقل تشاؤماً. وقد تعرضت النظرية المالتوسية في السكان لانتقاد واسع ورفض كبيرين. وقد قلل

الاقتصاديون المتأخرون[1] ايضاً من دور الارض كعامل من عوامل الانتاج ، وعلى سبيل المثال فانه في النموذج التقليدي الجديد ،فان الارض لا تدخل في دالة الانتاج باعتبارها عنصراً . واكد الاقتصاديون المتأخرون ايضاً على امكانية، احتمال ، ان يعمل التقدم التكنولوجي على تعطيل سريان قانون الغلة المتناقصة. واكثر من هذا فانه حتي لو دخل الاقتصاد مرحلة الركود ، فان الاجور الحقيقية في غير حاجة الى ان تكون عند مستوى الكفاف اللازم للحفاظ على الحياة . وقد سلم مالتس نفسه بان مستوى الكفاف قد يحدد مرحلياً ، مما يعني ان معدلات المواليد تنخفض قبل ان تنخفض الاجور الحقيقة الى مستوى الكفاف الحياتي . كما ان الاجور الحقيقية في الركود قد تكون فوق الحد الادنى اللازم للمعيشة.

ثانياً: نظرية هارود للنمو الاقتصادي:

مع الكساد الكبير في الثلاثينات وظهور النظرية العامة لكينز في عام 1936،وجه الاقتصاديون اهتمامهم الى نظريات الفترة القصيرة في تحديد الدخل . وقد كان كينز نفسه مهتماً بالاجل القصير ، وكما رأينا فقد انصب تحليله علي ان رصيد رأس المال و التكنولوجيا ثابتان . وهذه الافترضات يمكن تبريرها بالنسبة لنظريات الفترة القصيرة لتحديد الدخل ، ولكنها ليست كذلك لنظريات الاجل الطويل . وكنتيجة لذلك فقد ترك كينز لغيره تطوير نظريات الاجل الطويل لتحديد الدخل التي يطلق عليها نظرية النمو او النماذج ، وقد تبع كينز كل من هارود ودومار وكان من بين الأوائل الذين طورو نظريات النمو الاقتصادي وتعتبر نظرياتهما متشابهة مع كينز في طبيعتها . وقد بنيت نظرية هارود على عدد من الافتراضات :

.اولاً : افترض ان الادخار Sجزء ثابت من الدخل Y.ويعني هذا ان الادخارStفي الفترة الزمنية t يساوي جزء من الدخل المدخر مضروباً في الدخل في الفترة الزمنية

t او معادلة (1) ⟵ St=Syt

وحيث افترض ان الادخار ثابت فان نفس العلاقة تنعقد لفترات اخرى كذلك على ان دالة الادخار اعلاه تناظر دالة الاستهلاك طويلة الاجل .

[1] –مايكل ابدجمان(تعريب محمد ابراهيم منصور)، مرجع سابق ، ص456

ثانياً:افترض هارود ان الاستثمار دالة للتغير في مستوي الدخل .وبصفة خاصة يفترض ان الاستثمار في الفترة الزمنية t يساوي v وهي ثابت موجب مضروباً في التغير في الدخل من الفترة الزمنية t-1 الى الفترة

الزمنية Yt-Yt-1 او معادلة (2) ⟵ It=V(Yt-Yt-1) وهكذا فانه اذا ذاد الدخل فان الاستثمار يكون موجب .

ثالثاً: ان نموذج هارود المبسط يتضمن الانفاق الحكومي ، او قطاع التجارة الخارجية ولكي نركز على النموذج الاساسي يتم استبعاد القطاعين ايضاً للمديرين يمثل معدل التوازن. لنفترض ان الدخل لن ينمو عند المعدل المرغوب. حينئذ فان الاستثمار المقدر و الاستثمار الحقق لا يتعادلان، ويفكر المديريون بأنهم زادوا الانتاج سواء بمعدل سريع جداً او بمعدل بطئ جداً ولنفترض ان معدل النمو اذا كان الاستثمار في الفترة الزمنية tهو It يساوي الادخار في الفترة الزمنية t هوSt فانه يكون لدينا It=St وبما ان It تساوي V(Yt-Yt-1) وSt تساوي SYt فاننا نحصل بالتعويض علي الاتي : V(Yt-Yt-1)=SYt فاذا قسمنا طرفي المعادلة علي Vو Yt نحصل علي الاتي Yt-Yt-1 /Yt=S/ V ان الكمية Yt-Yt-1/Yt تمثل معدل النمو في الدخل وقد اطلق هارود على هذا المعدل معدل النمو الرغوب فيه وهذا المعدل يشار اليه بGw وهو يساوي معدل الادخارS مقسوماًعلي معامل المعجلV او(3)⟵ Gw=S/V على سبيل المثال اذا كان S تساوي 0.1و Vتساوي1 فان معدل النمو المرغوب فيه يكون0.1/1 اوتساوي10% على ان معدل النمو المرغوب فيه يمثل معدل النمو التوازني وطبقًا للمعادلة الثانية فان المقدار الذي ينوي القطاع العائلي ادخاره، يعتمد على مستوى الدخل . وبما ان كلاهما يعتمد على مستوى الدخل فان كلاهما :المقدر والفعلي او المحقق من الادخار متساويان . وبما ان الاستثمار المحقق يساوي دائماً الادخار المحقق (مع استبعاد القطاع الحكومي وقطاع التجارة الخارجية) فان مستوى الدخل والمستوى المقابل للادخار يحددان كمية الاستثمار المحقق. وعلى الرغم من ان الادخار المقدر والمحقق يتحددان بمستوى الدخل فان الاستثمار المقدر يتحدد بالمتغيرات في مستوى الدخل طبقاً للمعادلة الثالثة . ويعتبر الاستثمار المقدر هو المقدار الذي ترغب المنشأت او تنوي ان تستثمره. وكنتيجة لذلك فانه اذا كان الدخل ينمو عند المعدل المرغوب. فيه فان (المديرين لن يكون لديهم الحافز لتعديل سلوكهم. وهكذا فان المعدل المرغوب بالنسبة للمديرين يمثل معدل التوازن. لنفترض ان الدخل لن ينمو عند المعدل المرغوب.حينئذ فان الاستثمار المقدر

والاستثمار المحقق لا يتعادلان، ويفكر المديريون بأنهم زادوا الانتاج سواء بمعدل سريع جداً او بمعدل بطئ جداً. ([1])

نقد نظرية هارود للنمو الاقتصادي:

لقد انتقد نموذج هارود من وجهات نظر مختلفة:

اولاً: انتقدت دالة الادخار ودالة الاستثمار لكونهما مفرطتين في التبسيط . وقد كان هارود مدركاً لهذه الحدود .ومع ذلك فهو يرى ان نفس المضامين يمكن ان تظهر حتى لو كنا نستخدم دالتين للادخار والاستثمار اكثر تعقيداً .

ثانياً: يرى وليام بومول ان المديرين قد يرون انحرافاً بين معدلات النمو المرغوب فيه والفعلية مؤقتاً. ومن ثم فان الاتجاه الى الانحراف بين المعدلين المرغوب فيه والفعلي يميل الى ان يصبح اكبر بكثير مما افترضه هارود . وعلي سبيل المثال نفترض ان الدخل قد اخذ ينمو عند المعدل المرغوب فيه لعدد من الفترات ،فاذا تباينت المعدلات في فترة معينة ، فان المديرين قد ينظرون الى هذا التباين على انه مؤقت ويستمرون في زيادة الناتج عند نفس المعدل الذي كان في الماضي . وكنتيجة لذلك فانه لا يكون هناك اتجاه لتباين المعدلين المرغوب فيه والفعلي اكثر على الاقل في الفترة التي نحن بصددها وبالطبع اذا ساد التباين لعدد من الفترات فان المديرين يضطرون الى تعديل انتاجهم.ومع ذلك فسوف يكون هناك قدر اقل من عدم الاستقرار عن ذلك الذي يفترضه (هارود) .

ثالثاً : انتقد روبرت سولو وآخرون نموذج هارود ، لانه لا يسمح باحلال العناصر الانتاجية وهذا الانتقاد يعني انه اذا كانت اسعار العوامل مرنة، وانه اذا كان ممكناً احلال العوامل ، فان العمالة الكاملة سوف تتحقق .وبما ان هذه الافتراضات تمثل حجر الزاوية للنظرية التقليدية الحديثة في النمو فاننا سوف نؤجل مناقشة نموذج هارود حتى نتناول النظرية التقليدية الحديثة .

ثالثاً:النظرية التقليدية الحديثة للنمو الاقتصادي:

[1] – مايكل ابدجمان(تعريب محمد ابراهيم منصور) ، مرجع سابق ص ص 457–459

تقوم التقليدية الحديثة علي عدد من الافتراضات:

اولاً : تفترض ان الاستثمار يعادل الادخار دائما عند مستوى العمالة الكاملة .

ثانيا : تفترض ان الادخار جزء ثابت من الناتج. $S=SY \longrightarrow (4)$

ولذلك فان دالة الادخار في النظري التقليدية هي نفسها دالة الادخار عند دومار ([1])

ثالثاً : تفترض ان قوى العمل والسكان ينموان بمعدل ثابت وهذا المعدل مستقل عن الاجر الحقيقي والمتغيرات الاقتصادية الاخرى .

رابعاً : تفترض دالة الانتاج تسمح بالاحلال بين العوامل ، وهكذا تستطيع المنشأت ان تحل رأس المال محل العمل والعكس بالعكس في عملية الانتاج . وبدلاً من افتراض دالة انتاج عامة ، سوف نفترض ان الاقتصاد يتميز بنوع معين من دالة الانتاج يطلق عليها دالة انتاج كوب ــدوجلاس وتأخذ الشكل التالي:

حيث أن $Y=Ae^{rt} * K^{\alpha} * N^{1-\alpha} \longrightarrow (5)$

Y ≡ الناتج.

A ≡ الثابت الموجب.

K ≡رصيد رأس المال.

N ≡عدد العمال الموظفين.

Ae^{rt} ≡ تأثير التكنولوجيا.

e ≡ هي اساس اللوغارثيم الطبيعي وتساوي(2.718000).

r ≡ معدل نمو التكنولوجيا.

t ≡ الزمن.

---

[1] – المرجع السابق ص ص 462-463

α و 1−α ≡ مرونات الانتاج الجزئية بالنسبة لرأس المال والعمل على التوالي.

تفترض ان التكنولوجيا تتطور بمعدل ثابت r ويمثل الحدان ،فاذا كانت α تساوي 0.25 فان زيادة قدرها 1% في رصيد رأس المال تؤدي الى زيادة الناتج بنسبة 0.25% واذا كانت تساوي α=0.25 فان 1−α تساوي 0.75 ومن ثم فان زيادة 1% في العمالة تؤدي الي زيادة قدرها 0.75% في الناتج ، بافتراض حالة المنافسة البحتة فان α و 1−α تمثلان انصبة الدخل القومي التي تؤول الى رأس المال والعمل على التوالي . وتتميز دالة الانتاج كوب دوجلاس بخصائص عديدة ومنها :

اولاً: ان دالة الانتاج –كما هي موضحة هنا ، توضح ثبات غلة الحجم فاذا زادت عوامل الانتاج العمل ورأس المال بنفس النسبة فان الناتج يزيد ايضاً بنفس النسبة، وعلى سبيل المثال اذا زاد كل من رأس المال وقوى العمل بنسبة 10% فان الناتج يزيد بنسبة 10%

ثانياً: ان دالة الانتاج تخضع لقانون تناقص القلة بالنسبة لعوامل الانتاج . وهكذا اذا تزايد احد عناصر الانتاج ، وظل العنصر الآخر والتكنولوجيا ثابتتين ، فان الناتج سوف يتزايد ولكن بمعدل متناقص اذا تزايد رصيد رأس المال مع ثبات قوى العمل ، فان الناتج يتزايد ولكن الزيادات في الناتج تصبح اصغر فاصغر طالما يتزايد رصيد رأس المال. ([1]) ومن دالة الانتاج يصير من الممكن ان نشتق معدل النمو في الناتج ويمكن الحصول علي معدل نمو الناتج كالاتي: تمثل المعادلة (6) ⟶ q = r+ah + (1-a)n حيث أن q r.n.h تمثل معدلات النمو في الناتج والتكنولوجيا ورأس المال والعمل علي التوالي

وتبين المعادلة اعلاه ان معدل نمو الناتج يرتبط ايجابياً بمعدل التقدم التكنولوجي ومعدلات النمو في عوامل الانتاج : راس المال والعمل . ولكي يكون الاقتصاد في حالة توازن ، فان المتغيرات يجب ان تكون ثابتة او تنمو بمعدلات اسية ثابتة . ولا يشير هذا الى ان كل المتغيرات يجب ان تكون ثابتة او

[1] – المرجع السابق ص ص 463–465

تنمو بمعدل ثابت. ذلك ان بعض المتغيرات قد يكون ثابتاً والبعض الآخر ينمو بمعدلات اسية ثابته ، وتعريف التوازن على النحو هو صورة اخرى لنظرية النمو في اطار تعريف التوازن العادي . واذا كان الاقتصاد في حالة توازن طبقاً لنظرية النمو ،فان الاقتصاد يكون في عصره الذهبي . او بمعنى اخر فان الاقتصاد يكون في حالة نمو مستقر او في حالة اسقرار . ولكي يكون الاقتصاد في عصره الذهبي ، فان المتغيرات الآتية ينبغي ان تنمو بمعدلات أسية ثابتة وهي : الناتج ورصيد رأس المال والاستثمار وعروض العمل ، وليفترض ان عرض العمل ينمو بمعدل اسي ثابت ونحن نعرف ان صافي الاستثمار يساوي التغير في رصيد رأس المال (n) $I=\Delta K=SY$

فاذا قسمنا ΔK و syعلي k نحصل علي

$$h = \frac{Y \times S}{K} \longrightarrow (7) \quad \text{أو} \quad \frac{\Delta K}{K} = \frac{S \times Y}{K}$$

وحيث ان S ثابتة فان نسبةy الىK يجب ان تكون ثابتة بالنسبة لرصيد رأس المال الذي ينمو بمعدل ثابت h.ولذلك فان الدخل Yيجب ان ينمو بمعدل ثابت طالما كان رصيد رأس المال k في العصر الذهبي وبما ان معدل النمو في الدخل يساوي معدل النمو في رصيد رأس المال hفي العصر الذهبي ، فاننا سوف نحل هذه المعدلات ب g هي معدل نمو العصر الذهبي وتصبح المعادلة كما يلي

$r= g + g\alpha+ (1-\alpha) n$ وبالتعويض وبالقسمة علي $1 -\alpha$

نحصل على المعادلة(8) $g + r \div 1-\alpha + n \longrightarrow$ ([1]) g

حيث g تمثل معدلات نمو العصر الذهبي الناتج ورصيد رأس المال .وتشيرr الى معدل النمو التكنولوجيا وn معدل النمو في عرض العمل ، وبما ان الدخل ينمو بمعدل النمو في العصر الذهبي وينمو الاستثمار ايضاً بنفس المعدل. وهذه النتيجة تشير الى ان معدل النمو للعصر الذهبي او معدل النمو التوازني يعتمد على معدل نمو التكنولوجيا وعرض العمل. فاذا تزايد احد المعدلين ، فان معدل نمو العصر الذهبي يتزايد . وتشير هذه النتيجة ايضاً الى انه من الممكن ان يزيد نصيب الفرد من الدخل في حالة غياب التقدم التكنولوجي. فاذا كانت التكنولوجيا ثابتة فانr تساوي صفرًا في هذه الحالة فان معدل النمو للعصر الذهبي g يساوي معدل النمو في عرض العمل (السكان).فاذا نما الدخل

[1] – المرجع السابق ص ص 466-467

والسكان بنفس المعدل فان نصيب الفرد من الدخل يكون ثابتاً ،وفي حالة غياب التقدم التكنولوجي يكون من السهل نسبياً ترشيد هذه النتيجة الخاصة. واذا التكنولوجيا ثابتة فانr تساوي صفراً ومعدل النمو في العصر الذهبي g يساوي معدل النمو في عرض العمل . وبما ان رصيد رأس المال يجب ان ينمو بنفس المعدل الذي يجعل الناتج في العصر الذهبي ، فان رصيد رأس المال وقوى العمل ينموان بنفس المعدل ، وبما ان دالة انتاج كوب –دجلاس تتميز بثبات غلة الحجم ، فان الناتج ينبغي ان ينمو بنفس المعدل . ان محتوى نظرية النمو التقليدية الحديثة يختلف عنه في نظرية هارود ، فالبطالة ليست مشكلة في نظريته التقليدية الحديثة ، لانها افترضت سيادة العمالة الكاملة .وكنتيجة لذلك فانه لا يوجد تباين او اختلاف بين معدلي النمو الرغوب فيه والطبيعي طبقاً لهارود. وفي النموذج التقليدي الحديث ،فان الزيادة في معدلات نمو قوى العمل والتقدم التكنولوجي تؤدي الى زيادة معدل النمو الطبيعي ولكن ليس بالضرورة ان تزيد معدلات النمو المرغوب فيه والفعلية . وفي الحقيقة فإنه في نموذج هارود يكون من المحتمل ان تؤدي الزيادة في معدل نمو قوى العمل الي زيادة معدل البطالة . واخيراً فانه في ظل نموذج هارود فان أي زيادة في الجزء المدخر من الدخل والمستثمر يمكن ان تتسبب في زيادة المعدل المرغوب فيه. وهذا ليس كذلك في النموذج التقليدي الحديث ،اذ انه في هذا النموذج يكون معدل النمو التوازني ، ومعدل النمو للعصر الذهبي مستقلين عن معدل الادخار. لو ادخر المجتمع واستثمر جزء اكبر من دخله فان رصيد رأس المال بسرعة اكبر من معدل نمو قوى العمل ، فان تناقص الغلة في الاجل الطويل ـــسوف ينخفض معدل نمو الدخل حتى يتساوى مع معدل النمو الاساسي للعصر الذهبي . ومع ان معدل الادخار s لا يحدد معدل نمو العصر الذهبي للناتج ، فانه يساعد على تحديد مستوى الناتج ، ومن ثم نصيب الفرد من الاستهلاك . وفي الحقيقة من الممكن تحديد معدل الادخار الذي يعظم نصيب الفرد من الاستهلاك عند الزمن t = صفر هو نفس المعدل الذي يعظم الاستهلاك . لقد امتدت نظرية النمو التقليدية الحديثة الى عديد من الاتجاهات ولذا يكون من الضروري ان نعرج على اهم الانتقادات التي تناولتها:-

وجهت انتقادات شتى للنظرية التقليدية الحديثة في النمو . ومن بين معظم الذين انتقدوها يقف جوان روبنسون ونيكولاس وكلاهما عضوان في مدرسة كامبردج للاقتصاديين. ومع ذلك فان نقد النظرية التقليدية الجديدة ليس قصراً على اعضاء مدرسة كامبردج .وربما كانت معظم الانتقادات تتعلق

بالفروض التقليدية الحديثة للعمالة الكاملة . فقد افترضت النظرية التقليدية ان اسعار عوامل الانتاج مرنة بشكل كاف يحقق العمالة الكاملة. وكنتيجة لذلك فان الاستثمار يتعادل دائما مع الادخار عند مستوى العمالة الكاملة . وبهذا تجاهل التقليديون المحدثون واحدة من اهم المشاكل التي لاقت اهتماماً كل من كنيز وهارود. ان الانتقاد الموجه الى النظرية التقليدية الحديثة في النمو يثير سؤالاً عما اذا كانت اسعار عوامل الانتاج مرنة بما فيه الكفاية الحدية لتحقيق العمالة الكاملة. وللاجابة على هذا التساؤل نطرح تصورين :

اولاً: هو ان جمود اسعار عوامل الانتاج هو بالاساس ظاهرة قصيرة الاجل . وفي الاجل الطويل تكون اسعار العوامل مرنه بما يكفي لتحقيق العمالة الكاملة .

ثانيا: ان السلطات النقدية والمالية تستطيع ان تقدم مجموعة مناسبة من الوسائل لتحقيق وصيانة العمالة الكاملة .

وفي كلا الحالين ، فان العمالة الكاملة تسود ويقترب طريق النمو من النموذج التقليدي الجديد. على ان هذه الاجابات لا تبرهن على الاقتناع بهذه الانتقادات الموجة الي النظرية التقليدية الجديدة . وتنطوي هذه الانتقادات علي ان عملية تكيف النموذج التقليدي الجديد قد تاخذ فترة طويلة جداً . وعلى سبيل المثال ، لنفترض ان معدل الادخار قد تزايد فان النظرية الاقتصادية الجديدة للنمو توحي انه في الفترة القصيرة سوف تكون هناك زيادة في معدل النمو الاقتصادي وهذا لن يكون في الفترة الطويلة . وقد جادل اقتصاديون اخرون بأن فترة التقدير المطلوبة للتعديل تعتبر حاسمة جداً لتعين النموذج التقليدي الحديث وتباروا في القول بان ساتوا رغم ادراكه للنماذج البديلة لنموذج النظرية التقليدية الحديثة الا انه وجد .[1] ان وقت التعديل الضروري قصير لدرجة كبيرة. ومن ثم فقد اعتقد هؤلاء بأن النموذج التقليدي الحديث قد يكون اكثر اقتراباً من الواقع حتى في الفترة القصيرة . وقد اخذ على النظرية التقليدية الجديدة للنمو ايضاً انها لا تحتوي علي دالة استثمار صريحة ، وانها تتجاهل التوقعات ، وكلاهما عنصران هامان في نموذج هارود . وبالطبع اذا سادت العمالة الكاملة، فانه لن تكون هناك ضرورة لدالة الاستثمار طالما ان الادخار عند العمالة الكاملة يحدد الاستثمار .واخيراً فان اعضاء

[1] – المرجع السابق ص ص 469-470

مدرسة كامبردج بصفة عامة يعترضون علي تجميع رصيد رأس المال واستخدام دالة الانتاج الاجمالية. وقد ادعوا ان رصيد رأس المال يتكون من كثير من البنود المتغايرة الخواص . وان الطرق المعيارية للتجميع عاجزة ، وعلى سبيل المثال فانه من المألوف ان نخصم تيار الدخل المستقبلي المرتبط برصيد رأس المال من اجل ايجاد قيمته . ومع ذلك فلكي نخصم تيار الدخل يكون من الضروري ان نحدد المعدل السوقي للفائدة . ويتجه الانتقاد الى الادعاء بأنه من غير الممكن ان نحدد المعدل السوقي للفائدة بدون تحديد اول لقيمة رصيد رأس المال . وهم يعترضون ايضاً استخدام دالة الانتاج الاجمالية بسبب مشاكل التجميع وبسبب الصعوبات في دمج التقدم التكنولوجي فيها. لقد ثار جدل واسع حول صحة النظرية التقليدية الحديثة، في النمو وان كثيراً من فرضها يعتقد انها مفيدة للواقع ، او على الاقل اكثر نفعاً من النماذج البديلة.

رابعاً: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي:

يعتبر شومبيتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي والذي ضمن نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه(نظرية في التنمية الاقتصادية في المانيا في عام 1911م) والتنمية في نظر شومبيتر هي تغير تلقائي وغير مستمر في قنوات التدفق الدائري، والتي تغير من حالة التوازن التي كانت سائدة ، وأن هذه التنمية تحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد. وقد اعطى شومبيتر دوراً مهماً للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي، وركز على المنظم واعتبره من أهم عناصر النمو الاقتصادي: فالانتاج لديه داله للعمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم والفن الانتاجي، ويمثل عنصر التنظيم مركز الصداره في التنمية فالمنظم هو المبتكر والمجدد. و المبتكر عند شومبيتر ليس الرأسمالي بل المنظم الذي هو ليس رجلاً عادياً في قدراته الادارية بل هو الشخص الذي يقدم شيئاً جديداً . والابتكار يتضمن عدة اشياء منها:

1-تقديم منتج جديد. 2-تقديم طريقة جديدة للإنتاج. 3-الدخول الى سوق جديد.4-الحصول على مصدر جديد . 5- إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة ابتكار.

ويؤكد شومبيتر بأن تقديم منتج جديد واجراء التحسينات المستمرة في المنتجات القائمة هي التي تقود الى تنمية .والمنظم المبتكر يتحرك بدافع الرغبة لإيجاد مملكة تجارية خاصة بهولكي يثبت تفوقه وأنه

يحصل على([1]) متعة الإنجاز. وتتضمن عملية النمو لدى شومبيتر ثلاثة عناصر، هي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي. فالبيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الارباح على حصة الأجور في الدخل.

رغم أن بعض الكتاب يعربون عن إعجابهم بتحليلات شومبيتر للعملية الرأسمالية الا أنه انتقد ومن اهم الانتقادات الموجهة الى النظرية هي:

1-ان كل عملية النمو في نظرية شومبيتر تستند على المبتكرالذي يعتبره شخصاً مثالياً، في حين أن وظيفة الإبتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها. لذلك يعتبر هذا النموذج غير ملائم للواقع الحالي.

2-طبقاً لشومبيتر فإن التنمية الاقتصادية هي نتيجة لعملية دورية ، في حين أن مثل هذه التقلبات ليست ضرورية للتنمية.

3-في الوقت الذي يؤكد فيه شومبيتر على أن الابتكارات تمثل العامل الرئسي للتنمية الاقتصادية إلا أن التنمية لا فقط على الابتكارات بل تعتمد ايضاً على التغيراتالاقتصادية والاجتماعية .

4-يعطي شومبيتر أهمية كبيرة في نظريته الى الائتمان المصرفي ولكنه في الامد الطويل وعندما تزداد الحاجة الي مصادر اخرى مثل اصدار الاسهم والقروض من اسواق راس المال. ([2])

خامساً: نموذج نادي روما(او النظرية التقليدية المنقحة للنمو الاقتصادي):

في عام 1972ظهر نموذج حدود النمو وكان مضمونه الرئسي يشير الى انه اذا استمرت الاتجاهات الحالية للنمو في السكان وانتاج الغذاء والتصنيع وتلوث البيئة ونضوب الموارد، فان حدود النمو الاقتصادي علي الكرة الارضية سوف تبلغ منتاها خلال المائة عام القادمة .وقد بنيت هذه النتيجة علي دراسة اشرف عليها دينيس ميدوز في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا ونظرًا لان الدراسة قد بداها نادي روما وهو جمعية دولية غير رسمية للافراد لذلك كان من الطبيعي ان تقدم علي انها دراسة او

[1] - مدحت محمد القرشي (2007م) التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات ،عمان، دار وائل للنشر، ص ص 69-71

[2] - المرجع السابق ،ص72

نموذج نادي روما .([1]).وترى الدراسة ان هناك خمسة عناصر اساسية للنمو وهي السكان وانتاج الغذاء والتصنيع وتلوث البيئة ونضوب الموارد .وتزعم الدراسة ان كلًا منها ينمو بمعدل اسي . وقد لاحظت مجموعة البحث ان المشكلة ليست هي النمو السكاني بمعدل اسي فقط ولكن معدل النمو قد تزايد مما زاد من المشكلة السكانية .ففي عام 1650م كان سكان العالم 0.3% سنويا .وهذا معناه اننا نحتاج الى 250عاما تغريباً لكي يتضاعف سكان العالم .وخلاف لذلك كان معدل النمو السكاني العالمي 2.1%في عام 1970. وهذا يعني انهم يتضاعفون كل 33عامًا فقط .وتتوقع مجموعة الدراسة ان يستمر السكان في النمو بمعدل اسي ولكن التشاؤم يحيط بمستقبل النمو في المعروض العالمي من الغذاء .وكثير من سكان العالم لا يحصلون على طعام كاف ، كما ان احسن الاراضي مزروعة .واكثر من هذا فان الدراسة تقرر ان العرض غير الكافي من المياه العزبة قد يحد ايضاً من النمو في انتاج الغذاء . ويسلم فريق الدراسة بانه في الماضي كان الناتج الصناعي ينمو بسرعة اكثر من السكان ومع ذلك هم يعتقدون بان معدل النمو الانتاج الصناعي قد ينخفض في المستقبل. وهم يزكرون عوامل مختلفة لهذا الانخفاض لعل اكثرها اهمية نضوب الموارد العالمية غير القابلة لتجدد لقد تعامل فريق الدراسة مع تفاعل المتغرات الخمس:السكان والتصنيع والتلوث ونضوب الموارد عن طريق تشغيل وتحليل البيانات بالحاسب الالي . ويرى فريق الدراسة ان حدود النمو سوف تصل منتاها خلال المائة القادمة.وهذا المدى الزمني يعتمد علي افتراضات حول اكتشاف تراكمات طبيعية جديدة من الموارد الطبيعية ومعدل التقدم التكنولوجي وغيره. وقد وجدت الدراسة ان النهاية سوف تأتي خلال قرن ، حتى مع التوقعات المتفائلة نسبيًا عن اكتشاف احتياطات جديدة للموارد .فاذا بلغت حدود النمو منتاها فان الاثار سوف تكون فاجعة .فمع زيادة السكان عن عرض الغذاء ،تنتشر المجاعة على نطاق واسع وتزداد معدلات الوفيات كثيراً. كما ان المستويات المرتفعة للتلوث سوف تزيد ايضاًعن معدل الوفيات سوف تكون النتيجة الصافية انخفاضاً كبيراً في سكان العالم. كما ان الناتج الصناعي سوف ينخفض بشكل جوهري مع استنزاف الموارد الطبيعية في العالم وارتفاع مستويات التلوث المشاكل المصاحبة لانخفاض عدد السكان. ويزعم فريق الدراسة ان مثل هذا الانهيار يمكن تداركه ومنعه ،اذا اتخذ اجراء

[1] – مايكل ابدجمان(تعريب محمد ابراهيم منصور) ، مرجع سابق ص ص 470-471

الان او في المستقبل القريب وعلى سبيل المثال الاخذ بيساسات لتخفيض معدلات المواليد وبذلك يبدو النمو السكاني مرغوباً فبرغم عدم كفايته للتخلص من الانيهار نهائياً. ولكي نمنع هذا الانيهار فانه من الضروري تحقيق الاسقرار لكل من السكان والناتج الصناعي .فاذا تحقق الاستقرار لكليهما ، فسوف يكون هناك مستويات مرتفعة نسبياً من الناتج الصناعي والغذاء على المستوى الفردي رغم ان قصور الموارد ([1]) سوف يؤدي في النهاية الى خفض المستويات الفردية . وقد قدم فريق البحث برنامجاً اكثر تفصيلاً لمنع مثل هذا التدهور .وقدر فريق الدراسة ان هناك احتمالين فقط اما ان نفترض حدوداً على النمو او على الموارد الطبيعية والاخير يؤدي الى الانهيار .لذلك يزعم الفريق ان البديل المعقول هو الاولي ،وانه في ضوء نمو اسي معين للموارد الطبيعية لا بد ان نأخذ بسياسات تحدد النمو سريعاً .

وقد انتقدت الدراسة على نطاق واسع . وبما ان مضمونها قد اشتق من فروضها ، فان معظم النقد قد استهدف هذه الفروض بشكل صريح او ضمني . وربما كان الافتراض الجوهري هو الخاص بالتقدم التكنولوجي .لقد افترضت النظرية ان السكان والحاجة الي الموارد والتلوث تنمو اسياً . ولذلك فقد افترضت ان التقدم التكنولوجي محدود . والنتيجة الحتمية هي ان الانتاج الصناعي والغزائي سوف يتأخر بشدة في النهاية عن النمو السكاني .وتأسيساً على تجربة الماضي يبدو ان التقدم التكنولوجي يحدث بمعدل اسي . وعلى الرغم من ان التكنولوجيا قد لا تتحسن بمعدل اسي في المستقبل ،فان الدراسة لا تقدم اي اسباب لتقدم التكنولوجيا بطريقة اكثر بطئاً .ويفترض فريق الدراسة ايضا ان السكان يستمرون في النمو بمعدل سريع ، ولكن هناك دليلاً على انه طالما يزداد نصيب الفرد من الدخل ، فان معدلات المواليد تنخفض مما يخفف من المشكلة السكانية . ويتجاهل ايضا النموذج الية الاثمان ،ذلك ان نظام الثمن يقدم الحوافز للاقتصاد في الموارد النادرة والبحث عن امدادت اضافية . وعلى سبيل المثال نفترض ان الطلب على موارد طبيعية معينة قد اذداد بسرعة اكثر من العرض، فان ثمن الموارد يزيد مقدمًا بذلك حافزاً للمنشات للاقتصاد في استخدامها ،والتفكير في استخدام بدائل لهذه الموارد سوء كانت طبيعة او مخلقة صناعياً .وفي جانب العرض فان الاسعار المرتفعة تجعل الموارد

[1] – مايكل ابدجمان(تعريب محمد ابراهيم منصور)، مرجع سابق ص ص 472-473

اكثر ربحية ،وتدفع للبحث عن احتياطيات جديدة واستغلال التراكمات الطبيعية التي لم تكن مربحة في الماضي .وسوف ترتقي الاسعار المرتفعة بتصميم الابحاث للتغلب علي هذا النقص . وحتى اذا بلغت حدود النمو منتاها ، فان العملية تكون اكثر تدرجاً مما افترضه هذا الفريق . هذه الاعتبارات وغيرها تجعل من المخاطرة ان نفترض ان النهاية في مرمى البصر الى هذا الحد طالما كان النمو الاقتصادي له الاهمية .ومع ذلك فقد يكون تحقيق مزيد من النمو غير مرغوب فيه . وهذه المسألة نتناولها في القسم التالي . ([1])

سادساً: نموذج سولو

وهو يمثل احد نماذج النمو النيوكلاسيكية ، ويعد نموذج سولو امتداداً لنموذج هارود ــدومار حيث يركز كل واحد منهم على اهمية الادخار والاستثمار كمحدد اساسي لعملية التراكم الرأسمالي ، ومن ثم ، النمو الاقتصادي بالمجتمع غير ان نموذج سولو يقوم على اطار توسيع نموذج هارود ــ دومار عن طريق ادخال عنصر انتاجي اضافي وهو عنصر العمل ، هذا فضلاً عن اضافة متغير مستغل ثالث وهو المستوى الفني التكنولوجي الى معادلة النمو الاقتصادي الذي يظهر اثره على النمو في الاجل الطويل نتيجة للتراكم الراسمالي والتقدم التكنولوجي معاً .

وعلى عكس نموذج هارود ــ دومار الذي بني على افتراض ثبات غلة الحجم ،فان نموذج سولو يسمح باستخدام فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال أي في الاجل القصير وفي ظل ثبات غلة الحجم للعنصرين معاًــ أي في الاجل الطويل ــ فإنه يمكن ان يفسر اثر التقدم التكنولوجي على معدل النمو . بالرغم من ان سولو مثل غيره من الاقتصاديين يفترض ان المستوى التكنولوجي يتحدد من خارج اطار النموذج وبشكل مستغل عن باقي العوامل الاخرى، وقد استخدم تحليل سولو في نموزجه هذا دالة الانتاج كوب ــ دوجلاس ، حيث يكون الناتج المحلي الاجمالي (Y) دالة طردية في ثلاثة متغيرات وهي : ــ عنصر العمل غير الماهر(L) ــ عنصر رأس المال المادي والبشري ــ(K)ــ المستوى التكنولوجي (A) ويكون ثابت في الاجل الطويل

$$Y= AL^{\alpha} K^{B} \longrightarrow (1)$$

[1] - مايكل ابدجمان(تعريب محمد ابراهيم منصور) ، مرجع سابق ص ص 473-477

حيث تعبر:(α) عن مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل ، اي توضح النسبة المؤية للزيادة في الناتج المحلي التي تنتج عن زيادة في عنصر العمل بنسبة 1% قيمة α<1. وتعبر (B) عن .مرونة الناتج بالنسبة لعنصر رأس المال اي توضح النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي التي تنتج عن زيادة في عنصر رأس المال بنسبة 1% ، وتكون قيمةB <1. وطبقاً لهذا النموذج فإن النمو في الناتج المحلي (Y) يكون مصدره واحداً او اكثر من العوامل الثلاثة التالية : [1]

– حدوث زيادة في كمية او نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني والتعليم

– حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن الادخار والاستثمار.

– حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي .

وفقا لهذا النموذج فان زيادة معدل الادخار المحلي ، ومن ثم الاستثمار يؤديان الى التراكم الرأسمالي بالمجتمع، مما يترتب عليه زيادة معدل النمو في الناتج المحلي . وهذا الامر يتحقق بصورة افضل في الاقتصاديات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الاموال والاستثمارات الخارجية ، مقارنة بالاقتصاديات المغلقة ، تلك التي يكون فيها معدل الاستثمار قيد المدخرات المحلية ــ فقط وتكون منخفضة بسبب انخفاض مستويات الدخول بها . وقد تم تطوير نموذج سولو هذا على يد سوان وآخرون ، حيث تم من خلال هذا النموذج توضيح النمو الاقتصادي في الاجل الطويل في ظل ثبات غلة الحجم ، ويوضح سوان ان النمو الاقتصادي يتحدد من خلال ثلاثة عوامل هي :

1– التغير في حجم العمالة .

2– التغير في رصيد رأس المال بالمجتمع.

3–التغير في التكنولوجيا.

ويشير التغير في(ΔY) الي النمو ، من ثم يمكن تحديد صيغة النمو بمفاضلة دالة الانتاج السابقة تفاضلاً كليًا في ظل افتراض ثبات غلة الحجم في الاجل الطويل ، وبالتالي ، فان α+B =1 ، وان B −1= α

[1]– محمد عبد العزيز عجمية (2010م)،واخرون ،التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مصر، الدار الجامعية–الاسكندرية، الطبعة الثانية ،ص ص 155–156

وهذا يعني التغير في عنصر العمل ورأس المال معاً بنسبة معينة يؤدي الى تغير الناتج المحلي (Y) بنفس النسبة حيث ان α+B =التغير النسبي في الناتج المحلي÷التغير النسبي في عنصر العمل ورأس المال وفي ظل معرفة البيانات عن عاملين ومعدل النمو في الناتج المحلي بالمجتمع ، يمكن تحديد دور العامل الثالث كمتبقي ، وهذا ما يميز هذا النموذج عن النماذج السابقة .[1]

حدد النمو الاقتصادي كهدف اقتصادي ، ولكنه يشير الى ان كثيراً من الناس خاصة في اواخر الستينات واوائل السبعينات كانوا يتساءلون عن سبب الرغبة في زيادة النمو الاقتصادي . فقد يزيد نصيب الفرد من الناتج خلال الزمن ،ولكن لا يعني ان انسان اليوم اكثر سعادة من اولئك الذين عاشوا من قبل . وقد يعزى التغير في الاتجاه الى الادراك الكبير للتكاليف المرتبطة بالنمو الاقتصادي .ان المأخذ على النمو الاقتصادي تذهب الى ان المنافع اقل من التكاليف . ومن بين هذه التكاليف الاستنزاف السريع للموارد الطبيعية وتلوث البيئة ومشاكل التحضر مثل الازدحام والضوضاء والجريمة، ومشاكل سكان الريف مثل تجريف التربة وقطع الاشجار بلا تميز. وفيما يتعلق بالاستنزاف السريع للموارد الطبيعية فانه من غير الواضح ان معدلات النمو الحالية سوف تنخفض من الاجيال المستقبلة .ويعتبر التلوث تكلفة اخرى من التكاليف المرتبطة بالنمو الاقتصادي فطالما يجري النمو فان مزيداً من التلوث يصيب هواء البلاد وماءها .ولكن هذا ليس امراً محتوماً أنه يتوقف على طبيعة عملية النمو .ان كثيراً من التكاليف الاخرى المرتبطة بالنمو الاقتصادي مثل الامتداد العمراني والازدحام والضوضاء والجريمة في الشوارع تبدو كمشاكل سواء حدث النمو الاقتصادي او لم يحدث . وربما يؤدي النمو الاقتصادي السريع الى زيادة هذه المشاكل ، ولكن من الممكن تخفيض حجمها دون الاستغناء عن النمو الاقتصادي . وفي الحقيقة اذا استغنى عن النمو الاقتصادي ، فانه ليس من الواضح ان يكون المجتمع راغباً في دفع النفقات الضرورية لتخفيف حدة هذه المشاكل .ان النمو الاقتصادي يزيد كمية السلع والخدمات .

المتاحة للمجتمع ولايعني هذه بالضرورة توزيعاً عادلاً اكثر للدخل . ويرى البعض ان توزيع الدخل اكثر الحاحاً من الاستمرار في النمو الاقتصادي. ومع ذلك فانه في ظل النمو الاقتصادي سوف يكون من الاسهل اعادة توزيع الدخل . تم تناول اربعة نماذج للنمو الاقتصادي تشير اثنان منهما الى ان النمو

[1] المرجع السابق، ص ص157-158

ليس ممكناً في الاجل الطويل بينما يشير الاخران الى ان النمو الاقتصادي امراً ممكناً ، ولكنهما يختلفان تقريباً في جميع النواحي الاخرى . وحتى اذا كان النمو الاقتصادي ممكناً فان الناس يختلفون حول جدواه . اذ يرى البعض ان التكاليف المصاحبة للنمو كبيرة الى الحد الذي ينبغي فيه تصميم السياسات التي تضع حداً لمثل هذا النمو.

والبعض الاخر يرى من الممكن ان ينمو الاقتصاد دون افساد البيئة . ([1])

2-2-2 نظريات التنمية الاقتصادية :

احد القضايا المطروحة عند دراسة التنمية الاقتصادية تدور حول كيفية تحديد العوامل الاساسية التي تحكم عملية التنمية . وللاسف لا توجد حتى الان نظرية واحدة تبين بشكل شامل هذه العوامل . وهنالك بعض النظريات التي تشير الى عامل واحد او اكثر يساهم في دفع عملية التنمية .

(1) النظرية التقليدية في التنمية:

تعكس هذه النظرية الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت اروبا وخاصة انجلترا وتركز هذه النظرية على الاستثمار كعامل رئسي في تحقيق التنمية . وتقرر ان الاستثمار يتوقف على نصيب الارباح من الدخل القومي ، وانه كلما ارتفع معدل الربح في الاقتصاد تصاعد معدل الاستثمار وزاد معدل التنمية الاقتصادية . وقد ساهم رواد هذه المدرسة في خلق هذه النظرية ، امثال ادم اسميث وريكاردو وجون ميل .فقد قرروا ان نمو رأس المال يتيح المزيد من تقسيم العمل والتخصص، مما يترتب عليه زيادة الانتاجية وارتفاع معدل النمو غير ان زيادة الانتاجية تؤدي الى ارتفاع الاجور، مما يترتب عليه تحسين مستوى المعيشة وتشجيع الزواج المبكر الذي يتولد عنه نمواً سريعاً في السكان وبمرور الزمن تؤدي كل من تراكم رأس المال والنمو السكاني مع ثبات عرض الارض ،الى قانون تناقص الغلة وما يترتب عليه انخفاض الانتاجية وبالتالي يتوقف الاستثمار ويقال ان الاقتصاد قد وصل

[1] - مايكل ابدجمان(تعريب محمد ابراهيم منصور) ، مرجع سابق ص ص 474-475

الى حالة السكون . لذا فشلت النظرية في تقديم اي مساعدة لمخططي التنمية في زيادة فرص التوظيف او تقليل مستوى الفقر او التخفيف من التفاوت في توزيع الدخل. [1]

(2) مراحل النمو لروستو:

يرى روستو في نظريته عن مراحل النمو ان الانتقال من التخلف الى التنمية والتقدم يكون في شكل سلسلة من المراحل او الخطوات يجب ان تمر بها كل المجتمعات . وقد قسم مراحل التطور الاقتصادي التي يمر بها كل مجتمع الي خمس مراحل هي :

مرحلة المجتمع التقليدي ، مرحلة التهيؤ للانطلاق ، مرحلة الانطلاق ،مرحلة النضج،مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير .

وكل مرحلة لها ميزاتها الخاصة بها ،وسوف نتعرض لكل المراحل بايجاز على النحو التالي :

1-مرحلة المجتمع التقليدي

وهو مجتمع بدائي بسيط يعتمد بصورة اساسية على القطاع الزراعي كمصدر للدخل واستيعاب اغلب افراد المجتمع للعمل به، ولذا فإنه يكون مجتمعاً مغلقاً على نفسه ويغلب عليه طابع المقايضة ، والاكتفاء الذاتي ، ويستخدم وسائل بدائية في العمليات الانتاجية وبالتالي تكون انتاجية الفرد المتوسطة منخفضة ، ويسود اعتقاد لإفراد المجتمع بقصور العلم عن تفسير الكثير من الظواهر المحيطة بالانسان ، ولذا يسوده حالة من الركود الاقتصادي ، حيث تكون معدلات الزيادة في الانتاج محدودة . وتقل عن معدلات الزيادة في السكان . كما تتميز هذه المرحلة بجمود الهيكل الاجتماعي الذي تحكمه العلاقات الاسرية والقبلية .وقد سادت هذه المرحلة في الدول الاوربية في العصور الوسطى.

2-مرحلة التهيوء للانطلاق

تتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وبالتالي فان التحول من مرحلة المجتمع التقليدي الى مرحلة التهيؤ للانطلاق تتم من خلال:

ـــ ظهور نظام سياسي جديد يرغب في تحقيق التقدم الاقتصادي وتحقيق المصلحة القومية.

[1] – حمدي احمد العناني، مرجع سابق الذكر، ص ص603-604

ــ ظهور نخبة من رجال الاعمال ترغب في احداث التقدم الاقتصادي ، من خلال تعبئة المدخرات والابتكار .

تطبيق فنون انتاجية حديثة في الانشطة الزراعية والصناعية، فضلاً عن الاهتمام بتدريب وتأهيل العمالة ظهور مجموعة من المؤسسات المالية مثل:البنوك وشركات التأمين تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في كافة الانشطة ، بما يسهم في زيادة التراكم الرأسمالي في المجتمع . [1]

ــ نمو نشاط التجارة الداخلية والخارجية. غير ان هذه التغيرات تحدث على نطاق محدود وبمعدل ضئيل ، بسبب الوسائل التقليدية في الانتاج وسيطرة القيم الاجتماعية التقليدية ولذا تعد هذه المرحلة بمثابة فترة انتقالية من المجتمع التقليدي الى مرحلة الانطلاق ومن ثم نجدها تجمع بين سمات تلك المرحلتين. وقد بدأت في بريطانيا وبعض دول اوربا في اواخر القرن التاسع عشر بداية القرن العشرين.

3-مرحلة الانطلاق :

وهي تلك المرحلة الحاسمة في عملية النمو والتقدم الاقتصادي ،حيث انه في هذه المرحلة يستطيع المجتمع القضاء علي كل العقبات والمشاكل التي تعترض طريق التقدم وتحقيق النمو الاقتصادي الذاتي .وذلك لان هذه المرحلة تتميز بحدوث ثورات صناعية تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الانتاج ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة ، وظهور الصناعات كبيرة الحجم التي تتمتع بوفورات الحجم ، ويمتد اثر ذلك ايجاباً علي النشاط الزراعي ، بالاضافة الي حدوث تغيرات مواتية في النظم والقيم الاجتماعية والثقافية والمؤسسية التي تساعد علي تحقيق النمو ، وتصبح عملية النمو راسخة في نواحي المجتمع كافة.

ويرى روستو ان هذه المرحلة تنطوي على التغيرات التالية:

ــ ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من اقل من 5% من الدخل القومي الي 10%منه .

ــ ظهور مجموعة من الصناعات الرائدة التي تنمو بمعدلات مرتفعة .

ــ نمو واتساع نشاط المؤسسات المالية التي تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار.

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، واخرون ، مرجع سابق ،ص ص161-162

ـــ تقدم قطاع النقل والمواصلات فضلًا عن توسيع نطاق الاسواق الداخلية والخارجية .

ـــ بروز اطارات سياسية واجتماعية وهيكلية مواتية للنمو الاقتصادي المطرد ودافعة له .

يقدر روستو بناء على تجارب الدول المتقدمة ان مرحلة الانطلاق هذه تغطي عقدين من الزمن ينتقل بعدها الى مرحلة النمو التالية . وقد مرت بريطانيا بهذه المرحلة خلال الفترة (1773–1802) وامريكا خلال الفترة (1843–1860) والمانيا خلال الفترة (1850–1873) كما تمر بها مصر وعديد من الدول النامية متوسطة الدخل منذ النصف الثاني من القرن العشرين.

4– مرحلة النضج :

وهي تلك المرحلة التي يستطيع المجتمع فيها انتاج اي شئ يرغب في انتاجه، ويقوم فيها المجتمع بالتطبيق الفعال للتكنولوجيا المتطورة باستمرار ، ومن ثم تمثل فترة تدعيم للنمو الاقتصادي المطرد الذي بدأ في المرحلة السابقة عليها ، كما يكون الاقتصاد قادر على الصمود امام الصدمات غير المتوقعة. ويرى روستو ان هذه المرحلة تتميز بالخصائص التالية :

– زيادة مستوى التصنيع بالمجتمع فضلاً عن التقدم التنكنولوجي السريع الذي يستخدم في نواحي الاقتصاد كافة ،بالاضافة الي ظهور العديد من الصناعات و الكيماوية ذات القيمة المضافة العالية

– ظهور رأس المال البشري بالمجتمع وارتفاع مستوى ادائه ، متمثلاً في زيادة العمالة الماهرة ، والقدرات الادارية والتنظيمة المرتفعة .

– استغلال المجتمع لموارده باكبر كفاءة ممكنة وانتاج عديد من السلع والخدمات.

– زيادة المدخرات ، ومن ثم الاستثمارات القومية من 10%الي 20% من الدخل القومي .

– ارتفاع معدل نمو الدخل القومي بمعدل يفوق معدل نمو السكان ، ومن ثم زيادة متوسط نصيب الفرد من. الدخل القومي زيادة درجة انفتاح المجتمع على العالم الخارجي وتحقيق فائض في المعاملات الخارجية .

ويقدر روستو بناء على تجارب الدول المتقدمة ان مرحلة النضج هذه تغطي حوالي اربعة عقود من الزمن ينتقل بعدها المجتمع الي مرحلة النمو التالية . وقد بدأت بربطانيا في عام 1850م، وفي الولايات المتحدة الامريكية في عام 1900م، وفي المانيا وفرنسا في عام 1930م ، وبدأت تظهر منذ نهاية القرن العشرين في مجموعة دول جنوب شرق اسيا التي اطلق عليها النمور الاسيوية.

5-مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير:

وهي تمثل ارقى مراحل النمو والتطور، ويرى روستو أن هذه المرحلة تتميز بالخصائص التالية:

- زيادة مستويات الدخول بدرجة كبيرة لدرجة ان تصبح عندها الضروريات –الغزاء والسكن والكساء
- لا تمثل الاهداف الرئسية لدى افراد الجتمع . [1]

- يزداد اهتمام المجتمع بالقطاعات والانشطة التي تنتج السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية –مثل : السيارات والثلاجات والالكترونيات – وكذلك الخدمات ، وهي انشطة يترتب عليها زيادة مستوى الاستهلاك وتحسين نوعيته ومن ثم ، زيادة رفاهية افراد المجتمع .

- توجيه قدر اكبر من موارد نحو دعم الرفاهية الاجتماعية ،بما يؤدي الى زيادة الضمان الاجتماعي للفرد.

- زيادة نسبة سكان الحضر على حساب تراجع نسبة سكان الريف .

- تخفيض ساعات العمل المتوسطة والتوسع في الاستفادة بأوقات الفراق في مجالات الترفيه .

ويرى روستو ان اولى الدول التي وصلت هذه المرحلة هي الولايات المتحدة الأمريكية في حوالي عام 1920م، ثم بريطانيا في عام 1930م، واليابان في عام 1950م ويتضح من تحليل روستو لمراحل النمو :ان النمو الاقتصادي يكون في صورة سلسلة معينة ذات خطوات محددة ومعرفة بوضوح، وبالتالي ،فان التخلف الاقتصادي الذي تمر به الدول النامية حالياً انما هو مرحلة تاريخية من مراحل التطور الاقتصادي .

غير انه يؤخذعلي مراحل النمو لروستو ما يلي :

–أن تقسيم روستو لمراحل النمو هو تقسيم ينطوي على تعميمات واسعة تقوم على مشاهدات تاريخية ،حيث يوجد تداخل فيما بين المراحل .

[1] المرجع السابق ،ص ص163–164

-قد يفهم من تحليل روستو أنه ينبغي ان تمر المجتمعات خلال تطورها بهذا التتابع ، وهو الامر الذي يصعب تحققه في الواقع ، لان ظروف المجتمعات تختلف من فترة الى اخرى ،فضلاً عن اختلاف الاولويات المستهدفة لدى كل مجتمع .

-ليس من الضروري ان تسبق مرحلة التهيوء للانطلاق مرحلة الانطلاق ، حيث لا يوجد سبب لضرورة حدوث الثورة الزراعية وتراكم رأس المال الاجتماعي في المواصلات قبل ان يحدث الانطلاق.

وخلاصة ذلك :ان مراحل النمو لروستو هذه لا يمكن تعميمها على ظروف الدول النامية في الوقت الحاضر ،الا انه يمكن الاستفادة منها وخاصة فيما يتعلق بمرحلة الانطلاق ، بما يمكن هذه الدول من تحقيق النمو الذاتي ،وذلك فيما يتعلق بالنقاط التالية : [1]

-ضرورة تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها للاستثمارات الانتاجية ،خاصة في قطاع الصناعة، بما يؤدي الى زيادة قوى الانتاج وتطوير اساليبه .

-التركيز على القطاعات والانشطة الرائدة ، ويمكن اختيار ذلك بما يتلاءم مع ظروف الدول النامية حالياً ، حيث يمكن ان تكون تلك القطاعات الرائدة في الزراعة او انتاج المواد الاولية او الصناعات المرتطبة بهذه القطاعات التي تتوفر لدى الدول النامية مقومات نجاحها بما لديها من ميزات نسبية ظاهرة او كامنة.

- ضرورة الاهتمام بالمؤسسات المالية كي تعمل على تعبئة الموارد المالية المحلية والاجنبية بما يسهم في زيادة التراكم الرأسمالي بالمجتمع.

- العمل على توفير الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية لعملية التنمية والتقدم .

(3) استراتيجية النمو المتوازن:

يرى انصار استراتيجية النمو المتوازن او ما يسمى بفكرة الدفعة القوية أن عملية التنمية الناجحة تتطلب القيام ببرنامج استثماري ضخم يغطي نطاقاً واسعاً ويشمل على عديد من الانشطة و القطاعات في الاقتصاد حتى يمكن تحقيق التنمية الذاتية الفعالة و الانتقال بالاقتصاد المتخلف الى التقدم . ومن

[1] المرجع السابق ،ص ص164-166

اهم الاقتصاديين الذين تناولوا استراتيجية النمو المتوازن:"روزنشتين–رودان ونيركسه وارثر لويس"فقد كان روزنشتين–رودان اول من تناول فكرة الدفعة القوية دون ان يستخدم لفظ النمو المتوازن في مقال له عن الصناعة في دول جنوب وشرق اوربا عام 1934م، وهو النموذج الروسي للتصنيع وقد اعتمد روزنشتين–رودان في برنامجه الاستثمار الضخم الذي اقترحه للدول النامية على فكرة الناتج الحدي للاستثمارات التي تنمو معاً ، وغالباً ما يكون اعلى من الناتج الحدي الخاص الناتج عن الاستثمار المنفرد بسبب عديد من الوفورات التي تتحقق لأي صناعة نتيجة لنمو الصناعات الاخرى . ويرى ان التكامل بين الصناعات هو الذي يترتب عليه استثمارات اكثر ربحية . من وجهة نظر المجتمع ككل . ومن اهم الحجج والمبررات التي يستند اليها الاسلوب الشامل في التنمية او ما يسمى اسلوب الدفعة القوية:

–وفورات الحجم الكبير :تتمثل في ان هناك عديد من الصناعات التحويلية خاصة التي يكون به نصيب رأس المال الثابت كبير وكذلك مشروعات رأس المال الاجتماعي يترتب على زيادة انتاجها بصورة كبيرة انخفاض تكلفة الوحدة وتحقيق أدني تكاليف ممكنة للانتاج في المجتمع

– الوفورات الخارجية :وخاصة وفورات جانب الطلب وذلك بسبب علاقات التشابك والتداخل فيما بين قطاعات الاقتصاد القومي وبعضها، حيث انه في حالة إقامة عديد من الصناعات تولد طلباً على انتاج الصناعات الاخرى نتيجة للزيادة في الدخول وتنوع الحاجات البشرية .

–كبر الحد الادني لرأس المال الاجتماعي اللازم لتحقيق التنمية : حيث ان هذه المشروعات تكون في صورة ضخمة وغير قابلة للتجزئة كما يفضل اقامتها في نفس الوقت لتخفيض تكلفة انشائها ، وتساعد هذه المشروعات في توفير عديد من الخدمات للمشروعات الصناعية ، وبالتالي تحقق لها عديد من الوفورات الخارجية ، ومن ثم تشجع على نجاح هذه المشروعات وتحفز على زيادة الاستثمارات الخاصة بها .

–ارتفاع معدل النمو السكاني :نظراً لان معدلات النمو السكاني بالدول النامية بصفة عامة مرتفعة وتصل الى حوالي اربعة اضعاف نظيرتها بالدول المتقدمة – مما يتطلب من حكومات الدول النامية مضاعفة جهود التنمية بها من خلال زيادة معدلات الاستثمار في كافة المجالات بهدف رفع مستوى معيشة الاعداد المتزايدة من السكان. ويتضح مما سبق أنه نتيج للتكامل بين دوال الطلب وما يسهم به

هذا في توسيع نطاق السوق ،فضلاً عن تكامل دوال العرض والتكامل الافقي والرأسي بين الصناعات ،كما ان وفرة رأس المال الاجتماعي ،وكل هذا يعمل على تحقيق عديد من الوفورات الداخلية والخارجية للمشروعات الانتاجية بصفة عامة والصناعية منها بصفة خاصة ويحفز على زيادة معدلات الاستثمار بالمجتمع ،وبالتالي يسهم ايجاباً [1] في تحقيق عمليات التنمية بالدول النامية . وقد صاغ الاستاذ نيركسه جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها روزنشتين– رودان في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية استراتيجية النمو المتوازن ،حيث يرى الدول النامية. وتتمثل

الحلقة المفرغة على جانب الطلب في ان انخفاض مستويات الدخول لدي الافراد يؤدي الى انخفاض تواجه بعديد من الحلقات المفرغة تلتقي فيه الاسباب مع النتائج وتعوق عملية التنمية في هذه الدول . وتعاني الدول النامية من حلقتين إحداهما على جانب الطلب والاخرى على جانب العرض .وتتمثل الحلقة المفرغة على جانب الطلب في ان انخفاض مستويات الدخول لدى الافراد يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية ، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات من ثم ضيق نطاق السوق مما يؤدي الى انخفاض الحافز على الاستثمار وبدوره الى انخفاض حجم رأس المال والتراكم الرأسمالي بالمجتمع ، وبالتالي انخفاض انتاجية عنصر العمل ،ويسفر ذلك في النهاية عن انخفاض مستويات الدخول لدى الافراد حتى تكتمل الحلقة .

وتتمثل الحلقة المفرغة على جانب العرض في ان انخفاض مستويات الدخول لدى الافراد يؤدي الى انخفاض القدرة على الادخار وبالتالي انخفاض الاستثمار ،ويؤدي هذا بدوره الى انخفاض عنصر العمل – في صورة معدات وتجهيزات إنشائية –مما يؤدي بدوره الى انخفاض إنتاجية عنصر العمل ،ويسفر ذلك في النهاية عن انخفاض الدخول لدى الافراد حتى تكتمل الحلقة.

ويرى نيركسه انه لا يمكن كسر هذه الحلقات المفرغة التي تعوق التنمية في الدول النامية الا من خلال برنامج استثماري ضخم يضم كافة قطاعات وانشطة الاقتصاد القومي، وينطوي هذا البرنامج الاستثماري الضخم على ما يلي :

---

[1] المرجع السابق ،ص ص184–185

-مجموعة من الصناعات المتكاملة والمغذية لبعضها البعض:

يركز نيركسه علي الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق امام الاستثمار الصناعي ،مؤكداً على ان كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق الا بتوسع حجم السوق ،الذي لا يتحقق الا بإنشاء جبهة عريضة[1]

من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها توازن وبالتالي ، فأن كل صناعة توفر السوق الكافي للصناعات الاخرى نتيجة لتكامل دالة الطلب وعدم قابليتها للتجزئة ، ويستمد فكرة النمو المتوازن للصناعات من فكرة

(قانون ساي للأسواق) وهو ان كل زيادة في الانتاج اذا تم توزيعها وفقاً لاهتمامات وحاجات افراد المجتمع فان هذا الانتاج سوف يخلق الطلب الخاص به . لم يقصد بالنمو المتوازن لمجموعة من الصناعات السلع الاستهلاكية ان تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد ، بل من المؤكد انها تنمو بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونات الطلب الدخلية للمستهلكين على السلع المنتجة .وهذا بدوره يؤدي الى زيادة معدلات الاستثمار ، ومن ثم زيادة حجم رأس المال بالمجتمع ويسهم بالتالي في كسر الحلقة الاخرى التي على جانب العرض وهذه الموجة المتزامنة من الاستثمارات سوف تحقق الاستفادة الكاملة من مزايا التكامل والوفورات الخارجية سواء في جانب العرض من خلال تحقيق الاستخدام الامثل للموارد او في جانب الطلب نتيجة للتكامل في الاسواق والعمل على اتساعها .

– ضرورة تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي: وذلك لان الزراعة والصناعة قطاعان متكاملان ، وبالتالي فان أي زيادة في الانتاج الصناعي تتطلب توسعاً في القطاع الزراعي لمقابلة الزيادة في الطلب على السلع الغذائية من ناحية ،ومقابلة الزيادة في الطلب على المواد الخام اللازمة للصناعة من ناحية اخرى . وهذا يتطلب قدراً من التوازن بين النمو في القطاع الصناعي والنمو في القطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة امام نمو القطاع الصناعي .

– ضرورة الاهتمام بمشروعات رأس المال الاجتماعي : نظراً لما يترتب على هذه المشروعات من عديد من الوفورات الخارجية للمشروعات الانتاجية ، وبالتالي زيادة معدل العائد وهذا الامر يحفز على زيادة تدفقات الاستثمارات الخاصة سواء الوطنية و الاجنبية ومن ثم يسهم في زيادة رأس المال والتراكم الرأسمالي بالمجتمع .

---

[1]– المرجع السابق ،ص ص 186–188

-التركيز على الصناعات الاستهلاكية خاصة في المراحل الاولى لعملية التنمية :وتستهدف استراتيجية النمو المتوازن التركيز على انتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لاشباع حاجات السوق المحلي ، وليس لغرض التصدير على الاقل المراحل الاولي ،وذلك لعدم قدرة السلع المنتجة محلياً على منافسة نظائرها من منتجات الصناعات

المثيلة لها بالدول المتقدمة . فضلاً عن القيود التي تواجهها صادرات الدول النامية في الاسواق الخارجية.

-الاعتماد على الموارد كمصدر اساسي للتمويل : في صدد توفير الموارد التمويلية لتنفيذ البرنامج الاستثماري

في استراتيجية النمو المتوازن ، يدعو نيركسه الى الاعتماد علي الموارد المحلية في المقام الاول ،وذلك لعدم صيغته في الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية والتجارة الخارجية التي تتحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية التي تصدر الموارد الاولية . ويرى ان توفير الموارد المحلية ينبغي ان يأتي من موارد القطاع الزراعي . وهو يرى انه يجب تعبئة المدخرات العينية المتمثلة في البطالة المقنعة في هذا القطاع ،وذلك بتوجيه فائض العمالة وتوظيفها في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي . وهذا سوف يرفع من انتاجية القطاع الزراعي نتيجة تخفيف اكتظاظه بالعالمين ، كما يرى ان يتم ذلك من فرض ضرائب زراعية ، وتحويل شروط التبادل بين ما يبعه الفلاح وما يشتريه لغير صالحه ،اى شراء منتجاته بأسعار اقل من اسعار المنتجات التي يشتريها

-لابد من تدخل الحكومة بالتخطيط وإتباع السياسات الملائمة :نظراً لعدم فعالية السوق في الدول المتخلفة ،فانه يلقي علي الحكومة القيام بدور فعال في مجال التخطيط والتنفيذ لهذا القدر الضخم من الاستثمارات لتحقيق اهداف التنمية بهذه الدول. وتتفق افكار ارثر لويس مع نفس افكار نيركسه في أن برامج التنمية في الدول المتخلفة يجب ان تنمو انيًا ،بمعنى الاحتفاظ بتوازن مناسب للنمو بين قطاعي الزراعة والصناعة ،وبين الانتاج المحلي والاستهلاك ، وكذلك في قطاع التجارة الخارجية بين الصادرات والواردات.

اهم الانتقادات الموجهة الي استراتيجية النمو المتوازن:

1-انتقدت استراتيجة النمو المتوازن في عدم واقعية افتراضاتها الخاصة في جانب العرض:

تفترض هذه الاستراتيجة مرونة كبيرة لعرض عنصر العمل الذي يتم توفيره من خلال القطاع الزراعي حيث يكون في صورة بطالة مقنعة وبالتالي فان سحب هؤلاء العمال من الزراعة واعادة توظيفهم بالصناعة –لا يترتب عليه زيادة الاجور او نقص في الانتاج الزراعي .[1]

–تفترض هذه الاستراتيجية مرونة كبيرة في عرض رأس المال اللازم لهذا البرنامج الاستثماري الضخم الذي يمكن توفيره بصورة اساسية من المصادر المحلية دون التأسي علي سعر الفائدة والاستثمارات القائمة وهذا الامر يتناقض مع وضع معظم الدول المتخلفة الفقيرة

–تعاني معظم هذه الدول من نقص كبير في فئة المنظمين والاداريين والفنيين وكذلك العمالة الماهرة علي اختلاف انواعه . فضلًا عن انخفاض مرونة عرض عوامل الانتاج ، وكل هذا يمثل عقبة كبيرة امام تحقيق دفعة قوية وناجحة .

2–انتقدت استراتيجية النمو التوازن في انها تعمل على احياء ظاهرة الثنائية: حيث يرى البرت هير شيمان مقدم استراتيجة النمو غير المتوازن –التي ستعرض في هذا المبحث –ان تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن ستنتهي الى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث علي قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط احدهما بالاخر إلا بأوهن الصلات ، وتكون النتيجة إحياء ظاهرة الثنائية الاقتصادية –التي اورثها الاستعمار الأجنبي في الماضي –بما لها من عديد من الاثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول . ولكن يريد مؤيدو إستراتيجية النمو المتوازن على أن نيركسه ومن قبله رودان ، ادركوا اهمية تنمية القطاع الزراعي بصورة متوازنة مع القطاع الصناعي.

3–انتقدت استراتيجية النمو المتوازن في عدم واقعيتها لظروف الدول النامية: حيث تتطلب ضرورة توافر موارد ضخمة لازمة لتنفيذ برامجها الاستثمارية ،كما انه في ظل تخلف القطاع الزراعي في الدول النامية ،لابدأ وان تحدث تنمية زراعية ضخمة بجانب تنمية القطاع الصناعي حتى لايقف تخلف القطاع الزراعي عقبة كبيرة امام تنمية القطاع الصناعي ، وان احدث هذه التنمية الزراعية الضخمة يعني القيام بدفعة قوية في القطاع الزراعي الى جانب الدفعة القوية المقترحة في القطاع الصناعي ، وهذا يقتضي توفير موارد استثمارية ضخمة دون طاقة البلاد المتخلفة . كما انها تتطلب كثير من

[1] المرجع السابق ،ص ص 188–191

المهارات والخبرات التي لا تتوافر في الدول النامية ،فضلاً عن ان هذه الدول تعاني من عدم التناسب بين عوامل الانتاج مما يعوق النمو المتوازن بها.

4-انتقد البعض إستراتيجية النمو المتوازن في انها سوف تؤدي الى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي: ويكون ذلك نتيجة لتركيزها على التنمية من اجل السوق المحلي وليس التوجه الى الخارج . ولكن هذا الانتقاد ضئيل الاهمية لأن نيركسه يحرص على المحافظة علي النظام الدولي وعلى تقسيمه للعمل ، ولانه كاردوان من قبله ينصح في استراتيجيته بتركيز البلاد المتخلفة على إقامة الصناعات الخفيفة ،دون الصناعات الثقيلة وصناعات سلع الانتاج التي تتفوق فيها الدول الصناعية واعتماد البلاد النامية على استيراد السلع الانتاجية من البلاد المتقدمة.

5-انتقد البعض استراتيجية النمو المتوازن في انها لا تسهم في عمليات الانماء طويلة الاجل : وذلك بسبب تأجيل انماء صناعات السلع الانتاجية لحساب دفعة قوية في انشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة . ويقول النقاد ان بعض الدراسات الاقتصادية تشير الى أن هذا ليس الاسلوب الامثل في الاجل الطويل .لان هذا الاسلوب سوف يؤدي في الاجل الطويل زيادة الاستهلاك على حساب الادخار ، وصحيح أن التوسع في تنمية الصناعات الاستهلاكية سوف يسرع بمعدل نمو الدخل القومي في المراحل الاولى من التنمية ، ولكنه سوف يتسبب في ابطاء عملية التنمية .

6-انتقد البعض إستراتيجية النمو المتوازن في انها يترتب عليها زيادة معدلات التضخم:حيث يرى البعض أن تطبيق هذه الاستراتيجية يشجع على التضخم لانها تتطلب موارد اكثر مما هو متاح لأكثرية الدول النامية .وهو انتقاد له وزنه وقد اثبته تجارب التنمية وخاصة في دول امريكا اللاتينية التي اتبعت سياسة احلال الواردات ، التي يمكن اعتبارها تطبيق للكثير من جوانب الدفعة القوية وإستراتجية النمو المتوازن ولكن لم يكن نيركسه يتوقع ان حكومات هذه الدول سوف تنزلق في الاعتماد على التمويل التضخمي اكثر من قيامها بمجهودات جادة في تعبئة مواردها الحقيقية . [1]

7-تفترض النظرية سيادة ظاهرة زيادة العوائد وأن مثل هذه الفرضية غير صحيحة اذا تم تنفيذ حجم كبير من الاستثمارات في آنٍ واحد وفي مجالات مرتبطة ببعضها حيث تظهر الاختناقات في المواد

[1] المرجع السابق ،ص ص 192-193 .

الخام والاسعار واخيراً يقول الاقتصادي البريطاني ان الندرة والاختناقات تشجع النمو، وانه من وجهة نظر تاريخية لم يكن النمو متوازناً بل أن الشح والاختناقات التي وفرت الحافز للإختراعات هي التي طورت انجتلرا ، كما أن الاختراعات خلقت بدورها ندرة جديدة واختناقات.

لهذا ان فكرة النمو المتوازن ليست فكرة خاطئة في نظر البعض ولكنها غير ناضجة ، لانها قابلة للتطبيق في مراحل لاحقة من النمو المستدام .

(4)استراتيجية النمو غير المتوازن:

ارتبطت استراتيجية النمو غير المتوازن بالاقتصادي هيرشمان ، وقد سبقه في ذلك بيرو الذي صاغ هذه الفكرة تحت ما يسمى بنقاط او مراكز النمو ،وروستو في نظريته عن مراحل النمو بتركيزه علي الانشطة التي تلزم لتحول المجتمع من مرحلة المجتمع التقليدي إلي مرحلة التهيوء للانطلاق . وقد انطلق هيرشمان من انتقاد سنجر لإستراتيجية النمو المتوازن على اساس عدم واقعيتها ، نظراً لاحتياجاتها من رأس المال والموارد الاخرى الضخمة التي تفوق قدرات الدول النامية ، ولذا فقد دعى الى تبني البلاد المتخلفة لإستراتيجية النمو غير المتوازن. **وتتركز اسهامات هيرشمان فيما يلي :**

1-يرى هيرشمان ان النمو غير المتوازن هو الافضل في الدول النامية ،ولذا يجب ان تتركز الدفعة القوية في قطاعات او صناعات إستراتيجية او رائدة محددة ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة ، بدلاً عن من تشتيتها علي جبهات كثيرة تتفاوت في درجة اهميتها . وبالتالي فإن كل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز .

تعمل علي تصحيح حالة اللاتوازن السابقة وتخلق حالة لا توازن اخرى ،ولكن عند مستوى اعلي من الانتاج والدخل . وكل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل علي تصحيح حالة اللاتوازن السابقة، ومن ثم ، تخلق حالة لا توازن لاحقة ، وهكذا بصورة متتالية .

2-دعا هيرشمان الى إستراتيجية النمو غير المتوازن لكونها اكثر واقعية وتتوافق مع الموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار ،الذي تفتقر إليه هذه البلاد وأنه إذا أريد للاقتصاد القومي أن يشق طريقه باستمرار إلى الامام ، فان مهمة السياسة الانمائية في هذه البلاد يجب ان تبقى علي الضغوط وعدم التناسب واختلال التوازن. كما يرى هيرشمان أنه عندما تبدأ مشروعات

جديدة فإنها تستفيد من الوفورات الخارجية للمشروعات الاخرى السابقة عليها تحقيق وفورات خارجية جديدة تشجع على اقامة مشروعات آخرى. [1]

3-أيد هيرشمان ضرورة الدفعة القوية في التنمية معارضاً اعطاء الأولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم الانفاق الاستثماري محبذاً أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى ،لان الاستثمار في صناعة في فترة ما سوف يجذب وراءه الاستثمار في صناعة اخرى في فترة تالية بسبب طبيعة التكامل بين الاستثمارات.

4-أيد هيرشمان ضرورة الاستثمار ومحبذاً أن يبدأ في مشروعات رأس المال الاجتماعي ،لأنها سوف تشجع وتحفز الاستثمارات الخاصة على زيادة الاستثمار في النشاط الانتاجي المباشر نظراً للكثير من الوفورات الخارجية التي تتيحها ، حيث ان هذا النوع من المشروعات يقدم اعانة مالية غير مباشرة للقطاعات الاخرى نتيجة لتخفيض تكاليف الإنتاج بها .

5-تتمثل المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الاستثماري في اطار إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحديد اولوية الاستثمار في الانشطة والقطاعات الرائدة من صناعات او مشروعات ،ويوضح هير شمان ان معالجة هذه المشكلة يتم على مستويين:

المستوى الاول يتمثل في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في قطاع النشاط الانتاجي المباشر . ويتمثل المستوى الثاني في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في صناعات أو مشروعات قطاع الانتاج المباشر.

وبالتالي هيرشمان يفضل الاستثمارات في الصناعات التي لها ترابطات خلفية أقوى لاعتقاده أن مثل هذه الاستثمارات لها قدرة اكبر على تحريك عملية التنمية ،وذلك لأنها تكون نتيجة لربط عدة مراحل صناعية نهائية .كما تؤدي الى زيادة الطلب الكلي بالمجتمع ، فضلاً عن تشجيع إقامة الصناعات الوسيطة والأساسية فيما بعد وتتمتع صناعة الحديد الصلب بأعلى معدل ترابط مقارنة بمشروعات الانتاج الاولى، وهذا يفسر اهتمام معظم الدول النامية بها.

الانتقادات الموجهة إلي إستراتيجية النمو غير المتوازن :

1- انتقدت إستراتيجية النمو غير المتوازن في أنها تتم بصفة اساسية عن طريق المبادأة الفردية ويتضح هذا من كونها تتخذ من اختلال التوازن محركاً للنمو عن طريق ما يترتب علي الاختلال في

[1] المرجع السابق ،ص ص 194-195

التوازن من حض المنظمين الافراد علي اتخاذ قرارات الاستثمار . وهنالك اتفاق علي أهمية التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية في ظل محدودية الموارد الاقتصادية ،التي يتعين تعبئة أكبر قدر منها وتوجيهها إلي افضل الاستخدامات من وجهة نظر الاقتصاد القومي ككل، وهذا لاينفي الصعوبات التي تواجه عمليات التخطيط وتنفيذ أهدافه[1] ،كما لا يعني بالضرورة ،إهمال الاستثمارات التي تقوم علي أساس المبادأة الفردية وبدافع تحقيق الربح الخاص طالما تكون في نطاق أولويات الخطة الاقتصادية الشاملة.

2-انتقدت إستراتيجية النمو غير المتوازن في أنها تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية :وذلك لأن القيام بعملية التنمية والاستثمارات في اقتصاد يعاني من التضخم يؤدي الى زيادة الدخول ،ومن ثم زيادة الطلب الكلي وخاصة على السلع الاستهلاكية ،وفي ظل انخفاض مرونة الجهاز الانتاجي التي تتسم به الاقتصاديات المتخلفة في مواجهة الزيادة في الطلب الكلي ،فان ذلك يترتب عليه زيادة الضغوط التضخمية بالاقتصاد وخاصة في ظل عدم كفاءة السياسات المالية والنقدية في السيطرة عليه بهذه الدول.

3-انتقدت إستراتيجية النمو غير المتوازن في أنها تبنى على افتراض مرونة حركية عوامل الانتاج من نشاط إلى آخر بما يضمن تصحيح الاختلال في التوازن :غير أن عوامل الانتاج بهذه الدول تتميز بانخفاض هذه المرونه ،بل الجمود الي حد كبير .

4- انتقدت إستراتيجية النمو غير المتوازن في أنه يصعب تحديد الانشطة التي تتمتع بدرجة عالية من الترابطات الخلفية والأمامية : وذلك بسبب تشوه الأسعار وعدم توافر البيانات الكافية التي يتم على اساسها حساب جداول المدخلات والمخرجات إن وجدت اصلاً.

5-انتقدت إستراتيجية النمو غير المتوازن بتركيزها على القرارت الاستثمارية : ولكن الدول النامية في أشد الحاجة الى إجراء تغييرات سياسية وادارية وتنظيمية ربما تفوق احتياجاتها الاستثمارية وهذه الامور تعد من اهم معوقات التنمية بالدول النامية .

6-انتقدت إستراتيجية النمو غير المتوازن في أنها تفوق قدرات الدول النامية : وهذا يتفق مع النقد الموجهة لإستراتيجية النمو المتوازن ، حيث أنها تتطلب موارد وإمكانيات فوق طاقة وقدرة الدولة

[1]- المرجع السابق ،ص ص 197-201

النامية من ناحية ،ونقص التسهيلات الأساسية اللازمه لعمليات التنمية مثل صعوبات الحصول على الكفاءات الفنية والتنظيمية.

مدى ملائمة إستراتيجية النمو غير المتوازن للدول النامية :

رغم الانتقادات الموجهة لإستراتيجية النمو غير المتوازن إلا أنها اكثر ملائمة لظروف وواقع الدول. النامية ، حيث أنه يمكن الاستفادة من الاستثمارات المتاحة في الدول النامية وتركيزها في الأنشطة والصناعات الرائدة بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية وفي حدود الإمكانيات المتاحة. وفي نفس الوقت لا يمكن تجاهل مسألة التوازن ولكن تكون عند حد أدنى لها ،حيث لا يمكن تجاهل هيكل الطلب لدى المستهلكين وما يرتبط به من زيادة في الطلب على الانتاج الزراعي او الانتاج الصناعي وكذلك الوارادت نتيجة للزيادة التي تحدث في الدخول . كما ان هذا الاسلوب يأخذ في اعتباره دور الدولة والتخطيط ،ولكنه لا يفضل التخطيط المركزي ، وكذلك حتى لا يقع كل شئ على عاتق المشروع والقطاع الخاص لأن الاستثمار في مشروعات رأس المال الاجتماعي يجب ان تقوم به الدولة خلال عملية التنمية . [1]

[1] – المرجع السابق ،ص ص 202–203

2-3 محددات ونفقات النمو الاقتصادي

2-3-1 محددات النمو الاقتصادي ذات التأثير المباشرة وغير المباشر

تمثل عملية النمو الاقتصادي تفاعلاً بين عوامل عديدة اقتصادية وفنية واجتماعية وثقافية وسياسية والتي تؤثر في بعضها البعض وتتأثر بعملية النمو ذاتها . وهذه الدراسة بصدد العوامل الاقتصادية التي تعمل على احداث النمو الاقتصادي ومن اهم هذه العوامل :

اولاً: مستوى التقنية (التكنولوجيا) :

ان التطور التقني يؤدي الى زيادة الانتاج بنفس الكمية من الموارد . ذلك ان التقدم التقني يعني ادخال اساليب تقنية جديدة او وسائل انتاجية حديثة يمكن من خلالها زيادة الانتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات ،اي ان العمال يتمكنون من انتاج السلع بتكلفة اقل مما كانت عليه قبل استخدام هذه الاساليب. وهذا يعني ان كل وحدة من الانتاج تتطلب رأس مال طبيعي وبشري اقل . ويحدث التطور التقني من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث العلمي. فالتطورات التقنية السريعة انما هي وليدة الاستثمار المستمر في البحث والتطوير . وعلى ذلك فان التقدم العلمي التقني ،مثل اي تحسينات تتطلب نفقات استثمارية ،أي يتطلب تضحية بالاستهلاك الحالي . وان علماء التاريخ يشيرون عند تحليل النمو الاقتصادي في دول الغرب الى أن التقدم التقني السريع كان المصدر الاساسي للتقدم الاقتصادي. وليس يخفي ان التطور التقني يشمل الاختراع أي اكتشافات أو عمليات انتاجية جديدة كما يشمل أيضاً التجديد لان التجديدات لها اهميتها في عملية التنمية الاقتصادية . ومع ان التقدم التقني قد لعب دوراً هاماً في تطوير التقدم المادي ، فانه ليس شرطاً كافياً لاستمرار النمو الاقتصادي . فالتقنية الحديثة متاحة للجميع، بما فيها الدول الاقل تقدماً. فقبل ان تقوم التقنية الحديثه بدفع النمو لا بدأ ان تتوفر لدى القوى العاملة المعارف العلمية الكافية لتشغيل الالات المعقدة . [1]

قد تختلف نماذج النمو الاقتصادي في افتراضاتها حول دور التكنولوجيا في تحقيق النمو الاقتصادي ،ذلك حيث تربط نظرية النمو الحديثة مباشرة بين النمو الاقتصادي والتقدم في التكنولوجيا عن طريق

---

[1] – جيمس جوارتيني وريجارداستروب : ترجمة وتعريب عبد الفتاتح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد(1999م)، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، الرياض، دار المريخ للنشر، ص ص586-587.

التركيز علي قرارات الشركات الربحية والارباح المرتفعة الناتجة عن الاكتشافات التكنولوجية الحديثة. ونتيجة لهذه الرؤية يصبح الابتكار التكنولوجي مصدراً رئيسياً للنمو الاقتصادي . ويستمر النمو الاقتصادي ما دامت الابتكارات التكنولوجية مستمرة . ويعد هذا النموذج الجديد للنمو مهماً لان تفسيره لدور التكنولوجيا في النموذج الاقتصادي يختلف بصورة مميزة عن نموذج النمو التقليدي ونموذج النمو التقليدي الحديث للذين سيطرا على نمط التفكير في النمو الاقتصادي . جدير بالذكر ان نموذج النمو التقليدي قد اعتبر التكنولوجيا عاملاً لا يمكن استخدامه من قبل النموذج الاقتصادي نفسه . وبالتالي فالتكنولوجيا تمثل متغيراً خارجياً اي تقع خارج النموذج الاقتصادي التقليدي. [1] لم ناخذ في الاعتبار حتى الان عنصر التقدم التكنولوجي ،والذي يعتبره عدد من الاقتصاديين بانه اهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي . وينتج التقدم التكنولوجي في ابسط صورة من الطرق الجديدة والمستحدثة لانجاز المهام التقليدية مثل صنع الملابس ، بناء المنازل ، زراعة المحاصيل ...الخ وهناك ثلاثة تصنيفات اساسية للتقدم التكنولوجي وهي التكنولوجيا المحايدة والتقدم التكنولوجي والتكنولوجيا الموفرة للعمل والتكنولوجيا الموفرة لرأس المال .يحدث التقدم التكنولوجي المحايد عندما نصل الى مستويات الانتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفة مدخلات عناصر الانتاج . فتلك الابتكارات البسيطة التي تنشأ من تقسيم العمل يمكن ان ينتج عنها مستويات انتاج مرتفعة واستهلاك اكثر بالنسبة لكل فرد . وعلى العكس،ربما يكون التقدم التكنولوجي لتوفير عنصر العمل ، او لتوفير رأس المال ، والذي يعني تحقيق مستويات مرتفعة للناتج بنفس كمية مدخلات العمل او رأس المال .فالحاسبات الشخصية وماكينات النسيج الآلي والجررات والمحاريث وغيرها من الانواع المختلفة للألآت يمكن تصنيفها كنواتج للتقدم التكنولوجي الموفر للعمل . اما التقدم التكنولوجي الموفر لرأس المال فهو ظاهرة اكثر ندرة . ويرجع ذلك الى ان معظم البحوث العلمية والتكنولوجية العالمية تتم من قبل الدول المتقدمة ، التي تتطلع الى توفير عنصر العمل وليس رأس المال . ومع ذلك في دول العالم الثالث التي يكون فيها عنصر العمل متوفر وعنصر رأس المال النادر هو موضوع الاهتمام .وبالتالي يكون التقدم التكنولوجي الموفر لراس المال هو المطلوب . ويمكن ان يصبح التقدم التكنولوجي ايضاً متمثل في تعزيز العمل وراس المال ويحدث التقدم التكنولوجي المعزز للعمل عندما يتم الارتقاء بجودة ومهارة قوة العمل على سبيل المثال

[1] – اوجست سوانينبيرج،(ترجمة خالد العامري) مرجع سابق ،ص197 .

باستخدام شرائط الفيديو والتلفزيون ووسائل الاتصال الاخرى في الفصول التعليمية. وبالمثل يتحقق التقدم التكنولوجي المعزز لرأس المال عندما يتم استخدام السلع الرأسمالية الموجودة بصورة اكثر إنتاجية ،علي سبيل المثال الاستعاضة بالمحراث الصلب بدلًا من الخشب في عملية الانتاج الزراعي.[1]

ثانياً: القوى العاملة:

تعد القوى العاملة عاملاً من عوامل الانتاج وهي تشمل عدد الافراد المشتركين في عملية إنتاج السلع والخدمات ، بالاضافة إلى مهارات الأفراد العقلية والجسمانية . علاوة على ذلك تعد إنتاجية القوى العاملة محركاً اساسياً لمعدل الاجور والنمو الاقتصادي . تساوي إنتاجية القوى العاملة حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على إجمالي ساعات العمل ، أي اجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل ساعة عمل . وتعد انتاجية القوى العاملة مؤشر مباشراً على الدخل المحتمل لكل فرد . وبالتالي ترتبط إنتاجية العمالة مباشرة بمستوى المعيشة . وترجع الزيادة في انتاجية القوى العاملة إما للاستخدام المتزايد لراس المال لكل ساعة عمل او للتقدم التكنولوجي . وهناك قاعدة بسيطة وعامة لقياس حجم نمو إنتاجية القوى العاملة الناتجة عن زيادة استخدام رأس المال لكل ساعة عمل ،وهي تعرف باسم (قاعدة الثلث) وتنص هذه القاعدة على أن زيادة رأس المال لكل ساعة عمل بمقدار 1في المائة تؤدي الى زيادة إنتاجية القوى العاملة بمقدار 3/1 في المائة وبتطبيق القاعدة السابقة ،يمكن تقدير انتاجية القوى العاملة الناتج عن التطور التكنولوجي ،فهو يمثل حجم نمو إنتاجية القوى الماملة ويساوي 3 في المائة وكانت الزيادة في رأس المال لكل ساعة عمل هي 9 في المائة ، فان قاعدة الثلث تنص إلى أن حاصل ضرب1/ 3 في نسبة زيادة رأس المال (وفي المائة) يساوي 3 في المائة من إنتاجية القوى العاملة . ويرجع السبب في النسبة إلي الزيادة في رأس المال لكل ساعة عمل. إن هدف محاسبة النمو هو تقدير إسهامات مصادر النمو مثل (التكنولوجيا)في زيادة إجمالي الناتج المحلي .ويشمل ذلك كلاً من :

-التغير في مدخلات عوامل الانتاج (مثل القوى العاملة ورأس المال).

-التغير في جودة العمل .

-إجمالي انتاجية عوامل الانتاج كلها (مثل اسهامات التكنولوجيا).

---

[1] - ميشيل تودارو ترجمة:محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود،مرجع سبق ذكره ،ص ص 172-173

ويوضح تحليل تجريبي لاقتصاد الولايات المتحدة في الفترة من1929–1969م بافتراض قسمة مقدار محدد من عوامل الانتاج علي مقدار من الناتج المحلي ومن المعتقد أن متوسط معدل النمو السنوي لاجمالي الناتج

ثالثاً: الهجرة الدولية :

يساوي3.33 في المائة يتكون من1.31ناتج من القوى العاملةو0.50من رأس المال و1.52من التكنولوجيا. [1]

يعتبر تدفق الافراد بين الدول احد المحددات المهمة لحراك قوة العمل فالهجرة الصافية الموجبة لدولة معينة تعني اضافة الى قوى العمل في هذه الدولة . وعلى العكس تؤدي الهجرة الصافية السالبة الى تخفيض قوة العمل . ويتأثر الحراك الدولي للعمل بإختلاف اللغة المستخدمة ،وإختلاف العادات والتقاليد ، وكذلك تفاوت فرص العمل ، والاهم من هذا كله التشريعات التي تضعها الحكومات لهجرة الافراد. [2] وبتتبع الهجرة الدولية تاريخياً، نجد أنه في حقيقة الامر خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت هناك كثافة سكانية عالية في المناطق الريفية والتي بدأت بعد ذلك تتحرك نحو الهجرة الى المناطق الحضرية ،ومن بعض الدول مثل إيطاليا ،المانيا خلال فترة المجاعة وحدوث ضغط كبير على بقعة الارض والذي تزامن مع انخفاض الفرص الاقتصادية في المناطق الصناعية الحضرية مما دفع العمالة غير الماهرة من المناطق الريفية لتتجه نحو الدول نادرة العمالة في كل من امريكا الشمالية واستراليا . لذلك نجد ان الحركة الاساسية للهجرة الدولية كانت واضحة وثابتة خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الاولى وحتى عام 1914م،نجد أن الفترة منذ بداية الحرب العالمية الثانية عام 1939م، شهدت تغيرات في عملية الهجرة الدولية حيث كانت الهجرة داخل اوربا نفسها ومن الدول التي تعاني من زيادة الكثافة السكانية وبصورة موقتة . وفي الحقيقية فان مزيد من تدفقات وموجات الهجرة المتنقلة وبصفة اساسية في المناطق ذات الفائض في العمالة في جنوب و شرق اوربا اسهمت في زيادة التشغيل لدى هذه الدول وحل مشاكل كثير من هؤلاء الفقراء . كما اسهمت في التنمية في الدول

---

[1] – اوجست سوانينبيرج،(ترجمة خالد العامري) مرجع سبق ذكر ه ، ص ص194–195

[2] – حمدي احمد العناني ، مرجع سابق ، ص 589

المهاجر اليها وأسهمت في تخفيف المعاناة على كاهل الحكومات في دول المنشأ لمعالجة [1] مشاكل البطالة في تلك الدول كما اسهمت في دعم أنشطة الاقتصاد الوطني بسبب زيادة تحويلات العملة الاجنبية التي ترسلها تلك العمالة الى الدولة الام. وربما وأثناء هذه المناقشة –،يتساءل البعض ويناقش موضوع وهو أنه لماذا لا تقوم الدول في كل من افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية بعمل مثل ذلك لاسيما في ضوء زيادة النمو السكاني وكبر حجم السكان والكثافة السكانية مثلما عملت الدول الاوربية مع بعضها البعض أو مع من امريكا الشمالية واستراليا لبحث عن وظائف دائمة أو موقتة في مناطق العجز بالنسبة للقوى العاملة . وتاريخياً على الاقل بالنسبة لحالة أفريقيا فإن هجرة العمالة سواء داخلية او خارجية كانت امراً شائعاً ، وخففت من بعض العبئ على المناطق المزدحمة . وقد ظهر نوع جديد من الهجرة في اللحظات الاخيرة الآ وهو هجرة العمالة الماهرة من الدول النامية الى الدول المتقدمة ، وهي العمالة المتعلمة مما يشكل نوع من استنزاف العقول ينتقل من الدول النامية الى الدول المتقدمة. وبالتالي يسهم في عرقلة وابطاء التنمية في دولهم الاصلية ، وفي نفس الوقت يساهمون في دعم النمو في الدول المهاجر اليها . لذلك لا غرو أن نجد كثير من الهنود والمصريين والباكستانيين وغيرهم يعملون كعمالة ماهرة وينتمون الى فئات العلماء والمعلميين والمهندسين والاطباء وربما بعض الاقتصاديين في كل من اوربا وامريكا الشمالية وأستراليا . فعلي سبيل المثال اكثر من مليون متعلمين تعليم عالي بين عامي 1960، 1990وتكنولوجيين انتقلوا من الدول النامية الى الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة فقط. وفي اواخر الثمانينات ، فقدت أفريقيا ما يقرب من ثلث عمالتها الماهرة أي حوالي ستون الفاً ما بين متعلم تعليم متوسط ومتميز هاجروا لأوربا وامريكا الشمالية ما بين 1985،1990م. فمثلاً السودان فقد 17%من اطبائه و20%من اساتذة الجامعات لديها ليعملوا كعمالة متميزة في الولايات المتحدة و30%من مهندسيها و45%من متميزها. كما ان الفلبين فقدت 12%من عمالتها الماهرة لتتجه للولايات المتحدة. [2]

رابعاً: حجم السكان:

---

[1] – ميشيل تودارو ، ترجمة:محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود، مرجع سابق،ص ص 183–187

[2] – حمدي احمد العناني، مرجع سبق ذكره، ص ص 588

تحدد الزيادة الطبيعية للسكان بالفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات فاذا كان حجم السكان اقل من الحجم الامثل ، فمن المرجح ان تؤدي الزيادة الطبيعية للسكان إلى إضافة المزيد لقوى العمل ، وبالتالي زيادة الناتج القومي الحقيقي . وغالباً مايصاحب النمو السكاني السريع زيادة نسبة الشباب في قوى العمل وعلى العكس يصاحب النمو السكاني البطئ نسبة كبار السن في قوى العمل وبالتالي زيادة نسبة الاعالة . [1]

ويلاحظ ان حجم السكان في العالم الثالث والكثافة السكانية هو اختلاف اخر مهم بين الدول المتقدمة والدول الاقل تقدماً . وقبل وأثناء النمو المبكر لها ، فان الدول الغربية كانت خبرتها تؤكد أن ارتفاع أو زيادة معدل النمو السكاني لها كانت تنمو ببطأ شديد . ومع استمرار عملية التصنيع فإن معدلات النمو السكاني قد زادة في البداية ليس فقط نتيجة للانخفاض الكبير في معدلات الوفيات ، ولكن أيضاً بسبب الزيادة البطئية في معدل نمو المواليد . وهكذا فإن في فترات النمو الحديثة لكل من دول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ، نجد أن معدلات النمو السكاني ومعدلات الزيادة الطبيعية للسكان في حدود 2% سنويًا على العكسي من ذلك ، نجد ان معدلات النمو السكاني في كثير من الدول النامية ، تتزايد بمعدلات سنوية تزيد علي 2.5%سنوياً خلال العقود القليلة الماضية ، في حين بعض قليل من هذه الدول ينمو بمعدلات اسرع من ذلك في عالم اليوم .

بالاضافة الى ما سبق ، فان التركيز على النمو السكاني المتزايد والحجم الكبير للسكان في مناطق قليلة من العالم يعني أن معظم الدول الاقل نمواً تبدأ عملية التنمية وهي تعاني من ارتفاع نسبة السكان الى الارض قياساً الى الوضع في الدول الاوربية التي بدأت النمو والتنمية في سنوات عن تلك الدول النامية . واخيراً وباستخدام معايير المقارنة للحجم المطلق للسكان ،لا توجد دولة حققت نمواً اقتصادياً لفترة زمنية طويلة قد وصل حجم سكانها مثل ما وصل اليه حجم سكان دول مثل الهند ،ومصر، وباكستان، وونيجيريا والبرازيل .وفي الحقيقة يشكك كثير من المراقبين في ان الثورة الصناعية ومعدلات النمو الاقتصادي التي حققتها الدول المتقدمة في المدى الطويل كان من الممكن تحقيقها بهذه

[1] – مرجع سبق ذكره ، ص ص 588–589

السرعة لو كانت هذه الدول تواجه المشاكل الناجمة عن النمو السكاني السريع ، وعلى وجه الخصوص في الشرائح السكانية الفقيرة جداً .[1]

2-3-2 منافع وانفاق النمو الاقتصادي

تعطي الحكومات أهمية قصوى لهدف النمو الاقتصادي للعديد من الاسباب منها :

ا-لرفع مستوى المعيشة : لما كان النمو الاقتصادي يعني زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي ، فانه يعني أيضاً مزيد من كميات أو انواع السلع المتاحة للاستهلاك بالنسبة لكل فرد .

ب-القضاء على الفقر : تعرضت فكرة الربط بين النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر بين مؤيد ومعارض. ويرجع ذلك إلى اختلاف وجهات النظر حول موضوع الفقر ، هل هو قضية نسبية او مطلقة . فالذين ينظرون الى الفقر كقضية مطلقة يقرون بان النمو الاقتصادي الذي يصحبه إرتفاع في متوسط الدخل الحقيقي ، يؤدي إلى تخفيض حدة الفقر في المجتمع . اما الذين ينظرون الى قضية الفقر بانها قضية نسبية ، فيقرون بان الفقر يوجد دائماً (بافتراض ثبات توزيع الدخل والثروة) سواء تحقق النمو الاقتصادي أو لم يتحقق.

ج- إعادة توزيع الدخل دون المساس باصحاب الدخول العالية : من الجدير بالذكر ان النمو الاقتصادي مهما كان مستواه لن يؤدي بالضرورة الى اعادة توزيع الدخل ولكن من الممكن عند تحقق النمو الاقتصادي احداث تغيرات في توزيع الدخل ينتج عنها توزيعاً اكثر عدالة دون الحاق الضرر -بمعناه المطلق-لافراد آخرين . كما

يقرر البعض ان تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب بعض النفقات التي يتحملها المجتمع . وقد تثير هذه النفقات الشك حول جدوى تبني هدف النمو الاقتصادي ، ويذكرون في هذا الشأن:

1-إلحاق الضرر ببعض افراد المجتمع: يتضمن النمو الاقتصادي تغيرات تؤدي الى استفادة الكثيرين من افراد المجتمع ، وتضر البعض .بمعنى أن التقدم الفني قد يخلق العديد من الوظائف الجديدة التي يشغلها بعض افراد المجتمع ، ولكن في نفس الوقت قد يؤدي الى فقدان البعض لوظائفهم ، مما يترتب

[1] - ميشيل تودارو ترجمة:محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود،مرجع سابق ، ص ص 171-182.

عليه ضرورة انتقالهم إلى مناطق اخرى أو اعادة تأهيل انفسهم لشغل الوظائف الجديدة . وفي كلتا الحالتين يتطلب الامر تحمل هذه الفئات نفقات كبيرة .

2- نفقة الفرصة البديلة : لما كان النمو الاقتصادي يتحقق باستثمار الموارد في انتاج السلع الرأسمالية، فان نفقة الفرصة البديلة للنمو تتمثل في التضحية بالاستهلاك الجاري . كلما خصص المجتمع قدر اكبر من الموارد لانتاج السلع الرأسمالية ،ارتفع معدل النمو الاقتصادي المحقق .

3-عدم امكانية استمرار النمو الاقتصادي : من المعلوم ان الموارد الاقتصادية محدودة ومن الصعب تجددها .وبناء عليه يقرر البعض أنه خلال فترة زمنية معينة ، قد تطول او تقصر ، سوف يتوقف النمو نتيجة استنفاد الموارد. ويقرر البعض ان الحل الوحيد لتأجيل هذا الموعد ، هو تخفيض معدل النمو الاقتصادي .

4-الآثار الخارجية السلبية : عادة ما يصاحب زيادة الناتج القومي الحقيقي تحمل المجتمع بعض النفقات التي لا يتحمل أعبائها المشروعات او مستهلكي هذه السلعة ، ولا تظهر عند تقييم نتائج النمو الاقتصادي . وتتمثل النفقات الاجتماعية في زيادة نسب التلوث والضوضاء والتزاحم السكاني . ورغم هذه الانتقادات للنمو الاقتصادي فلا زالت الكثير من الحكومات تعطي اهتماماً كبيراً للنمو الاقتصادي ، باعتباره الاداة الاساسية لتحسين مستوى المعيشة . [1]

[1] - حمدي احمد العناني ، مرجع سابق، ص ص598-600 .

3-1الملامح الرئيسية للاقتصاد السوداني :

يتكون البناء الاقتصادي للدولة من نتائج مجموع متغيراته الاساسية والمتغيرات الفرعية التابعة لها . لذلك نعتبر ان الاقتصاد الوطني يتكون من نسيج متداخل ومتكامل من الخلايا الحية التي تتفاعل لتساهم في تحقيق اجمالي الناتج المحلي وإبراز موقف البناء الاقتصادي بكاملة. ومن واقع البناء الاقتصادي للدول تصنف هذه الدول الى متقدمة ونامية .

لا يختلف الاقتصاد السوداني كثيراً عن اقتصاديات الدول النامية لذلك نقول : ان البناء الاقتصادي في السودان يعكس بصورة واضحة موقف البناء الاقتصادي لدولة نامية تخطو خطواتها الاولى في مسار التنمية. فالملامح الرئيسية التي تميز اقتصاديات الدول النامية عن غيرها من الدول المتقدمة تسود بقدر كبير في السودان ولكن يصعب علينا ان نشير على وجه التحديد المرتبة او المقام الذي يحتله السودان بين هذه الدول النامية لكن نستطيع ان نؤكد بان السودان الذي يعتبر اكبر دولة في افريقيا ، رغم مساحته الشاسعة التي تبلغ مليون ميل مربع(قبل الانفصال) واراضية الصالحة للزراعة والموارد الطبيعية الاخرى المتاحة ، فان السودان لا يزال يحتل مرتبة متأخره في قائمة الدول النامية .

اهتم كثير من الاقتصاديين في اعقاب الحرب العالمية الثانية باقتصاديات الدول النامية وقد اهتم بعض هؤلاء بأبرز اهم الخصائص التي تميز الدول النامية ومنهم هارفي ليبنشتاين الذي صنف اهم هذه الخصائص في مجموعات اربعة ، اقتصادية ، ديمغرافية ، ثقافية سياسية، وتكنولوجية واخرى .

3-1-1 الخصائص الاقتصادية

1-انخفاض حجم اجمالي الناتج المحلي نتيجة لضعف هيكل الاقتصاد لصغر حجم الوحدات التي تساهم في الناتج المحلي.

2-انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي .ويعتمد متوسط دخل الفرد الحقيقي على حجم الدخل القومي وعدد السكان . ويأتي انخفاض متوسط دخل الفرد من من واقع انخفاض حجم الدخل القومي الذي تعيشه الدول النامية .

3-يساهم قطاع الزراعة بنسبة كبيرة في اجمالي الناتج المحلي للدول النامية . وبذلك تعتمد اقتصاديات هذه الدول على الزراعة كقطاع رئيسي مؤثر وفاعل ، وان اي تدهور فيه يؤثر على الدخل و الانتاج.[1]

4- يعتمد معظم السكان في كسب معيشتهم على الزراعة باعتبار ان مهنة الزراعة هي المهنة التي يتوارثها الاولاد عن الاباء والاجداد .

5-لاتجاه اعداد كبيرة من السكان للعمل في الزراعة مقارنة مع عوامل الانتاج المتاحة في هذا النشاط الانتاجي وتفشي البطالة المقنعة في القطاع الزراعي في كثير من الدول النامية وفي هذه الحالة فان انتاجية الفرد تكون منخفضة .

6- نظراً لانخفاض دخول الافراد الذي يصرف علي الطعام وغيره من حاجات الانسان الضرورية فان مقدار ما يدخره الفرد من دخله يكون قليلاً وربما لا يستطيع ان يدخر منه شيئاً.

7-طبيعة مثل هذه الاقتصاديات النامية التي تعتمد اساساً على القطاع الزراعي تحتم ان تكون صادرات البلاد من المنتجات الزراعية الاولية والمواد الخام .

3-1-2 الخصائص الديمغرافية

تتسم معظم الدول بخصائص ديمغرافية واضحة تميزها عن الدول المتقدمة . ويمكن ايجاز هذه الخصائص في النقاط التالية :

أ-تتصف الدول النامية بنسبة خصوبة عالية تؤدي الي ارتفاع نسبة المواليد فيها.

ب-ارتفاع نسبة الوفيات لعدم توفر الخدمات الطبية الوقائية والعلاجية فيها بقدر ملائم

ج-ارتفاع نسبة وفيات المواليد لعدم العناية بخدمات الامومة والطفولة الطبية .

د-انتشار سوء التغذية في اوقات كثيرة وفي مواقع كثيرة من الدول النامية .

ه- تضافر العديد من العوامل التي تؤدي الى تدهور الصحة العامة في تلك الدول .

و-بالرغم من كل ذلك فان نسبة زيادة السكان في الدول النامية تعتبر عالية وهي من اوضح خصائص الدول النامية .

---

[1] - عثمان ابراهيم السيد (2005م)، الاقتصاد السوداني ،الخرطوم ، دار جامعة القران الكريم للطباعة ، الطبعة الثانية ،يناير 2002م اعادة الطبعة ، ص ص13-14

3-1-3 الخصائص الثقافية :

1-قلة مؤسسات التعليم والمعلمين مما يحد من فرص التعليم .

2-ارتفاع نسبة الامية في المجتمع .

3-انتشار أساليب تخديم الاطفال كأيدي عاملة رخيصة .

4-انتشار السلوكيات التقليدية .

5-عدم وجود طبقة وسطى في المجتمع مما يقسم المجتمع الى طبقة عليا صغيرة ذات نفوذ واسع وطبقة دنيا محرومة من كثير من متطلبات الحياة الكريمة الهانئة .

3-1-4 الخصائص السياسية :

هنالك العديد من الخصائص السياسية التي تؤدي الي عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية يمكن الاشارة اليها في النقاط التالية :

أ-عدم نضوج اساليب الحكم وعدم استمرارها لفترات طويلة .

ب- عدم توحيد الرؤى بين التجمعات الحزبية .

ج-ظهور بعض الاحزاب او التجمعات العقائدية .

د- انتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية المتعاقبة التي لا تترك مجالاً للممارسات الديقراطية لتنمو في تلك البلاد لتستقر على حال.

3-1-5 الخصائص التكنولوجية :

1-يسود استخدام التكنولوجيا التقليدية في انتاج كثير من المنتجات وهذا النوع لا يساعد على زيادة الانتاج .

2-يعتبر التدريب من اهم الوسائل التي ترفع القدرات الانتاجية للفرد لذلك يجد اهتماماً واسعاً في الدول المتقدمة ولكن تفتقر الدول النامية لوسائل وبرامج التدريب الضرورية التي تساعد على رفع كفاءة الفرد.

3-ضعف الانتاجية من السمات الاساسية الواضحة في الدول النامية .وتتفاعل العديد من العوامل السائدة في اقتصاديات هذه الدول في خفض الانتاجية.

وبالنظر الى السمات التي تميز الدول النامية نجد انها تطابق الى حد كبير السمات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في السودان . فالملامح الرئيسية للاقتصاد السوداني توضح ضعف الهيكل الاقتصادي مقارنة مع

الهياكل الاقتصادية في الدول المتقدمة . ولدراسة الاقتصاد السوداني لابد من تناول مكوناته الاساسية وفي مقدمتها موقف اجمالي الناتج المحلي لمعرفة الصورة الحقيقة للاقتصاد القومي .وتشارك القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوته في اجمالي الناتج المحلي سنوياً كما سنرى ذلك لاحقاً بناء على الظروف الانتاجية التي تمر[1]

بكل قطاع . حجم الاستثمارات السنوية والظروف المناخية ومستوى الانتاجية والاسعار العالمية لمنتجات البلاد هي اهم العوامل التي تؤثر في حجم اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم الدخل القومي وتسعى الدول دائماً لزيادة مستوى معدل النمو الحقيقي ، وليس النقدي لاجمالي الناتج المحلي ، لان الزيادة السنوية الحقيقية في اجمالي الناتج المحلي هي التي تعكس مستوى الزيادة الفعلية في هذا المتغير الاقتصادي المهم. ولاهمية هذا المتغير الاقتصادي كمؤشر للنمو الاقتصادي فقد اعتبر برنامج الاستراتيجية القومية الشاملة في السودان الذي يغطي فترة عشر سنوات 1992-2002م مضاعفة الدخل القومي الى عشرين ضعفاً خلال فترة البرنامج كأحد اهدافه الرئيسية .وتعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي في البلاد كما سنرى ذلك لاحقاً.

ومن الملامح التي تجدر الاشارة اليها في هذا المقام هو ان تحليل اوجه النشاط الاقتصادي في البلاد يبرز بصورة واضحة ان جزءاً كبيراً من الانتاج القومي يعتمد الى حد كبير في انتاجه على الطرق التقليدية . فيوضح ذلك ان الاقتصاد السوداني يتكون من قطاع تقليدي وقطاع حديث فالقطاع التقليدي يشير الي استعمال الاساليب التقليدية ويتكون من النشاطات الزراعية والرعي والصناعات التقليدية واليدوية وعلي ضوء ذلك فان القطاع التقليدي يقوم بدور مهم في الاقتصاد السوداني تجعله يعادل حوالي نصف اجمالي الناتج المحلي في السنوات التي عقبت الاستغلال . فالاقتصاد السوداني اقتصاد مزدوج وان القطاع التقليدي مازال يساهم بقدر كبير في اجمالي الناتج المحلي وان مجالات توسيع القطاع الحديث وتطويره ما زالت متوفرة وقد بدأت بالفعل زيادة مشاركة القطاع الحديث بمكوناته

[1] - عثمان ابراهيم السيد ،المرجع السابق ، ص ص14-23

المختلفة في اجمالي الناتج المحلي بصورة مضطردة . ومن الصفات المميزة للاقتصاد السوداني ايضاً اعتماده بدرجة كبيرة علي الواردات لمقابلة احتياجات المواطنين من السلع الاستهلاكية و مقابلة احتياجات مشروعات التنمية وتلعب الواردات دوراً اساسياً في الاقتصاد السوداني من الناحية الاخرى اذ تشارك باكثر من 50%من الايرادات العامة التي تجبى من التحصيل من رسوم الواردات. وفي مجال تحدثنا عن السمات الرئيسية للاقتصاد السوداني لا يمكننا ان نغفل بأي حال وجود نسبة كبيرة من البطالة المقنعة في البلاد .فاحتلال القطاع التقليدي لنسبة كبيرة من الانتاج واعتماد نسبة كبيرة من السكان في معشتهم علي هذا القطاع الزراعي بشكل عام كلها مؤشرات لانطباق مقومات انتشار البطالة في مثل هذا القطاع في السودان والسودان شأنه شأن الدول النامية يتصف بضعف عنصر القوى العاملة المدربة ذات الخبرات المتعددة والعليا والتخصصية في مجالات المهارات الفنية و الخبرات الادارية والتنظيمية الضرورية. [1]

3-2 مساهمة قطاعات الاقتصاد الرئيسة في نمو الاقتصاد:

يتكون الاقتصاد السوداني من ثلاثة قطاعات اقتصادية رئيسية هي الزراعة والصناعة والخدمات وتساهم هذه القطاعات بنسب متفاوته في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم النمو الاقتصادي وهذه النسب المتفاوته ترجع الى الظروف الانتاجية التي يمر بها كل قطاع .

3-2-1 مساهمة قطاع الزراعة في نمو الاقتصاد السوداني

يتكون القطاع الزراعي من الزراعة والغابات والثروة الحيوانية وتقدر جملة الاراضي الصالحة للزراعة في السودان 32%من جملة مساحته التي تبلغ مليون ميل مربع تقريباً(قبل الانفصال) وبتكوينه هذا يعتبر اكبر قطاعات الاقتصاد في السودان فهو المصدر الرئيسي لتوليد القيمة المضافة والدخول لمعظم افراد المجتمع وبالتالي فهو المحرك الرئيسي للتراكم الرأسمالي والادخار والدافع الاساسي للاستثمار ومن ثم عملية النمو الاقتصادي وبجانب هذه المكانة المهمة التي يحتلها قطاع الزراعة في اقتصاد السودان فانه يشكل الوعاء الرئيسي للعمالة حيث يستوعب 80%من القوى العاملة ويكسب معظم سكان الريف الذين يمثلون 65%من جملة سكان السودان عيشهم من الانشطة الزراعية ،وينتج

[1] - المرجع السابق ، ص ص23 – 35 .

محاصيل غذائية لمعظم سكان البلاد بجانب ذلك يشارك قطاع الزراعة بنسة تصل الي 98%من عائدات البلاد من العملات الاجنبية قبل انتاج وتصدير البترول عام 1999م وتعتمد عليه قطاعات الاقتصاد الاخرى في مدها بالمواد الخام وخاصة قطاع الصناعة ، وعليه يعتبر قطاع الزراعة ذو اهمية خاصة وله دوراً كبيراً وفعال في عملية نمو اقتصاد السودان وبالنظر الى مساهمة قطاع الزراعة في نمو الاقتصاد نجد عند استقلال السودان عام 1956م كانت مساهمته حوالي 61% من جملة الناتج المحلي الاجمالي وبهذه النسبة وفقاً لتقرير البنك الدولي (1990) فانه يحتل المرتبة الاولي من بين جميع قطاعات الاقتصاد في مساهمته في عملية النمو الاقتصادي ، ولكن بعد عقدين من الزمان تناقصت مساهمته الي 55%ثم الي 35%لصالح قطاع الصناعة .

الجدول (3-1) يظهر مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة من 1985م – 2010م

جدول(3-1) نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1985–2010م

السنة	المساهمة %	السنة	المساهمة %	السنة	المساهمة %
1985	25.3	1994	40.7	2003	45.6
1986	30.2	1995	43.0	2004	40.0
1987	36.4	1996	45.0	2005	39.4
1988	30.7	1997	47.6	2006	33.2
1989	31.3	1998	48.7	2007	36.2
1990	30.3	1999	49.8	2008	35.9
1991	28.7	2000	40.0	2009	30.7
1992	33.9	2001	45.7	2010	31.3
1993	38.1	2002	46.0	–	–

المصدر:بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني

بالرجوع الى الجدول (3-1)

1-يؤكد الجدول بأن قطاع الزراعة ظل طوال الفترة من 1985م الى 2010م هو القطاع الاساسي الذي يعتمد عليه اقتصاد السودان حيث تتراوح مساهمته الفعلية في الناتج المحلي الاجمالي مابين

25.3 %في عام 1985م الى 39.4% في عام 2005م ثم انخفضت الى31.3% في عام 2010م نسبة لاكتشاف البترول .

2- يلاحظ تذبذب نسبة مساهمة قطاع الزراعة خلال الفترة المذكورة وذلك بسبب تقلبات الظروف المناخية وهبوط الانتاجية خاصة في المشروعات الانتاجية الكبرى اضافة الى تقلبات اسعار المنتجات الزراعية .

3-زادت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج القومي الاجمالي ومن ثم نمو الاقتصاد في فترة التسعينات وذلك بسبب تحسن الظروف المناخية وتزايد اهتمام الدولة بهذا القطاع خاصة بعد تصدير البترول عام 1999م.[1]

4-كذلك الحال في عامي 2007م و2008م انخفضت مساهمة القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الناتج المحلي الاجمالي من 36.2%في عام 2007م الى 35.9% في عام 2008م بينما ارتفع النمو في القطاع من2.4%في عام 2007 الى 5.1% في عام 2008م ويعزى ذلك للارتفاع في معدل نمو الزراعة المروية من3.5%عام 2007م الى 7.2%عام 2008م والزراعة المطرية الآلية من سالب 23.8% في عام 2007م الى4.8%في عام 2008م كما ارتفع معدل نمو الزراعة المطرية التقليدية من 6.2%في عام 2007م الى 7.0% في عام 2008م اما معدل نمو الثروة الحيوانية فقد ارتفع من2.5%عام 2007م الى 3.7%في عام 2008م كذلك الحال في عام2009م و2010م حيث ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي من 30.7%في عام 2009م الى 31.3%في عام 2010م. [2]

بالرغم من مساهمة قطاع الزراعة بهذه النسبة العالية الا ان اعتماد الاقتصاد السوداني في نمو موارده على الانتاج الزراعي جعله عرضة للتذبذبات والتقلبات التي مر بها الانتاج الزراعي طيلة الفترة بسبب اعتماده على هطول الامطار وتفشي الآفات الزراعية . وقد انعكست آثارها على معدلات النمو في الاقتصاد السوداني ولم يشهد هذا القطاع التطور المطلوب بالرغم من اهميته الاقتصادية و

[1] – ابراهيم حسين بدر الذين ، مرجع سابق ص ص112-113

[2] - بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي الثامن والاربعون ، لعام 2008م ،ص 137

الاجتماعية للسودان ويمكن الاشارة الى اهم المعوقات ومهددات الانتاج في القطاع الزراعي الى ما يلي :

1- عدم وجود سياسة زراعية واضحة تنظم هذا القطاع وتؤدي الى هيكلة ورفع الانتاجية بصورة مستدامة ، الى جانب ازالة المعوقات الاساسية التي ادت الي تراجع الانتاج مثل غياب المرونه في التركيبة المحصولية وعدم القدرة على عدم توفير محاصيل بديلة لتتناسب مع الظروف الطبيعية في مناطق المشاريع مع اعادة النظر في الدورة الزراعية حسب ظروف كل مشروع . ومن اهم اسباب تدهور المشاريع المروية الاختيار غير الموفق او غير المدروس لبعض المحاصيل اذ استمرت هذه المشاريع في التركيز على زراعة القمح والتوسع في المساحات المخصصة له رغم ضعف إنتاجية زراعته خارج حزام مناخه . الى جانب عدم التزام المزارعين بتطبيق المواصفات والحزم التقنية للعمليات الزراعية . كذلك اصبح التقليص العشوائي والمستمر في المساحات المنتجة من اسباب التدهور في المشاريع المروية .

2- مشاكل التمويل:

فقد ارتفعت حاجة المشاريع المروية الى التمويل مع التكثيف المحصولي . وتفاقمت مشكلة التمويل عندما تدنت الانتاجية في تلك المشاريع نتيجة لأسباب عدة منها مشاكل ادارية واختيار دورات لزراعة محاصيل ضعيفة الانتاجة عالية التكاليف وتدهور نظام الري وتزايد التكاليف الادارية وارتفاع الاسعار العالمية للمدخلات الزراعية وتدني اداء التسويق للقطن .....الخ ونتيجة لهذه العوامل ارتفعت حاجة المشاريع للتمويل مع ارتفاع تكاليف الانتاج وتدهور الانتاج وبالتالي نقص العائد المادي للعمليات الزراعية .

3-المدخلات الزراعية : كان تمويل المدخلات الزراعية في الفترة ما قبل عام 1992م يتم عن طريق وزارة المالية .اما من موارد الميزانية او عن طريق القروض التي كانت تقدم للدولة من بعض الدول مثل الكويت والسعودية واليابان وأمريكا وبعض الدول الغربية الى جانب المؤسسات المالية الاقليمية والدولية مثل بنك التنمية الافريقي والبنك الاسلامي للتنمية وبنك التسليف الالماني وهيئة التنمية الدولية .....الخ.[1]

[1] - عبد الوهاب عثمان شيخ موسي، مرجع سبق ذكره ، ص ص128-132

وبعد تقليص العون الخارجي اصبح السودان يعتمد علي نفسه في استيراد وتمويل المدخلات الزراعية. وقامت المصارف التجارية بتوفير التمويل بالعملة المحلية على صيغة السلم ويقوم بنك السودان بتوفير المقابل الاجنبي.

4- تدهور البنيات الاساسية :

مع تقليص العون الخارجي الذي كان يستغل في إعادة تعمير المشاريع المروية وتعمير المعدات والآليات الزراعية توقفت صيانة المعدات ونظم الري وترتب على ذلك تهالك المعدات الزراعية وتكثر الحشائش في قنوات الري مما ادى الى تدهور كفاءة الري وترتب على تقليص مساحة الري المزروعة وتدني الانتاجية .

5- التسويق:

بالرغم من ان السياسة قد هيأت لتسويق القطن مناخاً مواتياً وايجابياً لفتح افاق اوسع في اسواق العالمية ،الا ان تسوق القطن لم يطرأ عليه أي تحسن يذكر وذلك لاسباب عدة اهمها تقليص المساحات المخصصة لزراعة القطن لصالح المحاصيل الغذائية مثل الذرة الرفيعة والقمح . هذا وأن تدني الانتاجية أدي الى تراجع مركز قطن السودان في الاسواق العالمية . اما الزراعة المطرية من اهم مشاكلها الانتاجية المتدنية بسبب الجفاف وندرة الامطار وبالتالي ارتفاع تكاليف الانتاج مما جعل توفير التمويل اكثر تعقيداً خاصة في حالة تدني الاسعار العالمية . وهنالك عائق آخر لانطلاق الزراعة المطرية هو عدم وجود سياسة زراعية خاصة بالزراعة المطرية وواضحة في اختيار انواع المحاصيل الاساسية المناسبة وادخال جرعات من التقنيات الحديثة في زراعتها سواء عن طريق الحرث أو طرق الزراعة أو تحسين البذور .

3-2-2 مساهمة قطاع الصناعة في نمو الاقتصاد السوداني:

اصبح تنويع الاقتصاد من الاتجاهات الضرورية والحديثة للقضاء على التخلف الاقتصادي وتحديث الاقتصاد بالصورة التي تجعله اكثر حركة لهذا يعتبر قطاع الصناعة حديثاً من اهم القطاعات التي تقود الي تنويع الاقتصاد . ومن ثم جعله اكثر حركة واكثر نمواً وتقدماً يشمل قطاع الصناعة في السودان على الصناعات التحويلية والاستخراجية والنفطية ممثلة في المواد الغذائية وتصنيع المعدات والاليات ومواد البناء وانتاج المياه والكهرباء والتعدين واستخراج البترول وغيرها . مثل غيره من الدول

النامية ، كانت بداية الصناعة في السودان متواضعة ولكن في الفترات اللاحقة أعطت برامج وخطط وسياسات الدولة الاقتصادية إهتمام كبير لقطاع الصناعة حيث بدأت الدولة في الاستثمار الصناعي في البلاد وذلك بتوسيع حصة القطاع العام بجانب تشجيع القطاع الخاص ليلعب دوراً فعالاً في تطوير وترقية هذا القطاع باصدار القوانين والتشريعات التي ساعدت علي ذلك مع انشاء المؤسسات التي تدعم هذا الاتجاه ومن ثم كان الجهد المزدوج بين القطاعين العام والخاص في مجالات الاستثمار الصناعي ادى الى زيادة مضطرة في معدل مساهمة قطاع الصناعة والناتج المحلي الاجمالي ومن ثم نمو الاقتصاد . الجدول (3-2) يوضح مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1985-2010م.

جدول (3-2) نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1985-2010م

السنة	المساهمة %	السنة	المساهمة %	السنة	المساهمة %
1985	9.5	1994	16.2	2003	24.1
1986	9.0	1995	14.1	2004	28.0
1987	8.0	1996	14.5	2005	28.4
1988	16.5	1997	15.1	2006	26.3
1989	16.3	1998	15.0	2007	23.2
1990	15.4	1999	15.8	2008	22.1
1991	17.5	2000	21.4	2009	25.2
1992	17.0	2001	22.8	2010	21.4
1993	17.2	2002	22.1	-	-

المصدر: بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني

بالرجوع الى الجدول (3-2)

1-ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة من 9.5%في عام 1985م الى 28.4% في عام 2005م هذا التطور الكبير في مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي يرجع الى التطور الكبير الذي شهدته الصناعة الحديثة في البلاد وإنتشارها بسرعة وخاصة صناعة الآلات والمعدات ومواد البناء بجانب الاستثمارات الضخمة في قطاع النفط جميعها انعكست إيجاباً على استمرارية واستدامة معدلات نمو اقتصادي .

2-مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي في مطلع الثمانينات متدنية وذلك بسبب المعوقات كما سنرى لاحقاً.

3-ساهم قطاع الصناعة بمعدلات عالية في نمو الاقتصاد خلال الفترة 2000-2005م حيث ارتفعت مساهمته والسبب يرجع الي تطور صناعة النفط واستخراج الكهرباء ومواد البناء التي شهدت توسعاً كبيراً خلال هذه الفترة ثم انخفضت مرة اخرى في عام 2010م.[1]

4-انخفضت نسبة مساهمة القطاع الصناعي انخفاضاً ملحوظاً في عامي 2007م و2008م ويعزى ذلك الى انخفاض البترول مما ادى الي انخفاض قطاع التعدين و المحاجر كما انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي و انخفض معدل نمو الصناعة التحويلية اما معدل نمو الكهرباء والمياه فقد ارتفع مع ارتفاع طفيف في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في عام 2008م بينما ارتفع معدل نمو قطاع البناء والتشيد مع ارتفاع طفيف في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي كما ارتفعت نسبة مساهمة الصناعات اليدوية التحويلية في عام 2010 وكذلك قطاع الكهرباء والمياه وذلك لزيادة الانتاج في محطات توليد الطاقة بينما انخفض نمو قطاع البترول في نفس العام بسبب انخفاض اسعار النفط بسبب الازمة العالمية .

بالرغم من ان السودان يمتلك قاعدة صناعية واسعة ، ويعتبر السودان واحداً من اكبر الدول الافريقية من حيث قاعدة الصناعات التحويلية ، ولكن بالرغم من ذلك كانت مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الاجمالي متدنياً جداً مقارنة بالقطاعات الرئيسية مثل الزراعة والخدمات اذ لم تتجاوز مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي 9% في احسن حالاتها ويعزى هذا الوضع السالب الى اسباب عديدة من اهمها :[2]

1-تدهور الاداء الاقتصادي طيلة الفترات السابقة خاصة قبل سياسات التحرير الاقتصادي عام 1992م افرز مناخاً غير محفز للاستثمار والتشوهات في الهياكل الاقتصادية التي ادت الى تقيد حركة الاقتصاد بالقيود الادارية .

---

[1] - ابراهيم حسين بدر الذين، مرجع سابق ، ص ص112-113

[2] - بنك السودان المركزي التقرير السنوي الثامن والاربعون لعام 2008م

2-انحسار ثقة القطاع الخاص في سياسات الدولة الاقتصادية واستدامتها نتيجة للقيود الادارية التي اتسمت بها ادارة الاقتصاد وتمييز المؤسسات العامة التي اخذت تتوسع في النشاط الاقتصادي جراء التأميم في السبعينات ومنحت امتياز الاحتكار لعمليات الصادر والاستيراد .

3-نقص النقد الاجنبي اثر سلباً على قدرة هذا القطاع علي استيراد المدخلات الصناعية وقطع الغيار مما ادى الى تراجع الانتاجية الي حدود دنيا لعدد كبير من المصانع وتوقف بعضها كلياً.

4-بعض المصانع شاخت وتجاوزتها التقنيات الحديثة ولم تعد قادرة على منافسة المصانع الحديثة مثل قطاع المعاصر والصناعات الكيماوية الحديثة .

5-اكبر المعوقات التي تحد انطلاق الانتاج الصناعي هو ضعف البنيات الاساسية خاصة الطاقة الكهربائية والطرق والمجاري والنقل.

6-واجهت بعض الصناعات خاصة صناعة النسيج مشاكل هيكلية ومالية حادة لاعتمادها في راسمالها الانشائي على قروض تجارية قصيرة ومتوسطة المدى من المصادر المحلية او الخارجية .

7-معظم المصانع في القطاع الخاص مملوكة للاسر او مسجلة كشراكة او شركات خاصة لذا فان الحصول على التمويل التشغيلي عن طريق طرح اسهمها في الاسواق غير المالية غير متاح والبديل المتاح هو اللجو الى المصارف. وهذا المصدر نفسه ليس متاحاً بالقدر المطلوب .لكل هذه الاسباب اخذ اصحاب الصناعات يبحثون عن البدائل لاستثمار اموالهم تكون اقل تعرضاً للمخاطر واسرع عائداً لتوظيف الموارد. لذا نلاحظ ان مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي كانت عالية جداً إذ تراوحت مساهمة التجارة وحدها خلال فترة 1990-1995م من 24%و 38%من الناتج المحلي وهذه النسبة متقاربة من مساهمة القطاع الزراعي اذ تراوحت مساهمة هذا القطاع في نفس الفترة حوالي 29.4% . [1]

3-2-3 مساهمة قطاع الخدمات في نمو الاقتصاد السوداني:

تعتبر الخدمات من السلع غير المنظورة تحسب قيمتها مع قيمة السلع المنظورة في الناتج المحلي اوبشكل الاجمالي للدولة ، فزيادة حجمها من شأنه ان يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

[1] - عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص133-135.

ومن ثم زيادة الاقتصاد ، الا ان هنالك صعوبات تواجه حساب قيمته الكليلة بطريقة دقيقة مما تؤدي الى تقدير حجم الناتج المحلي باقل من قيمته الحقيقية .

يضم قطاع الخدمات كل الانشطة غير الزراعية مثل الاتصالات ووسائل النقل والتجارة وخدمات البنوك بالاضافة الى الخدمات العامة من تعليم وصحة وسكن وبعض الخدمات الاجتماعية ، ويشكل احد الاركان الاساسية للاقتصاد ، وتظهر أهميته في ارتباطه الوثيق بأنشطة القطاعات الاقتصادية الاخرى مما يساعد على تقديم وتطور هذه القطاعات وتشير التطورات العالمية الحالية الى الاتجاه التصاعدي في انشطة القطاع الخدمي تبعاً للتطورات التقنية المتصاعدة والمزدهرة في مجال الاتصالات والمعلومات. وما تجلبه تلك الانشطة من عائدات مادية منافسة لعائدات القطاع الانتاج المباشر. لهذا يحتل قطاع الخدمات في اقتصاد السودان موقعاً متقدماً ويتجلى ذلك في مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم نمو الاقتصاد فالجدول (3-3) يظهر هذه المساهمة

جدول(3-3) نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1985-2010م

السنة	المساهمة %	السنة	المساهمة %	السنة	المساهمة %
1985	65.2	1993	44.7	2001	31.6
1986	60.8	1994	43.0	2005	32.3
1987	55.6	1995	42.9	2006	32.3
1988	52.8	1996	40.5	2007	30.8
1989	52.4	1997	37.3	2008	32.7
1990	54.3	1998	36.3	2009	42.9
1991	53.8	1999	34.4	2010	42.8
1992	49.1	2000	32.0	–	–

المصدر: بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني

وبالرجوع الى الجدول (3-3)

1- يتضح بان مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي بأكثر من50%في فترة الثمانينات وبهذه النسبة يعتبر من اكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة 1985-2005م ثم انخفت الى42.8%في عام 2010م بسبب سياسات الدولة هذه المكانة كان يحتلها القطاع الزراعي في السابق ولكن بسبب الظروف الطبيعية السالبة تراجعت مساهمته مما ادى الى

احتلال قطاع الخدمات المركز الاول في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب التسهيلات التمويلية والحوافز النقدية والمالية للمؤسسات الخدمية وخاصة التعليم .

2- في فترة التسعينات تناقصت مساهمت القطاع في الناتج المحلي الاجمالي حيث وصلت الي 32.3% في عام 2005م وذلك بسبب سياسات الدولة التي وجهت لتحفيز قطاع الانتاج وخاصة الزراعة والصناعة . [1]

3-ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي من 30.8% في عام 2007 الى 32.7%في عام 2008 نتيجة للارتفاع في معدل نمو الخدمات الحكومية الاخرى من 9.4% و6.5% في عام 2007م الى 20.6%و8.0% في عام 2008م على التوالي .

4-ارتفعت معدل نمو العقارات من 4.4%في عام 2009م الى 5.5%في عام 2010م وكذلك ارتفعت نسبة مساهمة قطاع النقل والمواصلات من 7.6%الي 7.7%في عام 2010م مع ثبات معدل نمو التجارة والفنادق عند 6.7% في العامين2009م و2010م. [2]

3-2-4 المعوقات الرئيسية لأداء النمو الاقتصادي في السودان :

اولاً :العوامل الداخلية

فقد اتضح ان الحرب الاهلية في الجنوب استنزفت كثيراً من الموارد المالية و البشرية والتي كان يمكن توظيفها في التنمية والانتاج كما انها عطلت الانتاج في اجزاء كثيرة من البلاد التي اضحت مسارح لعمليات المعارك حيث تعطلت كثير من المشروعات الانمائية والاستراتيجية مثل قناة جونقلي ومصنع سكر ملوط ...الخ الى جانب تفريغ مناطق الانتاج الزراعي من القوى العاملة التي نزحت الى الولايات الشمالية . اما الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والتصحر وكوارث الفيضانات والسيول كان لها اثر سالب على الانتاج الزراعي كما تم توضيح ذلك من قبل .

ثانياً:عدم استقرار خطط وبرامج الاستثمار :

---

[1] - ابراهيم حسين بدر الذين ، مرجع سابق ، ص ص119-121

[2] - بنك السودان المركزي التقرير السنوي الثامن والاربعون لعام 2008م

عرف السودان برامج الاستثمار منذ منتصف الاربعينات حيث تم وضع اول برنامج استثماري عام 1946-1951م بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ثم تلى ذلك برنامج خماسي اخر لفترة 1951-1956م وقد تم ادارتة في مصلحة المالية –فيما بعد بوزارة المالية – تحت اسم إدارة الانشاء والتعمير ثم ادارة التخطيط واستمر الجهد التنموي تحت مظلة هذه الادارة حتى 1956م حيث تم انشاء ادارة التخطيط بدلاً عن مفوضية التخطيط 1973 ثم الى وزارة التخطيط القومي في عام 1975م واختص البرنامج الاول بتطوير الخدمات العامة والهياكل الاساسية للدولة بينما اشتمل البرنامج الثاني على تنفيذ 25 مشروعاً في مجالات التنمية الزراعية والموصلات والخدمات الاجتماعية . واعتمد البرنامجان في تمويل المشروعات على فوائض الميزانية العامة دون اللجوء الى الاستدانة المحلية او الخارجية ولم ترتبط هذه المشاريع باهداف اقتصادية كلية .

وتلا برنامج الخطة الخمسية للفترة 1947-1952م ولم ينفذ بسبب عدم توفير الموارد المالية المطلوبة للتنفيذ وكان الفشل مصير كل المحاولات التي تمت بعد ذلك لوضع برامج استثمارية . وكانت اول محاولة هي الخطة العشرية 61\62-70\1971م والتي تعتبر اول خطة مبنية على اهداف كمية ونوعية واضحة وكانت متكاملة شملت على مشروعات القطاع الخاص الى جانب المشروعات العامة . وبقيام ثورة اكتوبر 1964م تم توقف تنفيذ الخطة بسبب عدم الاستقرار السياسي وغياب رؤية واضحة لسياسات اقتصادية أو تنموية مع بداية عهد النظام المايوي في منتصف 1969م تم تغير النمط الاقتصادي من النظام الرأسمالي الى الاشتراكي . لذا تم وضع الخطة الخمسية الاولي 1970-1975م معتمدة على شمولية الادارة ومركزية التخطيط وبعد زوال الحكم الاشتراكي تم تعديل الخطة الخمسية وتم تمديد فترتها من 1971/70-1983/1982م وقد اشتملت علي اهداف عريضة وقد توفرت لها المقومات المالية للنجاح . ثم بعد ذلك تم وضع عدة برامج ثلاثية متتالية ومتداخلة في اطار برنامج التركيز المالي والاصلاح الاقتصادي وكانت مكونات البرنامج إكمال المشاريع تحت التنفيذ واعادة تعمير المشاريع القديمة في الزراعة المروية واستمر نظام البرامج الاستثمارية حتى عام1989م وفي عام 1988م تم ووضع بنامج رباعي 88/89-1992/91م وقبل ان يوضع موضع التنفيذ تغير نظام الحكم في السودان اثر قيام نظام الانقاذ الوطني في اكتوبر عام 1989م وتم عقد

مؤتمر اقتصادي شامل وتم فيه اعداد البرنامج الثلاثي للانقاذ من 90-1993م ثم توالت الخطط بعد ذلك . [1]

3-3 محددات النمو الاقتصادي في السودان :

3-3-1 المحددات الرئيسية لنمو الاقتصاد السوداني ذات التأثير المباشر :

ويقصد بذلك تلك العناصر التي تدخل بشكل مباشر في دالة الانتاج لانتاج السلع والخدمات وتتكون هذه المحددات من عناصر رئيسة هي : القوى العاملة ، ومستوى التقنية وسوف يتم تناول هذه المحددات ودورها في نمو اقتصاد السودان .

1- القوى العاملة Labor force

-مفهوم القوى العاملة في السودان :

وهي تمثل مصدرًا لكل النشاط الاقتصادي ، كما انها وسيلة وغاية لتحقيق نمو و تنمية الاقتصاد اذا نظرنا الى التعريف العام المبسط للقوى العاملة نجد انها تعني مجموعة الافراد في المجتمع الذين يشاركون في تقديم جهدهم او عملهم لانتاج السلع والخدمات .....الخ ويتحدد حجم القوى العاملة بحجم السكان وبالتركيب العمري لمجموعاته المختلفة وتوزيعهم الجغرافي . هذا يعني أن نسبة معينة من السكان لا يدخلون ضمن افراد القوى العاملة في المجتمع وهذا امر طبيعي اذ ان نسبة عالية من السكان تعتمد على غيرها في معيشتها فالاطفال في المجموعات العمرية الاولى هم عادة الذين يكونون جل الذين لايدخلون في قوى العمل وقد ابرز الجدول(3-4) تقديرات السكان لعام 1988 م ان حجم القوى العاملة يبلغ 15.6 مليون نسمة ويصل ذلك الى نسبة 56.9 % من مجموع السكان وقد اوضح التوزيع العمري للسكان ان اعلى النسب للسكان ذوي النشاط الاقتصادي هم الذين تتراوح اعمارهم بين المجموعات العمرية من 20سنة الي 39 سنة كما يوضح الجدول المزكور

[1] - عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، مرجع سابق ، ص ص115-118

جدول(3-4) اعداد السكان والقوى العاملة 1983-1993م بالالف

السكان			قوة العمل		
السنه	ذكور	اناث	الجملة	ذكور	اناث	الجملة
1983	10513	10081	20594	6012.6	5789.8	11793.4
1988	123225	11920	24245	6942	6738.3	13670.3
1993	12519	12422	24941	7916.1	7712.9	15629.0

المصدر:الجهاز المركزي للاحصاء

وجاءت القوى العاملة خلال السنوات اعلاه حسب الفئات العمرية من15-69 سنه في الجدول(3-5)

الفئة العمرية	1983	1988	1993
19-15	2282.8	2591.2	2758
24-20	1922.8	2235.0	2544.9
29-25	1622.8	1876.1	2284
34-30	1335.0	1578.0	1830.1
39-35	1158.7	1293.5	1533.2
44-40	956.3	1114.9	1248.5
49-45	784.3	911.8	1067.6
54-50	599.4	736.4	860.3
59-55	445.3	549.2	678.7
64-60	343.0	400.5	487.8
69-65	242.5	284.2	335.9
الجملة	11792.4	13670.3	15623.0

المصدر:الجهاز المركزي للاحصاء

فاذا قارنا اعداد الفئات العمرية الواردة في هذا الجدول خلال الاعوام 1993،1988،1983مع العدد الكلي للسكان حسبما جاء في ارقام تعداد السكان نجد ان جملة القوى العاملة البالغة 11.79مليون في 1983م تمثل نسبة 56.8%من جملة السكان وان القوى العاملة المقدرة في عام 1988م بحوالي

13.67مليون فرد تبلغ 56.4%من جملة السكان وان القوى العاملة المقدرة في عام 1993م 15.63مليون تمثل حوالي56.9%من جملة تعدد سكان السودان ولكن لابد لنا ان ناخذ في الاعتبار هناك نسبة لا بأس بها من هذه الاعداد لا تدخل في قوى العمل النشط التي تعمل او تبحث عن العمل . لا شك ان تطورات واعداد القوى العاملة تواكب التطور الاقتصادي في البلاد فالتطور الذي يحدث في قطاعات الاقتصاد المختلفة تكون له أثره علي تطور وتحرك القوى العاملة بين القطاعات المختلفة اذ يتطلب التطور والتغير القطاعي اعداداً مختلفة وانواعاً معينة لتفي بمتطلبات العمل في هذه القطاعات. وعليه فان القوى العاملة تعتبر اليوم من اهم عوامل الانتاج وبالرغم من هذه الاهمية الكبرى للقوة العاملة باعتبارها اهم عناصر الانتاج وباعتبار ان راس المال البشري هو افضل الموارد القومية واكثر رؤوس الاموال عطاء فان المعلومات والبيانات والدراسات المتوفرة في القوى العاملة في السودان غير كافية وتنقصها الدقة العلمية والتحليل الموضوعي لدرجة ان التقارير التي تناولت هذا الموضوع لجأت في معظمها الى التقديرات الجزافية او التخمينات وكانت درجة الاختلاف بين هذه التقديرات والتخمينات يبلغ احياناً ملايين الاشخاص بالزيادة او النقصان . لذلك يصعب الاعتماد عليها لمعرفة الاتجاه العام لتطور القوى المامله في السودان[1]

2 – مستوى التقنية :

من المتطلبات الاساسية لتمكين الاقتصاد من الاستجابة لتحديات العولمة هي تطوير وترقية مستوى التقنية وتوجيهها نحو نمو وتنمية الاقتصاد . فالتقنية تعرف بأنها المعرفة الفنية بوسائل وطرق إستعمال عناصر الانتاج التقليدية من رأس مال مادي وعمل موارد طبيعية ، وهي جزءاً مكملاً لها وضرورية لترقية إستمرارية أدائها بكفاءة عالية ومن اهم سمات هذا التحديث والاختراع في الانتاج . ويقاس التقدم في مستوى التقنية بالانتاجية الكلية لعناصر الانتاج والتي تعني زيادة حجم الانتاج نتيجة للتحسن النوعي الذي يطرأ على عناصر الانتاجية التقليدية .

فقد أبرزت العديد من الدراسات بأن التقدم في مستوى التقنية ذا أثر مباشر على زيادة القيمة المضافة حيث أوضحت دراسة سولو عام 1956م بأن تراكم رأس المال والعمالة لهما اثر ضئيل على زيادة الانتاج بينما التقنية الحديثة يؤدي الى زيادة ملحوظة في حجم الانتاج مثال لذلك الاتحاد السوفيتي

[1] – عثمان ابراهيم السيد ، مرجع سابق ، ص ص39–54 .

السابق والذي إعتمد في نمو اقتصاده على تراكم عناصر الانتاج واجهته تناقص قلة وتدهور كبير في الانتاج وبالمقابل فان دول شرق آسيا وخاصة اليابان ، وكوريا وهونج كونج والتي أنفقت اموالاً طائلة في تطوير مستوى التقنية إستطاعت تحقيق معدلات نمو كبيرة ومستمرة في إقتصاداتها .

من اهم مصادر التقنية في معظم اقتصادات الدول النامية هو الاستثمار الاجنبي المباشر والذي يعمل على نقل التقنية الحديثة الى الدول المضيفة ،بالاضافة الى نقلة نوعية في الممارسات المؤسسية الادارية والتسوقية ويضفي مزيداً من الطاقة الاستعابية للاقتصاد ومن ثم يساهم في رفع معدلات نمو الاقتصاد. [1]

3-3-2 محددات النمو الاقتصادي ذات التأثير غير المباشر:

وهي التي تاثر على النمو بطريقة غير مباشرة مثلاً حجم السكان يأثر على النمو عن طريق تأثره علي القوى العاملة فزيادة السكان تعني زيادة القوى العاملة والعكس صحيح وكذلك الهجرة الدولية تؤثر على النمو الاقتصادي عن طريق هجرة الكوادر المدربة والمؤهلة للعمل خارج البلاد .

اولاً: الهجرة الدولية :

الهجرة من العوامل الاساسية التي تؤثر على حجم السكان ومعدلات نموه بجانب عاملي المواليد والوفيات ومن ثم على النمو الاقتصادي بطريقة غير مباشرة وتنقسم الهجرة الي :

1-هجرة داخلية 2-هجرة خارجية 3-هجرة وافدة

1-الهجرة الداخلية

مع التطور الاقتصادي للسودان ومع الوعي الذي ينتشر في ربوع البلاد المختلفة فان ظاهرة الهجرة بين المديريات المختلفة بدأت تنتشر وتتوسع بشكل ملحوظ ولا شك ان العديد من العوامل تتضافر مع بعضها البعض لخلق دوافع الهجرة والعوامل هذه يمكن تقسيمها الى عوامل طرد وعوامل جذب ومن العوامل منها ماهو اقتصادي ومنها ماهو غير اقتصادي مثل:

-انخفاض دخول الافراد نتيجه لشح الامطار والجفاف ونتيجة لانخفاض الانتاج.

-قلة فرص العمل في الاقاليم.

-الضغط السكاني.

[1] - ابراهيم حسين بدر الذين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص129-133

ومن عوامل الجذب توفير فرص عمل في القطاعات الحديثة وارتفاع مستويات المعيشة وعامل المحاكاة للاقران .

وقد أثرت الظروف الداخلية الاقتصادية والسياسية تاثيراً كبيراً على الهجرة الداخلية في البلاد فقد كان للجفاف والتصحر الذي ضرب البلاد عقد الثمانينات والحرب الاهلية في جنوب السودان التي بدأت في عام1983م اثراً كبيراً على تحركات الهجرة الداخلية من ولايات السودان المتأثرة بهذين العاملين .

2-الهجرة الخارجية :

لم يشتهر السودانين بحب الهجرة الى الخارج بصفة مستديمة كما يحدث في كثير من البلاد ولكن لم يسافر السودانين لطلب العلم خارج بلادهم قبل عقود عديدة أمراً غير مألوف سيكون حديثاً عن الهجرة الخارجية منصباً عن اغتراب السودانين للعمل في الخارج والعودة الى بلادهم. فقد سافر عدد كبير من السودانين للعمل او الدراسة في مصر من اربعينات وخمسينات هذا القرن ولكن بعد الاستغلال بدأ اتجاه السودانين للعمل في مصر يتلاشى في الستينات ولكن هجرة السودانين للعمل في الخارج نشتطت في سبعينات هذا القرن وما زالت مستمرة واتجهت معظمها لدول الخليج وذلك لانتعاش الحالة الاقتصادية في تلك الدول . حددت بعض البحوث التي اجريت حول ظاهرة الهجرة ان العدد الكلي للمهاجرين يتراوح ما بين 350الي500الف نسمة وخلال المؤتمر التداولي الاول للعاملين بالخارج الذي عقد في اغسطس 1980م كان عدد السودانين العاملين بالخارج 263.500 نسمه واشارت تقارير مصلحة العمل ان اعداد السودانين الذين تعاقدوا للعمل بالخارج خلال الفترة 1992-1995م كانوا1000 في عام 1992م1380 في عام 1993م و1563نسمه في عام 1994م و420 في 1995م توضح لنا هذه التقديرات المتباينة عن اعداد السودانين العاملين بالخارج ولكن مجرد تقديرات جزافية لان كثير من المقتربين خرجوا دون ان تعلم بهم الجهات المختصة لحصر اعدادهم وان منهم من ذهب في اجازته او العمرة او الحج واستقر في الخارج . نأمل ان تهتم الجهات المسؤلية عن حصر واحصاء الهجرة الخارجية بوضع التدابير والاجراءات الضرورية لهذا العمل المهم اذ ان معظم المهاجرين يدخلون في الفئات العمرية من20-54سنه وهي انشط الفئات العمرية اقتصادياً . وان كثيراً منها من اكثر الفئات تعليماً وتاهيلاً وخبرة علمية فاعلة فهي بذلك فقد حقيقي للاقتصاد السوداني واضافة مؤثرة في اقتصاديات التي يعملون فيها.

3- الهجرة الوافدة :

اثر موقع السودان الجغرافي وتوفر النشاط الزراعي فيه على تدفق الهجرة الوافدة اليه . معلوم ان السودان يجاور ثماني دول افريقية على حدوده . لذلك عرف السودان الهجرة الوافدة منذ زمن بعيد متمثلاً في وافدي دول غرب افريقيا وترجع ظاهرة توافد اللاجئين الى السودان باعداد كبيرة الى عام 1956م ولكنها تناقصت خلال الثمانينات نتيجة للحروب وعدم اسقرار الاوضاع في الدول المجاورة اضافة الى ظروف الجفاف والتصحر في بعض الدول الافريقية [1]

ثانياً: حجم السكان:

نجد ان حجم السكان مرتبط ارتباط وثيق بالقوى العاملة المتوفرة وذو جوانب عديدة فيتحدد حجم القوى العاملة في زمن معلوم بعدد السكان وتوزيعهم حسب الاعمار وبما ان القوى العاملة تعبر من عوامل الانتاج ذات التأثير المباشر على نمو الاقتصاد فان معرفة خصائصها يعتبر امراً ذو اهمية كبيرة ولمعرفة ذلك لا بدأ من معرفة السمات الديمغرافية للسكان كمعدلات المواليد والوفيات ومعدلات الخصوبة لمعرفة النمو السنوي للسكان والذي عن طريقه يتم معرفة حجم و توزيع القوى العاملة ومقدار القوى العاملة التي تشارك في النشاط الاقتصادي مقارنة مع حجم السكان . وقد اوضح تعداد السكان الاول الذي اجري في عام 1955-1956م ان سكان السودان يبلغون 10.263مليون نسمة وقد حدد معدل النمو السنوي للسكان بنسبة 2.8%ولكن تشير الدلائل إلى ان نسبة معدل النمو في السكان قد انخفضت الى 2.5%في عام1969م. واوضح تعداد 1973م ان تعداد السودان بلغ 14.819 مليون نسمة وقد ارتفع سكان السودن في عام 1976الي 16.127مليون نسمه كان التقسيم كالاتي 8.137 مليون نسمه ذكور 7.990 مليون نسمه اناث ويوضح هذا التقسيم الجنسي للسكان ان نسبة الذكور تزيد بقليل عن نسبة الاناث بصورة مستمرة اذا ما استمر هذا الوضع.

[1] – عثمان ابراهيم السيد ،مرجع سبق ذكره ، ص ص57-62

جدول رقم(3-6) يوضح توزيع السكان الجغرافي(الف نسمه)

الولاية	تعدد1956	تعداد73	تعداد83	تعداد1993
الوسطى	2070	3623	4026	5416
كردفان	1792	2098	3091	3166
دارفور	1329	2077	3111	4746
بحر الغزال	0991	1322	2271	1816
الشرقية	0941	1497	2208	3052
الاستوائية	0903	0722	1408	993
اعالي النيل	0889	761	1594	1047
الشمالية	0873	917	1083	1292
الخرطوم	505.	1096	1802	3413
السودان	10263	14113	20594	24941

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء

يلاحظ من الجدول (3-6) نمو السكان في الاستوائية متأرجح اذ قل عدد السكان في تعداد 73مما كان في تعدد1956ثم عاد وانخفض في تعداد 1993 انخفاضاً كبيراً مما كان عليه في تعداد 1983.

في الولاية الشمالية تزايد عدد السكان باستمرار في التعدادات الثلاثة ولكن الزيادة بنسبة ضعيفة مقارنة الولايات الاخرى يعني كل ذلك ان تغيرًا ملحوظاً قد حدث في اعداد السكان في ولايات السودان المختلفة نتيجة لتحرك بعض السكان من مواقعهم في ولاياتهم الاصلية الى الولايات الاخرى للاسباب الاتية:

-ظروف الحرب.

-الجفاف والتصحر الذي ضرب بعض مناطق السودان .

-الرغبة في الاتجاه نحو المدن الرئيسية والعمل فيه. [1]

[1] - عثمان ابراهيم السيد ،المرجع السابق ، ص

4-1منهج البحث في الاقتصاد القياسي:

يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي :

المرحلة الاولى: توصيف النموذج (مرحلة وضع الفروض)

المرحلة الثانية : تقدير معلمات النموذج (مرحلة اختبار الفروض)

المرحلة الثالثة: تقييم المعلمات المقدرة للنموذج

المرحلة الرابعة: اختبار مقدرة النموذج على التنبوء

وفيما يلي شرح لهذه المراحل

4-1-1 مرحلة توصيف النموذج (مرحلة وضع الفروض):

ويقصد بتوصيف النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضة حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية .وتنطوي هذه المرحلة على عدد من الخطوات اهمها :

أ-تحديد متغيرات النموذج.

ب-تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

ج-تحديد التوقعات القبلية للنموذج.

يمكن للباحث أن يحدد المتغيرات التي يتضمنها النموذج عند دراسة ظاهرة اقتصادية معينة من خلال مصادر عديدة ولعل-اول: هذه المصادر النظرية الاقتصادية وثانيها :المعلومات المتاحة من دراسات قياسية سابقة في المجال الذي يبحث فيها بوجه عام وثالثها :المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجة خاص. [1]

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2000م)، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق،مصر ،الدار الجامعية، الطبعة الثانية ،ص ص 15-16

وهذه الدراسة هي بصدد التعرف على محددات النمو الاقتصادي في السودان لذلك النظرية الاقتصادية تحدد بعض المتغيرات ذات التأثير على الظاهرة موضوع الدراسة ومن بين هذه المتغيرات التي ينطوي عليها النموذج .

المتغير التابع وهو معدل النمو الاقتصادي الذي تم قياسه بالناتج المحلي الاجمالي GDP والمتغيرات التفسيرية(المستقلة) وهي:

-القوى العاملةL .

-التكنولوجياTech وتم قياسها بحجم الاستثمار الاجنبي المباشرFDI.

-حجم السكانPOP.

-الهجرة الدوليةM والانفتاح الاقتصادي dop.

يمكن كتابة المعادلة علي النحو التالي

$$GDP = F(L, FDI, M, POP, DOP)$$

ويمكن كتابة المعادلة بطريقة اخرى علي النحو التالي:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 L + \beta_2 FDI + \beta_3 M + \beta_4 POP + \beta_5 DOP + U$$

ومع ذلك لا يمكن ادراج جميع المتغيرات التي يمكنها التأثير على الظاهرة محل البحث ولكن يتم الاقتصار .

2-تحديد الشكل الرياضي للنموذج :

على المتغيرات الاكثر اهمية :

ويقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتوي عليها النموذج فقد يكون خطي او غير خطي. ولا شك ان الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب عليه اخطاء في تفسير العلاقة مكان البحث . ونظراً لان النظرية لا تقدم في كثير من الحالات ما يوضح الشكل الرياضي الملائم للنموذج لذا فان الدراسة تقوم بجمع بيانات المتغيرات التي يحتوي عليها النموذج ثم رصدها في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور والمتغير المستقل على المحور الآخر ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن الحكم مبدئياً على نوع العلاقة بين المتغير التابع والمستقل هل هي خطية ام لا. وقد تأخذ الاشكال التالية :

ا-الدالة الخطية : يعبر عنها بالمعادلة التالي :

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 L + \beta_2 FDI + \beta_3 M + \beta_4 POP + \beta_5 DOP + U$$

ب–الدالة نصف اللوغريثمية :وتأخذ الصور

$$LOGGDP = \beta_0 + \beta_1 L + \beta_2 FDI + \beta_3 M + \beta_4 POP + \beta_5 DOP + U$$

ج–الدالة اللوغريثمية وتأخذ الصورة

$$LOGGDP = \beta_0 + \beta_1 LOGL + \beta_2 LOGFDI + \beta_3 LOGM + \beta_4 LOGPOP + \beta_5 LOGDOP + U$$

3– تحديد التوقعات القبلية: يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقة عن اشارات وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس بناءاً على تقدمه المصادر السابقة من معلومات. نتوقع تبعاً للنظرية الاقتصادية أن:

β_1- (معامل القوى العاملة) سيكون موجب لان النظرية تفترض وجود علاقة طردية بين القوى العاملة والنمو الاقتصادي الذي تم قياسه بالناتج المحلي الاجمالي.

β_2 -(معامل التكنولوجيا الذي تم قياسه بحجم الاستثمار الاجنبي المباشر) سيكون موجب لوجود علاقة طردية بين التقدم التقني والناتج المحلي الاجمالي.

β_3- (معامل الهجرة الدولية) سيكون سالب لوجود علاقة عكسية بين الهجرة الدولية والناتج المحلي الاجمالي .

β_4 - (معامل حجم السكان) سيكون موجب لوجود علاقة طردية بين الزيادة في حجم السكان والناتج المحلي الاجمالي .

β_5 –(معامل الانفتاح الاقتصادي) سيكون موجب لوجود علاقة طردية بين الانفتاح الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي .

4–1–2 تقدير معلمات النموذج :

وينطوي على هذه المرحلة ثلاثة خطوات علي الاقل:

–تجميع البيانات (تحليل ومعالجة).

–حل مشاكل التجميع .

–اختيار طريقة القياس الملائمة.

اولاً: تحليل ومعالجة البيانات:

العلاقات الاقتصادية عادة ما تشتمل على متغيرات تفسيرية ترتبط بمتغيرات تابعة من خلال معلمات مجهولة يرغب المحلل بتقديرها في ظل وجود الاخطاء العشوائية ولذلك لا بدأ من تحسين دقة قياس متغيرات النموذج وذلك عن طريق التحليل الآلي للبيانات وخاصة بيانات السلاسل الزمنية ولذلك فان التحليل الاولي للبيانات يشتمل على الآتي:

1-اختبار سكون واستقرار السلسلة .

2- تحليل التكامل المشترك.

3-اختبار وعلاج مشاكل القياس.

1- اختبار سكون واستقرار السلسلة :

بيانات السلاسل الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروف معينة تؤثر في جميع المتغيرات أما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة وبمعنى آخر فان وجود اتجاه عام لبيانات أحد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاسقرار في كل البيانات الموجودة وبالتالي فان الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية يكون غالباً زائفاً كما أن الخواص الاحصائية لتحليل الانحدار تفتقد عند استخدام سلاسل غير ساكنة وكذلك من الصعب الاعتماد على قيمة المتوسط في التنبوء. لذلك لا بد من اكتشاف مدى وجود الاتجاه العام في بيانات متغيرات السلسلة الزمنية والتخلص منه لضمان صفة الاستقرار.

وعلى المستوى التطبيقي هنالك عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة ونجد من اهمها:

أ-الرسم التاريخي للسلسلة الزمنية time plot.

ب-اختبار جذر الوحدة unit root test .

ويعتبر هذا الاختبار الاخير من اكثر الاختبارات استخدامًا في التطبيقات العلمية ومستخدم في معظم البرامج الجاهزه. ويعزى هذا الاختبار الى كل من ديكي وفوللر (1979)(Dickey-foller) وقد عرف في الوسائط العلمية باختبارات df.ومضمون هذا الاختبار اذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فان هذا يؤدي الي وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة .وهناك اختبار ديكي فوللر المعدل(ADf) واختبار فليبس- بيرون (p.p).

عيوب اختبارات جذر الوحدة :

1- معظم اختبارات جذور الوحدة ترتكز على فرضية ان حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري لذلك يجب تعديل اختبار ديكي فوللر الي اختبار ديكي فوللر المعدل (المدمج).

2-المشكلة الثانية هي في حالة السلسلة المعدلة موسمياً نجد ان استخدام البيانات السنوية فقط وبشكل اجمالي فان اختبار جذر الوحدة مرتبط بمصاعب ومشاكل عديدة حيث أن قبول فرضية العدم لجذر الوحدة لا يعني بالضرورة ان ذلك حقيقة وهذا يشير إلى تميز السلسلة قبل استخدامها .

وهي تمثل القيمة المحسوبة ADFويتم النظر الى قيمة(ADF) وفي الغالب يتم استخدام ديكي فوللر المعدل للاختبار ومقارنتها مع القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% فاذا كانت قيمة (ADF) اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%يتم رفض فرض العدم وقبول البديل القائل باستقرار المتغير [1]

جدول (4-1) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغيرات	احصائية الاختبار	القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%	نوع الاختبار	مستوى الاسقرار
GDP	6.24	3.00	ADF	الفرق الثاني
L	3.33	2.99	ADF	الفرق الاول
FDI	3.82	2.99	ADF	الفرق الاول
M	5.66	2.99	ADF	الفرق الاول
POP	3.48	2.99	ADF	عند المستوى
Dop	3.48	2.99	ADF	الفرق الاول

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التحليل

[1] - طارق محمد الرشيد،المرشد في الاقتصاد القياسي التطبقي (السودان جي تاون للنشر،2005م)ص ص 30-33

يلاحظ من الجدول (4-1) ان قيمة ADF test statistic بالنسبة لgdp بلغت(6.24) وهي اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%(3.00) وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير عند الفرق الثاني . وكذلك الحال في بقية المتغيرات المستقلة (m، pop,dop ، fdi، L) حيث بلغت قيمADf test statistic على التوالي(3.33)،(3.82)،(5.66) ،(3.48)،(3.48)،وهي جميعها اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%(2.99) وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات المستقلة في الفرق الاول ماعدا حجم السكان (pop) استقر في المستوى انظر الملحق من 1الي6

2-اختبار التكامل المشترك:

على الرغم من ان عدم اسقرار بيانات السلاسل الزمنية تمثل مشكلة في التحليل والاستدال الاحصائي حيث يمكن ان تقود الي نتائج زائفة الا ان (Engle-Granger 1987) وجد ان بيانات السلاسل الزمنية غير المستقرة يمكن ان تقود الى نتائج احصائية غير زائفة اذا كانت البيانات غير ساكنة ودرجة التكامل بينها واحدة وهذا يعني السلسلة الزمنية موضع الدراسة لها علاقة توازنية في الاجل الطويل على الرغم من اختلالها في الاجل القصير. والتكامل المشترك يعني امكانية وجود خواص المدى الطويل للسلاسل الزمنية لكن اختبار (انجل -جرانجر) للتكامل المشترك يقتصر على النموذج البسيط لذلك من المفيد يتم استخدام تحليل التكامل المشترك لجوهانسون لامكانية وجود اكثر من متجهة للتكامل المشترك [1]

ويتم اختبار التكامل المشترك بأفتراض ان الناتج المحلي الاجمالي دالة في كل من القوى العاملة والتقدم التكنولوجي الذي تم قياسه بحجم الاستثمار الاجنبي المباشر وحجم السكان والانفتاح الاقتصادي.

GDP=f(L , FDI ,pop ,M ,dop)

وبتطبق اختبار جوهانسون -جويللز

جدول (4-2) يوضح اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

المتغيرات	مستوى المعنوية5%	نسبة الامكانL.R
Gdp	29.68	33.56
L	15.41	9.11

[1] - طارق محمد الرشيد ، وسامية محمود،سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج E-views ، الخرطوم،بدون ناشر،ص 27

68.29	47.21	Fdi
0.964	3.76	M
115.03	68.52	Pop
198.45	94.15	Dop

المصدر : اعداد الباحث من نتائج التحليل

من الجدول ان القيمة الاولى المحسوبة لنسبة الامكان (LR) في العمود الثالث تزيد عن القيمة الحرجة المناظرة لها في العمود الثاني عند مستوى دلالة 5%ومن ثم يرفض فرض العدم القائل بعدم وجود اي متجهة للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ونقبل الفرض البديل بوجود (4) متجهات على الاقل للتكامل المشترك . وبالتالي يوجود تكامل مشترك بين جميع متغيرات النموذج مما يعني انها مستقرة وهذا يعني انها في الاجل الطويل سوف تسلك سلوك متشابهاً انظر الملحق رقم (7).

الكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد هنالك عدة طرق من اهمها:

1-مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة :

حيث يتم وفقاً لهذه الطريقة فحص المصفوفة التي تقييم معاملات الارتباط البسيطة بين كل المتغيرات المستغلة حيث يقارن معامل التحديد مع الارتباطات الجزئية فاذا كان معامل التحديد مرتفعاً والارتباطات الجزئية منخفضة فان ذلك مؤشر لوجود مشكلة الارتباط الخطي والا فلا . [1]

تكوين مصفوفة الارتباطات الجزئية للمتغيرات المستقلة

جدول (4-3) يوضح مصفوفة الارتباطات الجزئية للمتغيرات المستقلة

Pop	M	L	Fdi	Dop	
01.00000	0.589600	0.617433	0.699206	30.86088	Pop
0.589600	1.000000	0.279493	0.112976	80.55045	M
0.617433	0.279493	1.000000	0.578369	0.353517	L
0.699206	0.112976	0.578369	1.000000	0.599202	Fdi
0.860883	0.550458	0.353517	0.599202	1.000000	Dop

[1] – المرجع السابق ،ص 42

المصدر :اعداد الباحث

ويلاحظ من نتائج التحليل هنالك ارتباط خطي بين متغيرين فقط من المتغيرات المستقلة درجة الانفتاح الاقتصادي وحجم السكان بلغت نسبة 86% وهذا يعزى الى ان بيانات درجة الانفتاح الاقتصادي والكيفية التي حسبت بها انظر الى الملحق رقم (8). [1]

2-**تحليل فريش :**

ويستخدم لعلاج المشكلة اعلاه ويقوم هذا التحليل على اجراء انحدار للمتغير التابع مع كل متغير مستغل بشكل منفصل ثم اختبار نتائجها على اساس معيار النظرية الاقتصادية والمعيار الاحصائي لاختبار افضلها ، ثم يتم بعد ذلك الادخال بشكل تدريجي متغيرات اضافية. ويصنف المتغير الجديد الذي اضيف الى الدالة اما بأنه متغير مهم او متغير زائد او متغير غير مرغوب فيه ، وذلك استناداً على ما يحدثه هذا المتغير من اثر على قيمة معامل التحديد وحجم اشارات ثوابت الدالة وذلك كما يلي:

-اذا حسن المتغير الجديد من قيمة معامل التحديد دون أن يؤثر علي حجم واشارات الثوابت يقال ان المتغير مهم ويبقى في الدالة كمتغير مستقل.

-اذا لم يحسن من معامل التحديد ولم يؤثر بشكل واضح في قيم الثوابت اعتبر متغير غير ضروري فيجب الا يدخل في المعادلة

-اذا اثر تأثير كبير في اشارات وقيم الثوابت اعتبر متغير غير مرغوب فيه وبالتالي فان ذلك يعتبر مؤشراً على ان الارتباط الخطي مشكلة خطيرة وهذا يعني باننا يجب ان نرفض المتغير غير المرغوب فيه فاذا فعلنا ذلك نكون قد تجاهلنا واهملنا معلومات قيمة تساعدنا في التوصيف الحقيقي للعلاقة اكثر تعقيداً مع الطريقة التجريبية المقترحة [2] وبناءاً على ذلك فقد تم استبعاد متغير من النموذج و هو الانفتاح الاقتصادي بسبب انه متغير غير مرغوب فيها . واصبحت اربعة متغيرات مستغلة فقط في النموذج كما هو في المعادلة ادناه انظر الى الملحق رقم (9)

[1] - المصدر :الباحث من نتائج التحليل

[2] - طارق محمد الرشيد، وسامية محمود،سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج E-views ، مرجع سابق ، ص ص51-52

تقدير النموذج:

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير معادلة الانحدار

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 L + \beta_2 FDI + \beta_3 M + \beta_4 POP + U$$

نموذج الدراسة المقدر:

$$Gdp = -1146377 + .35L + 877.8Fdi - 29.24M + 501.4Pop$$

نتائج تقدير المعادلة من الجدول (4-4) نتائج تقدير النموذج:

جدول (4-4) يوضح نتائج التقدير للنموذج

5	4	3	2	1
القيمةالاحتمالية-pro(t test statistic)	T المحسوبة	الخطأ المعياري	المعالم	المتغيرات
0.0000	-9.419824	1216984	-1146377	C
0.0016	3.639261	0.095445	0.347349	L
0.0017	3.616043	242.7491	877.7910	Fdi
0.0219	-2.485146	11.76717	-29.24314	M
0.0000	10.04322	47.04322	501.4017	Pop

المصدر:اعداد الباحث من نتائج التحليل

$R^2 = 0.97$ Prob (F-statistic=0.000000)

$R^{-2} = 0.96$

Obs*R-squared=0.888 DW=1.56

4-1-3 تقييم معلمات النموذج:

هنالك ثلاثة معايير تستخدم في تقييم نتائج التقدير القياسي وهي:

1- المعيار الاقتصادي 2- المعيار الاحصائي3- المعيار القياسي

اولاً: تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:-

أ-العمود رقم (1) يشتمل على المتغيرات وهي الثابت والمتغيرات التفسيرية

ب-العمود رقم(2) يحتوى على تقديرات معالم المعادلة حيث يتضح فيه معلمة الثابت تساوي (11463778-) وهي سالبه مما يدل على ان معدل النمو السكاني ينمو بصورة اكبر من معدل النمو الاقتصادي الذي تم قياسه بالناتج المحلي الاجمالي. معامل القوى العاملة يساوي (0.35) الاشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية مابين القوى العاملة والنمو الاقتصادي وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية. وقيمة معامل التقدم التكنولوجي الذي تم قياسه بحجم الاستثمار الاجنبي المباشر تساوي (877.8) وهذه القيمة الموجبة تعني وجود علاقة طردية مابين التقدم التكنولوجي ومعدل النمو الاقتصادي وايضاً تتفق مع المعيار الاقتصادي . اما معامل الهجرة الدولية يساوي(29.24-) اشارة السالب تعني وجود علاقة عكسية ما بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي وهي تتفق مع المعيار الاقتصادي ايضاً .اما معامل حجم السكان (501.4) الاشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية ما بين حجم السكان والنمو الاقتصادي وهذا ايضاً مايتفق مع المعيار الاقتصادي .

ج-العمود رقم (3) يضم الاخطاء المعيارية وهي عبارة عن انحراف تقدير المعلمة عن القيمة الحقيقة لها،فكلما صغر الانحراف المعياري للمعلمة المعينة كلما دل ذلك علي دقة تقديرها

ثانياً: تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الاحصائي:-

1- اسفل الجدول رقم(4-4) يظهر اختبار F و تستخدم للكشف عن معنوية الانحدار ككل حيث بلغت قيمة F= 169.75 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000000=Prob(F-statistic) وهي اقل من 5% مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن الانحدار ككل معنوي وهذه دلالة على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة(POP، M، FDI ،L) والمتغير التابع(GDP) .

2-العمود رقم (4) يظهر قيم t المحسوبة لتقديرات معالم النموذج حيث t المحسوبة لمعلمة الثابت تساوي(9.42-) ولتقديرات معالم المتغيرات التفسيرية (3.64)،(3.62)،(2.49-)،(10.66) فهي علي الترتيب.

3-العمود رقم (5) يمثل القيم الاحتمالية Prob(T-Test Statistic) لمعالم النموذج والتي يتم من خلالها تحديد ما اذا كانت المعلمة معنوية احصائياً ام لا ومن نتائج التحليل يتضح ان معلمة الثابت معنوية حيث بلغت(0.0000) وهي اقل من 0.05 مما يعني ان الثابت معنوي كما بلغت القيمة الاحتمالية لمعامل القوى العاملة (0.0016) وهي قيمة اقل من 0.05 وعليه يصبح معامل القوى العاملة معنوي لوجود علاقة سببية بين القوى العاملة والنمو الاقتصادي وبلغت القيمة الاحتمالية لمعامل التقدم التكنلوجي الذي تم قياسه بالاستثمار الاجنبي المباشر (0.0017) وهي قيمة اقل من

0.05 وعليه يصبح معامل التقدم التكنولوجي معنوي لوجود علاقة سببية مابين التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي وبلغت القيمة الاحتمالية ايضاً لمعامل الهجرة الدولية (0.0219) وهي اقل من0.05 وعليه يصبح معامل الهجرة الدولية معنوي كما بلغت القيمة الاحتمالية لمعامل حجم السكان (0.000) وهي اقل من0.05 وعليه يصبح معامل حجم السكان معنوي مما يعني وجود علاقة سببية بين حجم السكان والنمو الاقتصادي وهذا يعني ان جميع المتغيرات التفسيرية لها تأثير معنوي علي معدل النمو الاقتصادي .

4- يظهر اسفل الجدول(4-4) ايضاً معامل التحديد (R^2) ويستخدم لقياس القدرة التفسيرية لنموذج ومن الجدول يتضح انه يساوي (0.97)=R^2 وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة (POP ، M ، L،FDI) .

استطاعت ان تفسر بنسبة 97 % من التغيرات التي تطرأ علي المتغير التابع(GDP) والباقي قدر3 % يعود الى المتغير العشوائي(u) (المتغيرات غير المضمنة في النموذج).

ونظراً لأن معامل التحديد دائما يبالغ في حقيقة تأثير المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع لذلك من الافضل ان يتم استخدام معامل التحديد المعدل(Adjusted R^2) ويرمز له بالرمزR^{-2} ويساوي 0.96 .

وهو يستخدم لنفس الغرض اعلاه ولكنه ادق منه. وهذا يدل على جودة توفيق النموذج وعليه يعتبر النموذج قد اجتاز المعيار الاحصائي.

ثالثاً : تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار القياسي:-

- اسفل الجدول(4-4) تظهر بعض الاختبارات القياسية تفاصيلها كالاتي:

-اختبار دربن واطسون (DW) يستخدم للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي او اخطاء النموذج وهو يساوي(1.56) وبالرجوع الى القيمة الجدولية التي تتراوح ما بين (1.5الي2.5) يلاحظ انها تقترب من القيمة المعيارية مما يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي انظر الى الملحق رقم (10).

-اختبار وايت وهو يستخدم للكشف عن مشكلة اختلاف التباين والتي قل ما نجدها في بيانات السلاسل الزمنية ، فمن قيمة الاختبار (0.888)=OPs*R-squared وهي اكبر من 5%مما يدعو الى رفض الفرض البديل وقبول فرض العدم القائل بعدم وجود مشكلة اختلاف تباين كما في الملحق رقم (11). وهذا يعني اجتياز المعيار القياسي.

وعليه يعتبر النموذج قد اجتاز المعايير الاقتصادية والاحصائية والقياسية على الترتيب .[1]

4-1-4 اختبار مقدرة النموذج على التنبوء:

التنبوء باستخدام نماذج الانحدار Forecasting with Regression models

يعتبر التنبوء احد الاهداف المهمة في الاقتصاد القياسي اذ بموجبه يتم التعرف على مسار الظاهرة في المستقبل ليساعد في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وهو تنبوء مشروط بصحة القيم التي تأخذها المتغيرات التفسيرية في فترة التنبوء وبالتالي دقة التنبوء تعتمد على دقة وشمول البيانات وقبل استخدام النموذج في عملية التنبوء ينبقي اختبار مقدرته التنبؤية ففي كثير من الاحيان قد يكون النموذج ذو معنى اقتصادي واحصائي ومقبولاً من الناحية القياسية بالنسبة للفترة التي أخذت فيها العينة ألا أنه قد لايكون ملائماً للتنبوء بسبب التغيرات السريعة في المعالم الهيكلية للعلاقات في الواقع ولهذا فأنه من الاهمية أن يقوم الباحث بأختبار مقدرة النموذج القياسية على التنبوء وعلى المستوى التطبيقي توجد عدة اختبارات تستخدم لتحقيق هذا الهدف ولكن سوف نختصر الحديث على اهمها : **وهو معامل عدم التساوي ل ثايل**

لقد اقترح H-Theil لقياس دقة التنبوء التي يتم الحصول عليها من النموذج القياسي

$$T=\sqrt{\Sigma(df-da)^2 / \Sigma da^2}$$

ويتضح من المعادلة مايلي :

1- اذا كان التغير المتوقع (df) يساوي التغير الفعلي (da) فان قيمة T تساوي الصفر (T=Zero)

2-اذا كان التغير المتوقع (df) يساوي الصفر فان قيمة T تساوي الواحد(T=1) وهذا يشير للحالة التي يتوقع فيها بأن المتغير التابع سوف يكون ثابت عبر الزمن.

3-كلما ذادت قيمة T عن الواحد كلما دل ذلك على انخفاض مقدرة النموذج علي التنبوء[2]

ويتضح من نتائج تقدير الاختبار ان قيمة Theil Inequality coefficient تساوي(0.097) وهي قيمة تقترب من الصفر وعليه يكون هنالك مقدرة عالية جداً للنموذج على التنبوء انظر الملحق رقم (12) وبالتالي يمكننا ان نتنبأ بمعدلات النمو خلال الفترة المستقبلية .

---

[1] - المصدر: تحليل الباحث من نتائج التقدير

[2] - طارق محمد الرشيد، وسامية محمود،سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج E-views ، مرجع سابق ، ص ص18-21

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

1- توجد علاقة طردية بين القوى العاملة (L) والنمو الاقتصادي الذي تم قياسه بالناتج المحلي الاجمالي(Gdp) وهذا ما اكدته الدراسة ان قيمة معامل القوى العاملة موجب والقيمة الاحتمالية لها اقل من 0.05 وبالتالي رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوى العاملة والنمو الاقتصادي.

2-توجد علاقة طردية بين مستوى التكنولوجيا الذي تم قياسه بالاستثمار الاجنبي(Fdi) والنمو الاقتصادي وهذا ما اكدته الدراسة ان قيمة معامل مستوى التكنولوجيا موجب والقيمة الاحتمالية له اقل من 0.05 مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض الفرض البديل القائل بان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التكنولوجيا والنمو الاقتصادي.

3-توجد علاقة عكسية بين الهجرة الدولية (M) والنمو الاقتصادي وهذا ما اكدته الدراسة ان معامل الهجرة الدولية سالب والقيمة الاحتمالية اقل من 0.05 وبالتالي رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي.

4-توجد علاقة طردية بين حجم السكان(Pop) والنمو الاقتصادي وهذا ما اكدته الدراسة ان قيمة معامل السكان موجب والقيمة الاحتمالية له اقل من0.05 مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السكان والنمو الاقتصادي.

5-تؤكد نتائج الدراسة بان المتغيرات المستقلة في النموذج تؤثر على النمو الاقتصادي حيث ان قيمة معامل التحديد تساوي 0.96 وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تؤثر في المتغير التابع بنسبة 96% والباقي قدره 4% عبارة عن اثر المتغيرات العشوائية غير المضمنة في النموذج.

2-توصلت الدراسة من نتائج الاختبار ان جميع معالم النموذج معتمدة احصائياًعند مستوى معنوية 5%وبالتالي لها تأثير مهم على النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة .

توصيات الدراسة :

1- العمل على توفير قاعدة بيانات تعين الباحث والدارسين

2-يجب اعداد كوادر مدربة ومؤهلة في مجال المسح الاحصائي والتعداد السكاني لتجنب مشكلة اختلاف البيانات التي تختلف باختلاف المصادر التي تم الحصول منها على البيانات .

3-تحسين النظام التعليمي وتجويد نوعيته ليتمكن العمال من سهولة التعليم والتدريب خاصة التعليم الفني ومواكبة سوق العمل.

4-تحسين المستويات المعيشية عن طريق رفع الاجور والمرتبات لتقليل من حدة الهجرة الى الخارج

5-الاهتمام بالصناعات الصغيرة وعدم تصدير منتجات القطاع الزراعي في صورة اولية وتوفير التقنية الملائمة لها.

6-الاصلاح المؤسسي وتوطين التكنولوجيا في السودان

7-تحقيق معدلات نمو عالية ومستمرة ويتطلب ذلك رفع معدلات الادخار والاستثمار المحلي حتى تتفادى الدولة مشكلة الدين الخارجي .

8- العمل على استقرار سعر الصرف وبالتالي اسقرار الاقتصاد وجذب الاستثمار ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي

الدراسات المستقبلية:

1-توصي الدراسة بعمل دراسة عن محددات النمو الاقتصادي باستخدام معادلات آنية بدلاً من المعادلة الواحدة لان المتغيرات الاقتصادية تؤثر وتتأثر ببعضها البعض لذلك من الافضل استخدام معادلات انية.

2-توصي الدراسة بالتنبوء لمحددات النمو الاقتصادي بما سيكون عليها المستقبل لان النموذج اظهر مقدرة تفسيرية عالية .

قائمة المراجع:

اولاً: الكتب:-

1. اوجست سوانينبيرج(ترجمة خالد العامري)، الاقتصاد الكلي،مصر الجيزة،دار الفاروق للاستثمارات، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية .
2. جيمس جوارتيني وريجاد داستروب:ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد(1999م)، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، الرياض ، دار المريخ للنشر .
3. حمدي احمد العناني،سياسات علم الاقتصاد، مصر ،المكتبة المصرية ومكتبة عين شمس .
4. طارق محمد الرشيد وسامية محمد،سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامجE-views ،الخرطوم، بدون ناشر .
5. طارق محمد الرشيد، المرشد (2005م) في الاقتصاد القياسي التطبيقي(السودان جي تاون للنشر) .
6. عبد القادرمحمد عبد القادر عطية(2000م)، الحديث في الاقتصاد القياسي، بين النظرية والتطبيق، مصر، الدار الجامعية ، الطبعة الثانية .
7. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى(2001م)،منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان ، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة
8. عثمان ابراهيم السيد(2005م)، الاقتصاد السوداني، الخرطوم،دار جامعة القران الكريم للطباعة ، الطبعة الثانية2002 م اعادة الطبعة .
9. فايز بن ابراهيم الحبيب (2007م)، مبادئ الاقتصادي الكلي ،الرياض ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر،الطبعة الثانية .
10. مايكل ابدجمان(تعريب محمدابراهيم منصور)،(1995م)، الاقتصاد الكلي ،بين النظرية والسياسة ، عنيزة،الطبعة الثانية .
11. محمد عبد العزيز عجمية ، واخرون(2010م)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق،مصر، الدار الجامعية –الاسكندرية، الطبعة الثانية .
12. محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف(2000م)، التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية ،مصر،(قسم الاقتصاد-كلية التجارة – جامعة الاسكندرية) .
13. محمد ناجي حسن خليفه (2001م)،النمو الاقتصادي ،بين النظرية والمفهوم،القاهرة ، دار القاهرة للنشر .

14. مدحت محمد القرشي (2007م) التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات ،عمان، دار وائل للنشر .
15. ميشيل تودارو،(ترجمة حسن حسين ومحمود حامد محمود)،(2006م)، التنمية الاقتصادية ،الرياض،دار المريخ للنشر .

ثانياً:الرسائل والبحوث العلمية :-

1. ابتسام الطيب الجاك(2012م)، اثر رأس البشري في النمو الاقتصادي في الفترة من(1970-2005م) رسالة ماجستير غير منشورة ،الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
2. ابراهيم حسين بدر الذين(2013م)،محددات النمو الاقتصادي في الاجل الطويل،في الفترة من(1970-2005م) رسالة دكتورة غير منشورة ،الخرطوم ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
3. رعاد علي (2006م)،ما الذي يفسر النمو الاقتصادي ،في الفترة من(1970-2000م)ن رسالة دكتواره غير منشورة ،جامعة الجزائر .
4. عابد بن عابد العبدلي (2005م) ،تقدير اثر الصادرات علي النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية،دراسة دكتواره منشوره، مركز صالح عبد الله للاقتصاد الاسلامي ،جامعة الازهر ، السنة التاسعة ،عدد27 .
5. عماد الدين احمد المصبح(2008م)، محددات النمو الاقتصادي ،رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة دمشق .
6. عيسى شحدة المغربي(2014م)،الانفتاح الاقتصادي واثره علي النمو الاقتصادي، في الفترة من (1990-2012م)، رسالة دكتواره غير منشورة، الجامعة الاردنية .
7. مروة نبيل محمد سويلم(2007م) ،التكنولوجيا كأحد محددات النمو الاقتصادي بالاشارة الي الدول النامية ،رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،مصر .
8. مياده رشاد محمد شبلاق(2014م)، محددات انتاجية راس المال البشري في الفترة من(1994-2012م) ، رسالة ماجستيرغير منشورة,فلسطين ،جامعة الازهر بغزة .
9. وعيل ميلود (2014م)، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها ،حالة الجزائر، مصر ، السعودية،في الفترة من 1990-2010م،رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسيير، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر .

التقارير:

1.التقاريرالسنوية لبنك السودان للإعوام 2007م، 2008م، 2009م، 2010م .

2.تقارير وزارة العمل والهجرة تعدادات 1983م، 1993م،2003م، 2008م .

3.العروض الاقتصادية لوزارة المالية والاقتصاد الوطني ، 1997م ، 2000م ،2003م،2006م ،2009م .

ملحق رقم (1):اختبار استقرار الناتج المحلي الاجمالي في الفرق الثاني

ADF Test Statistic	-6.241912	1% Critical Value*	-3.7667
		5% Critical Value	-3.0038
		10% Critical Value	-2.6417

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDP,3)

Method: Least Squares

Date: 07/24/15 Time: 21:47

Sample(adjusted): 1989 2010

Included observations: 22 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1),2)	-2.310979	0.370236	-6.241912	0.0000
D(GDP(-1),3)	0.464119	0.211661	2.192750	0.0410
C	143421.7	246216.8	0.582502	0.5671

R-squared	0.825198	Mean dependent var	79293.73
Adjusted R-squared	0.806797	S.D. dependent var	2620934.
S.E. of regression	1152026.	Akaike info criterion	30.87807
Sum squared resid	2.52E+13	Schwarz criterion	31.02685
Log likelihood	-336.6587	F-statistic	44.84711
Durbin-Watson stat	2.255903	Prob(F-statistic)	0.000000

ملحق رقم (2):اختبار استقرار القوى العاملة في الفرق الاول

ADF Test Statistic	−3.330232	1% Critical Value*	−3.7497
		5% Critical Value	−2.9969
		10% Critical Value	−2.6381

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey−Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(L,2)

Method: Least Squares

Date: 07/24/15 Time: 21:48

Sample(adjusted): 1988 2010

Included observations: 23 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t−Statistic	Prob.
D(L(−1))	−1.068574	0.320871	−3.330232	0.0033
D(L(−1),2)	0.033984	0.223240	0.152230	0.8805
C	382166.1	382253.3	0.999772	0.3294
R−squared	0.517565	Mean dependent var		4628.652
Adjusted R−squared	0.469321	S.D. dependent var		2404667.
S.E. of regression	1751744.	Akaike info criterion		31.71123
Sum squared resid	6.14E+13	Schwarz criterion		31.85934
Log likelihood	−361.6791	F−statistic		10.72817
Durbin−Watson stat	2.002388	Prob(F−statistic)		0.000683

ملحق رقم (3):اختبار مستوى التقنية (التكنولوجيا) في الفرق الاول

ADF Test Statistic	−3.822347	1% Critical Value*	−3.7497
		5% Critical Value	−2.9969
		10% Critical Value	−2.6381

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey−Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(FDI,2)

Method: Least Squares

Date: 07/24/15 Time: 21:49

Sample(adjusted): 1988 2010

Included observations: 23 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t−Statistic	Prob.
D(FDI(−1))	−1.404284	0.367388	−3.822347	0.0011
D(FDI(−1),2)	0.057611	0.228009	0.252670	0.8031
C	120.1683	172.2442	0.697662	0.4934

R−squared	0.664959	Mean dependent var	12.03570
Adjusted R−squared	0.631455	S.D. dependent var	1333.876
S.E. of regression	809.7685	Akaike info criterion	16.35248
Sum squared resid	13114501	Schwarz criterion	16.50059
Log likelihood	−185.0535	F−statistic	19.84706
Durbin−Watson stat	2.025555	Prob(F−statistic)	0.000018

ملحق رقم (4):اختبار استقرار الهجرة الخارجية في الفرق الاول

ADF Test Statistic	−5.657962	1%	Critical Value*	−3.7497
		5%	Critical Value	−2.9969
		10%	Critical Value	−2.6381

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey−Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(M,2)

Method: Least Squares

Date: 07/24/15 Time: 21:50

Sample(adjusted): 1988 2010

Included observations: 23 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t−Statistic	Prob.
D(M(−1))	−2.353998	0.416051	−5.657962	0.0000
D(M(−1),2)	0.540177	0.243095	2.222084	0.0380
C	3644.521	4280.810	0.851362	0.4046
R−squared	0.746936	Mean dependent var		3073.783
Adjusted R−squared	0.721629	S.D. dependent var		38879.27
S.E. of regression	20513.04	Akaike info criterion		22.81662
Sum squared resid	8.42E+09	Schwarz criterion		22.96472
Log likelihood	−259.3911	F−statistic		29.51562
Durbin−Watson stat	1.436132	Prob(F−statistic)		0.000001

ملحق رقم (5):اختبار استقرار حجم السكان في المستوى

ADF Test Statistic	3.484469	1% Critical Value*		-3.7343
		5% Critical Value		-2.9907
		10% Critical Value		-2.6348

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(POP)

Method: Least Squares

Date: 07/24/15 Time: 21:51

Sample(adjusted): 1987 2010

Included observations: 24 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POP(-1)	0.042373	0.012160	3.484469	0.0022
D(POP(-1))	0.002924	0.234238	0.012483	0.9902
C	-369.4680	250.3119	-1.476030	0.1548

R-squared	0.581018	Mean dependent var	881.7500
Adjusted R-squared	0.541115	S.D. dependent var	337.2887
S.E. of regression	228.4830	Akaike info criterion	13.81727
Sum squared resid	1096294.	Schwarz criterion	13.96453
Log likelihood	-162.8072	F-statistic	14.56072
Durbin-Watson stat	1.961960	Prob(F-statistic)	0.000108

ملحق رقم (6):اختبار استقرار درجة الانفتاح الاقتصادي في الفرق الاول

ADF Test Statistic	3.48088336846	1% Critical Value*	3.74971904466
		5% Critical Value	2.99694676255
		10% Critical Value	2.63809059473

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DOP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/25/15 Time: 22:07
Sample(adjusted): 1988 2010
Included observations: 23 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DOP(-1))	-1.09025320624	0.313211645101	-3.48088336846	0.00235713926046
D(DOP(-1),2)	-0.0932406995003	0.206066032269	-0.452479714748	0.655793183788
C	0.850062971035	0.853739419384	0.995693711377	0.331293916403

R-squared	0.655545896894	Mean dependent var	0.263608695652
Adjusted R-squared	0.621100486584	S.D. dependent var	6.47451259815
S.E. of regression	3.98537419119	Akaike info criterion	5.72424710476
Sum squared resid	317.664148876	Schwarz criterion	5.87235504597
Log likelihood	-62.8288417048	F-statistic	19.0314439858
Durbin-Watson stat	1.80697082432	Prob(F-statistic)	2.35133021121e-05

ملحق رقم (7):اختبار التكامل المشترك

Date: 07/24/15 Time: 22:54
Sample: 1985 2010
Included observations: 24
Test assumption:
Linear
deterministic
trend in the data
Series: ACCK DOP FDI L M POP GDP
Lags interval: 1 to 1

Eigenvalue	*Likelihood Ratio*	*5 Percent Critical Value*	*1 Percent Critical Value*	*Hypothesized No. of CE(s)*
0.992373	*293.7430*	*124.24*	*133.57*	*None **
0.957120	*176.7167*	*94.15*	*103.18*	*At most 1 **
0.844964	*101.1323*	*68.52*	*76.07*	*At most 2 **
0.656737	*56.39397*	*47.21*	*54.46*	*At most 3 **
0.540185	*30.73176*	*29.68*	*35.65*	*At most 4 *
0.381637	*12.08543*	*15.41*	*20.04*	*At most 5*
0.022620	*0.549123*	*3.76*	*6.65*	*At most 6*

**(**) denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level*
L.R. test indicates 5 cointegrating equation(s) at 5% significance level
Unnormalized Cointegrating Coefficients:

ACCK	*DOP*	*FDI*	*L*	*M*	*POP*	*GDP*
1.87E-08	*0.008285*	*-0.000327*	*5.86E-08*	*5.01E-06*	*-4.69E-05*	*1.61E-08*
2.86E-08	*0.053445*	*0.000239*	*-1.04E-08*	*1.05E-05*	*-0.000197*	*2.52E-08*
2.90E-08	*0.080352*	*-6.18E-07*	*1.98E-07*	*-2.41E-05*	*7.13E-05*	*-2.68E-07*
-1.02E-07	*-0.055875*	*-9.69E-05*	*-1.73E-08*	*1.52E-05*	*-0.000119*	*3.39E-07*
8.82E-08	*-0.001946*	*-0.000420*	*-1.19E-07*	*6.37E-06*	*-6.77E-05*	*2.48E-07*
2.96E-08	*-0.002759*	*0.000183*	*6.81E-08*	*2.09E-05*	*-3.48E-05*	*-6.30E-09*
-1.95E-08	*0.044117*	*-0.000107*	*-3.27E-08*	*-6.88E-06*	*2.53E-05*	*-7.08E-08*

Normalized Cointegrating Coefficients: 1 Cointegrating Equation(s)

ACCK	DOP	FDI	L	M	POP	GDP	C
1.000000	443036.7	-17503.60	3.132468	267.7720	-2509.684	0.860506	60346053
	(100586.)	(2406.06)	(0.49794)	(55.0200)	(431.332)	(0.52593)	
Log likelihood	-1722.387						

Normalized Cointegrating Coefficients: 2

Cointegrating Equation(s)

ACCK	DOP	FDI	L	M	POP	GDP	C
1.000000	0.000000	-25535.01	4.218136	236.9388	-1147.827	0.853558	34612523
		(4197.83)	(0.87339)	(80.8751)	(745.568)	(0.73722)	
0.000000	1.000000	0.018128	-2.45E-06	6.96E-05	-0.003074	1.57E-08	58.08442
		(0.00393)	(8.2E-07)	(7.6E-05)	(0.00070)	(6.9E-07)	
Log likelihood	-1684.595						

Normalized Cointegrating Coefficients: 3 Cointegrating Equation(s)

ACCK	DOP	FDI	L	M	POP	GDP	C
1.000000	0.000000	0.000000	-5.476907	1540.228	-13666.77	11.32983	3.31E+08
			(2.45524)	(706.306)	(6524.38)	(5.46953)	
0.000000	1.000000	0.000000	4.43E-06	-0.000856	0.005814	-7.42E-06	-152.1641
			(1.5E-06)	(0.00044)	(0.00403)	(3.4E-06)	
0.000000	0.000000	1.000000	-0.000380	0.051039	-0.490266	0.000410	11597.94
			(0.00010)	(0.02967)	(0.27403)	(0.00023)	
Log likelihood	-1662.225						

Normalized Cointegrating Coefficients: 4 Cointegrating Equation(s)

ACCK	DOP	FDI	L	M	POP	GDP	C	
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	-399.2694	4844.118	-5.444057	-1.15E+08	
				(241.286)	(2175.20)	(1.87160)		
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000714	-0.009167	6.15E-06	208.9845	
				(0.00025)	(0.00222)	(1.9E-06)		
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	-0.083413	0.792967	-0.000753	-19338.54	
				(0.02237)	(0.20168)	(0.00017)		
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	-354.1227	3379.807	-3.062658	-81481177	
				(90.6113)	(816.865)	(0.70285)		
Log likelihood	-1649.394							

NormalizedCointegrating Coefficients: 5 Cointegrating Equation(s)

ACCK	DOP	FDI	L	M	POP	GDP	C
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	2249.143	-6.153317	-43248197
					(1243.48)	(4.07340)	
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	-0.004527	7.42E-06	79.79456
					(0.00173)	(5.7E-06)	
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.250842	-0.000901	-4244.425
					(0.18449)	(0.00060)	
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	1078.254	-3.691720	-17400208
					(732.179)	(2.39847)	
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	-6.499308	-0.001776	180957.0
					(2.11815)	(0.00694)	
Log likelihood	-1640.071						

Normalized Cointegrating Coefficients: 6 Cointegrating Equation(s)

ACCK	DOP	FDI	L	M	POP	GDP	C
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	8.865708	-38210447

						(12.4057)	
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	-2.28E-05	69.65563
						(2.7E-05)	
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000774	-3682.575
						(0.00122)	
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	3.508503	-14985077
						(5.43278)	
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	-0.045177	166399.5
						(0.05427)	
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	-0.006678	-2239.853
Log likelihood	-1634.303						

Date: 07/24/15 Time: 22:57
Sample: 1985 2010
Included observations: 24
Test assumption: Linear deterministic trend in the data
Series: FDI L M POP GDP
Lags interval: 1 to 1

Eigenvalue	*Likelihood Ratio*	*5 Percent Critical Value*	*1 Percent Critical Value*	*Hypothesized No. of CE(s)*
0.969842	*161.9770*	*68.52*	*76.07*	*None ** *
0.905916	*77.94554*	*47.21*	*54.46*	*At most 1 ** *
0.485561	*21.21987*	*29.68*	*35.65*	*At most 2*
0.183997	*5.267612*	*15.41*	*20.04*	*At most 3*
0.016017	*0.387524*	*3.76*	*6.65*	*At most 4*

**(**) denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level*
L.R. test indicates 2 cointegrating equation(s) at 5% significance level
Unnormalized Cointegrating Coefficients:

FDI	*L*	*M*	*POP*	*GDP*
-0.000315	*7.14E-08*	*6.08E-06*	*-4.35E-05*	*3.32E-08*
0.000195	*-1.08E-07*	*2.01E-05*	*-0.000189*	*1.42E-07*
-0.000381	*-7.88E-08*	*-2.78E-06*	*-8.95E-05*	*2.62E-07*
0.000140	*7.74E-08*	*-1.17E-05*	*1.22E-05*	*-9.69E-08*
-0.000209	*-1.12E-07*	*-1.62E-05*	*8.84E-05*	*-5.16E-08*

Normalized Cointegrating Coefficients: 1

Cointegrating Equation(s)					
FDI	*L*	*M*	*POP*	*GDP*	*C*
1.000000	*-0.000226*	*-0.019283*	*0.137834*	*-0.000105*	*-3660.616*
	(3.0E-05)	*(0.00389)*	*(0.02840)*	*(3.4E-05)*	
Log likelihood	*-1287.161*				

Normalized Cointegrating Coefficients: 2 Cointegrating Equation(s)					
FDI	*L*	*M*	*POP*	*GDP*	*C*
1.000000	*0.000000*	*-0.103349*	*0.900161*	*-0.000677*	*-22449.28*
		(0.03355)	*(0.27560)*	*(0.00017)*	
0.000000	*1.000000*	*-371.2063*	*3366.196*	*-2.525763*	*-82964841*
		(120.297)	*(988.286)*	*(0.59400)*	
Log likelihood	*-1258.798*				

Normalized Cointegrating Coefficients: 3 Cointegrating Equation(s)					
FDI	*L*	*M*	*POP*	*GDP*	*C*
1.000000	*0.000000*	*0.000000*	*0.149507*	*-0.000395*	*-3319.563*
			(0.05067)	*(8.7E-05)*	
0.000000	*1.000000*	*0.000000*	*670.0091*	*-1.512597*	*-14255029*
			(183.615)	*(0.31349)*	
0.000000	*0.000000*	*1.000000*	*-7.263311*	*0.002729*	*185098.7*
			(0.66308)	*(0.00113)*	
Log likelihood	*-1250.822*				

Normalized Cointegrating Coefficients: 4 Cointegrating Equation(s)					
FDI	*L*	*M*	*POP*	*GDP*	*C*
1.000000	*0.000000*	*0.000000*	*0.000000*	*-0.000285*	*636.0722*
				(1.0E-04)	
0.000000	*1.000000*	*0.000000*	*0.000000*	*-1.017314*	*3471965.*
				(0.42569)	
0.000000	*0.000000*	*1.000000*	*0.000000*	*-0.002640*	*-7072.854*
				(0.00462)	
0.000000	*0.000000*	*0.000000*	*1.000000*	*-0.000739*	*-26457.84*
				(0.00062)	
Log likelihood	*-1248.382*				

Date: 11/21/15 Time: 16:43
Sample: 1985 2010
Included observations: 24
Test assumption:
Linear deterministic trend in the data
Series: DOP POP FDI GDP L M
Lags interval: 1 to 1

	Hypothesized No. of CE(s)	1 Percent Critical Value	5 Percent Critical Value	Likelihood Ratio	Eigenvalue
None **		103.18	94.15	198.4490	0.969059
At most 1 **		76.07	68.52	115.0328	0.857352
At most 2 **		54.46	47.21	68.29571	0.764815
At most 3 *		35.65	29.68	33.55850	0.638908
At most 4		20.04	15.41	9.111570	0.287871
At most 5		6.65	3.76	0.963647	0.039357

*(**) denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level
L.R. test indicates 4 cointegrating equation(s) at 5% significance level

Unnormalized Cointegrating Coefficients:

M	L	GDP	FDI	POP	DOP
8.81E-08	8.62E-08	-3.83E-08	-0.000315	2.10E-06	-0.001744
-3.21E-05	1.83E-07	-3.61E-07	9.93E-05	1.62E-05	0.065318
-4.59E-06	-2.19E-08	-1.66E-07	0.000253	1.12E-06	0.020387
1.17E-05	6.44E-08	1.12E-07	6.88E-05	-1.86E-05	0.037863
1.28E-05	1.04E-07	-1.53E-07	0.000356	3.53E-06	-0.000920
5.56E-06	4.03E-08	6.34E-08	0.000135	-1.76E-06	-0.048146

Normalized Cointegrating Coefficients: 1 Cointegrating Equation(s)

C	M	L	GDP	FDI	POP	DOP
182.0219	-5.05E-05	-4.94E-05	2.19E-05	0.180655	-0.001205	1.000000
	(0.00072)	(9.8E-05)	(4.9E-05)	(0.34539)	(0.00247)	
					-1421.959	Log likelihood

Normalized Cointegrating Coefficients: 2 Cointegrating Equation(s)

C	M	L	GDP	FDI	POP	DOP
-25.18656	-0.000416	-6.10E-06	-8.46E-07	0.032078	0.000000	1.000000
	(0.00011)	(3.7E-06)	(9.7E-07)	(0.01429)		
-171962.3	-0.303109	0.035935	-0.018913	-123.3038	1.000000	0.000000
	(0.43290)	(0.01422)	(0.00375)	(55.3800)		
					-1398.591	Log likelihood

Normalized Cointegrating Coefficients: 3 Cointegrating Equation(s)

C	M	L	GDP	FDI	POP	DOP
40.68085	9.99E-05	1.49E-06	-1.64E-05	0.000000	0.000000	1.000000
	(0.00063)	(3.9E-06)	(2.4E-05)			
-425149.1	-2.285003	0.006753	0.040819	0.000000	1.000000	0.000000
	(2.43294)	(0.01517)	(0.09454)			
-2053.358	-0.016073	-0.000237	0.000484	1.000000	0.000000	0.000000
	(0.02137)	(0.00013)	(0.00083)			
					-1381.222	Log likelihood

Normalized Cointegrating Coefficients: 4 Cointegrating Equation(s)

C	M	L	GDP	FDI	POP	DOP
-20.56928	-0.000277	3.18E-06	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000
	(6.3E-05)	(1.1E-06)				
-272560.5	-1.347291	0.002552	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000
	(0.23162)	(0.00417)				
-242.4928	-0.004945	-0.000287	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000
	(0.00228)	(4.1E-05)				
-3738152.	-22.97228	0.102927	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
	(18.6071)	(0.33536)				
					-1368.999	Log likelihood

Normalized Cointegrating Coefficients: 5 Cointegrating Equation(s)

C	M	L	GDP	FDI	POP	DOP
-14.33049	-0.000506	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000
	(0.00012)					
-267547.2	-1.531431	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000
	(0.31002)					
-805.4194	0.015732	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000
	(0.01116)					
-3535939.	-30.39967	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
	(24.8315)					
-1964634.	72.16198	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
	(40.4219)					
					-1364.925	Log likelihood

ملحق رقم (8):اختبار يوضح مصفوفة الارتباطات الجزئية:

	POP	M	L	FDI
POP	1.000000	0.589600	0.617433	0.699206
M	0.589600	1.000000	0.279493	0.112976
L	0.617433	0.279493	1.000000	0.578369
FDI	0.699206	0.112976	0.578369	1.000000

ملحق رقم (9):اختبار يوضح تحليل فريش :

1-الناتج المحلي الاجمالي دالة في القوى العاملة :

Dependent Variable: GDP

Date: 07/24/15 Time: 22:11

Sample: 1985 2010

Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3055286.	696382.8	4.387365	0.0002
L	1.409935	0.252081	5.593190	0.0000

R-squared	0.565876	Mean dependent var	4382925.
Adjusted R-squared	0.547788	S.D. dependent var	4964147.
S.E. of regression	3338226.	Akaike info criterion	32.95358
Sum squared resid	2.67E+14	Schwarz criterion	33.05036
Log likelihood	-426.3966	F-statistic	31.28378
Durbin-Watson stat	0.477565	Prob(F-statistic)	0.000009

2-الناتج المحلي دالة في حجم السكان:

Dependent Variable: GDP

Method: Least Squares

Date: 07/24/15 Time: 22:12

Sample: 1985 2010

Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-16778917	1532453.	-10.94906	0.0000
POP	714.1207	50.53397	14.13150	0.0000

R-squared	0.892713	Mean dependent var	4382925.
Adjusted R-squared	0.888243	S.D. dependent var	4964147.
S.E. of regression	1659520.	Akaike info criterion	31.55576
Sum squared resid	6.61E+13	Schwarz criterion	31.65253
Log likelihood	-408.2249	F-statistic	199.6992
Durbin-Watson stat	0.356324	Prob(F-statistic)	0.000000

3-الناتج المحلي الاجمالي دالة في الاستثمار الاجنبي المباشر:

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 07/24/15 Time: 22:15
Sample: 1985 2010
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2150025.	701317.6	3.065693	0.0053
FDI	3951.093	622.0613	6.351614	0.0000

R-squared	0.626999	Mean dependent var	4382925.
Adjusted R-squared	0.611457	S.D. dependent var	4964147.
S.E. of regression	3094311.	Akaike info criterion	32.80183
Sum squared resid	2.30E+14	Schwarz criterion	32.89861
Log likelihood	-424.4238	F-statistic	40.34300
Durbin-Watson stat	1.093522	Prob(F-statistic)	0.000001

4-الناتج المحلي الاجمالي دالة في الهجرة:

Dependent Variable: GDP
Date: 07/24/15 Time: 22:19
Sample: 1985 2010
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2314972.	1199798.	1.929468	0.0656
M	105.2383	41.39606	2.542230	0.0179

R-squared	0.212157	Mean dependent var	4382925.
Adjusted R-squared	0.179331	S.D. dependent var	4964147.
S.E. of regression	4497061.	Akaike info criterion	33.54955
Sum squared resid	4.85E+14	Schwarz criterion	33.64633
Log likelihood	-434.1441	F-statistic	6.462934
Durbin-Watson stat	0.333564	Prob(F-statistic)	0.017885

5-الناتج المحلي الاجمالي دالة في الانفتاح الاقتصادي:

Dependent Variable: GDP

Method: Least Squares

Date: 07/24/15 Time: 22:26

Sample: 1985 2010

Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5269127.	1637501.	-3.217786	0.0037
DOP	410814.1	64728.30	6.346747	0.0000

R-squared	0.626640	Mean dependent var	4382925.
Adjusted R-squared	0.611084	S.D. dependent var	4964147.
S.E. of regression	3095798.	Akaike info criterion	32.80279
Sum squared resid	2.30E+14	Schwarz criterion	32.89957
Log likelihood	-424.4363	F-statistic	40.28119
Durbin-Watson stat	0.416862	Prob(F-statistic)	0.000001

ملحق رقم (10):اختبار يوضح نتائج التقدير:

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 07/24/15 Time: 21:24
Sample(adjusted): 1986 2010
Included observations: 25 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1146377	1216984.	-9.419824	0.0000
L	0.34734	0.095445	3.639261	0.0016
FDI	877.791	242.7491	3.616043	0.0017
M(-1)	-29.24314	11.76717	-2.485146	0.0219
POP	501.4017	47.04322	10.65832	0.0000
R-squared	0.971388	Mean dependent var		3915656.
Adjusted R-squared	0.965665	S.D. dependent var		4444790.
S.E. of regression	823603.2	Akaike info criterion		30.25762
Sum squared resid	1.36E+13	Schwarz criterion		30.50140
Log likelihood	-373.2203	F-statistic		169.7502
Durbin-Watson stat	1.560734	Prob(F-statistic)		0.000000

ملحق رقم (11)اختبار يوضح اختلاف التباين(اختبار وايت):

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	0.341217	Probability	0.936482
Obs*R-squared	3.643588	Probability	0.887765

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 07/24/15 Time: 22:01
Sample: 1986 2010
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.41E+12	6.63E+12	-0.665187	0.5154
L	1363411.	6179270.	0.220643	0.8282
L^2	-0.157049	0.766640	-0.204853	0.8403
FDI	5.86E+08	9.52E+08	0.615095	0.5471
FDI^2	-210290.1	310825.5	-0.676554	0.5084
M(-1)	-12047088	35412295	-0.340195	0.7381
M(-1)^2	274.9728	621.9225	0.442134	0.6643
POP	3.67E+08	4.76E+08	0.772286	0.4512
POP^2	-6589.150	8299.190	-0.793951	0.4388

R-squared	0.145744	Mean dependent var	5.43E+11
Adjusted R-squared	-0.281385	S.D. dependent var	6.24E+11
S.E. of regression	7.07E+11	Akaike info criterion	57.67940
Sum squared resid	7.99E+24	Schwarz criterion	58.11820
Log likelihood	-711.9925	F-statistic	0.341217
Durbin-Watson stat	1.357994	Prob(F-statistic)	0.936482

ملحق رقم (12) يوضح اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

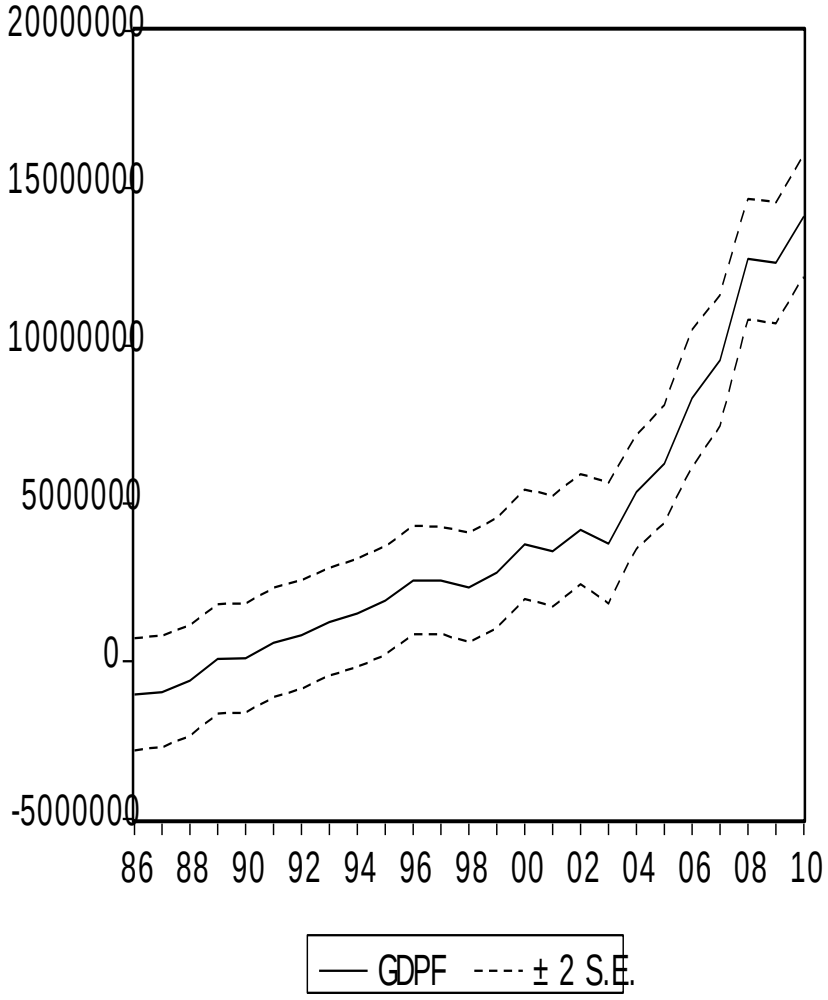

Forecast: GDPF
Actual: GDP
Forecast sample: 1985 2010
Adjusted sample: 1986 2010
Included observations: 25

Root Mean Squared Error	1219081.
Mean Absolute Error	969458.9
Mean Abs. Percent Error	13.9208
Theil Inequality Coefficient	0.087607
Bias Proportion	0.277310
Variance Proportion	0.235521
Covariance Proportion	0.487168

ملحق رقم (13): يوضح بيانات الدراسة:

Obs	M	L	FDI	GDP	POP
1985	7154	1465	35.121	15357.2	20882
1986	7259	2386	75.321	20218.1	21085
1987	2161	1619	46	36479.8	21290
1988	2532	1367.3	35.121	46791.1	21924
1989	1890	8347	140.11	82562	22394
1990	1112	11093	48.124	110110.7	23079
1991	987	7494	191	192660.5	23780
1992	1069	2281	63.245	421818	24495
1993	1380	7852	112.419	948448	25222
1994	1563	8531.9	17.231	1881289	25961
1995	420	8774.7	52.393	4047939.4	26688
1996	14299	7912	81.616	1047813.7	2787
1997	35659	8140	90.613	1613737.1	28627
1998	37665	8375	50.565	2193591	29496
1999	38637	8.9	178.12	2705881.4	30326
2000	37595	9.2	810.69	3366270.9	31081
2001	28869	9.7	62.112	4065855.8	31913
2002	59259	10	59.43	4775611.1	32769
2003	18916	10.4	67.112	5573378.4	33648
2004	16414	10.7	70.14	6872138.5	34512
2005	66102	11.1	57.141	8570712.9	36198
2006	8302	11.5	3534.1	9829190.4	37158
2007	13854	11.1	2424.6	11983726.6	38143
2008	22144	8027413	2511.28	13551171.2	39154
2009	10032	8131797	1816.2	13938652.7	40522
2010	75631	8237489	2063.7	16064645.8	42247